المَوْصُولات الإِسميّة في اللغة العَربية

زكريا محمد حسن البطوش



ناشرون وموزعون
دار الرمال
DAR ALREMAL
PUBLISHERS & DISTRIBUTERS

دار جليس الزمان

الموصولات الاسمية
في اللغة العربية

تأليف

زكريا محمد حسن البطوش

دار جليس الزمان للنشر والتوزيع

شارع الملكة رانيا – مقابل كلية الزراعة – عمارة العساف – الطابق الأرضي، هاتف: 5343052 009626 – فاكس : 0096265356219

الطبعة الأولى

2012

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2011/7/2588)

410.1

البطوش، زكريا محمد حسن

الموصولات الاسمية في اللغة العربية/ زكريا محمد حسن البطوش

عمان: دار جليس الزمان 2012

الواصفات: اللغة العربية// النقد الأدبي// التحليل الأدبي

ردمك: ISBN 978-9957-81-157-0

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الإهـــداء

إلى مَنْ لَهُمْ عليّ واجبُ الطّاعة والوفاء، والديَّ الكريمين، إلى مَنْ أمرنا بخفض الجناح لهما، وإلى شقيقتي التي أنــارت أمامي سبيل العلم والتعلم د.حنــان، وإلى محبّــي النحــو العربي.

زكريا محمد الحريرات

المقدمة

تعد الموصولات جزءاً من الدرس النحوي، إذْ لا يكاد دارسٌ للنحو أن ينأى أو يبتعد عنها إلا وقد عرض لها ولو قليلاً سواء الموصولات الاسمية الخاصة أم العامة.

ومما لا شكَّ فيه أن علماءنا قد عرضوا لدراسة الموصول، ولا سيما القدماء منهم، قد عنوا بدراسته وسار على نهجهم المحدثون، غير أن دراستهم لهذا الموضوع لم تكن دراسة مستقلة في مؤلف خاص يحيط به من جميع جوانبه، وإنما كأي مسألة نحوية عامة.

و لكن بعد طول عناء من البحث والتنقيب في سبيل دراسة خاصة منفردة بالموضوع، فلم أجد سوى مؤلَّفٍ واحد عن أنواع (ما)، لمحمد عبدالرحمن المفدَّى نُشِرَ في النادي الأدبي في الرياض عام ألفٍ وتسعمائةٍ وثمانين للميلاد، درسها فيه درساً شاملاً ومفصلاً محيطاً بها من شتى نواحيها.

لذلك أرتأيتُ أن أخصَّ هذا الموضوع بالبحث والاستقصاء وجمع شذراته، من بطون الكتب اللغوية القديمة والحديثة.

وقد كانت خطوات هذا البحث قائمة، أولاً على القراءة ثم البحث عما كُتِب عنه في أمهات الكتب اللغوية والصرفية وكتب اللهجات والقراءات القرآنية، وجمع الموضوع واستقصاء محتوياته، ولا بأس من أن أشير إلى أهم المصادر القديمة التي عرضت للموضوع بصورة أوضح من غيرها من أمهات الكتب النحوية القديمة، وتتمثل في شرح المفصل ابن يعيش وشرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي، وهمع الهوامع للسيوطي، ويمكن القول بعد النظر في هذه المصادر بأن كتاب شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)

لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيائي الأندلسي هو من أفضل مَنْ عرضوا لهذا الموضوع، إذ تميز بإيضاح الشواهد واستكمالها، وبالإشارة إليها بوضوح، ولعله من أكثر الكتب اللغوية التي اعتمدتُ عليها قياساً بغيره من المؤلفات القديمة.

أما الحديثة فما زادت أن تكون ثانوية في معظم استعمالها وما جاء منها أساساً فلا يعدو أن يكون قليلاً جداً، وقد أشير إلى ذلك في الهوامش.

أما المنهج الذي سِرتُ عليه فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على رصد المعلومات وجمعها وتصنيفها، ثم إصدار الحكم عليها، مع بيان العلل مبيناً ما أشكل أو تعددت الأقوال فيه –ما أمكن–، ثم دراسة الموضوع.

وما يتعلق ببنية هذه الرسالة، فقد تناولتِ الموصولات الاسمية الخاصة والعامة، وجملة الصلة، والرابط، وبُنيت في ثلاثة فصول مقدَّمة بمُدخل.

أما المدخل فقد تحدثتُ فيه عن مفهوم الموصول لغة واصطلاحاً، وما اتفق على اسميته من الموصولات وما اختلف فيه، وما بين الموصولات الاسمية وأسماء الإشارة، ثم عن منزلة الأسماء الموصولة من البناء، إذ تم ذلك من خلال التعريف بمفهوم البناء والأصل فيه، ولِمَ بنيت الموصولات؟ ويليه التعريف بالإبهام ومنزلة الموصولات منه.

أما الفصل الأول، فقد عني بدراسة الموصولات الاسمية الخاصة كلٌ على حدةٍ، وتحدثت عن –الذي والتي– تعريفاً، ثم الأحرف التي وضع عليها كل من الاسمين، ونوع (أل) في كليهما، وسبب كتابتهما بلام واحدة، ثم عن اللهجات الواردة فيهما، ثم التصغير فيهما، والقراءات القرآنية، ثم التوهم في –الذي–، وحذف الموصول –الذي– وإلى جانبه –التي–، ثم نداء الموصول –التي– شذوذاً مختتماً هذا المبحث بالحديث عن الجمع في كلا الاسمين.

وتحدثت عن (اللذان واللتان) من حيث المفهوم، وصحة التثنية بهما، ثم كتابة الاسمين بلامين، والإعراب فيهما، وما جاء فيهما من لهجات، والقراءات القرآنية الواردة فيهما، وكيفية تصغيرهما.

وتحدثت عن –الألى– مفهومه واللهجات الواردة فيها، وعن –الذين– مفهومه وكتابته بلام واحدة، وما جاء فيه من لهجات، وما يترتب على ذلك من بناء وإعراب، والتصغير فيه، ثم أتى الحديث عن (اللائين) مفهومه واللهجات الواردة فيه.

وتناولتُ –اللائي– وإلى جانبها (اللوائي) من حيث مفهومه والقول في حقيقة جمع –التي– على اللائي– واللهجات الواردة فيه، والقول في حقيقة جمعه ، واللهجات فيه، والقراءات القرآنية، والتصغير وعلى نحوها (اللاتي) وإلى جانبها (اللواتي)، ثم تحدثت أيضاً عن جمعين آخرين لعلهما من أغرب الجموع، وهما: اللاءات والأولى.

أما الفصل الثاني، فقد عني بدراسة الموصولات المشتركة، فتمّ الحديث عن (أل) الموصولة الداخلة على أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، من حيث مفهومه ودلالته والاختلاف في اسميته وحرفيته، ودخوله على الصفات، والفعل المضارع والجملة الاسمية، والظرف، ووظيفة –أل–. وتحدثت عن –أي–، إذ تم التعريف بمفهومه ومواطن استعماله والإعراب والبناء فيه، ثم التأنيث والتثنية والجمع فيه، ثم القراءات القرآنية الواردة فيه، وحقيقة التصغير فيه أيضًا.

وعرضت إلى –ذا– مفهومه وشروطه حتى يكون اسمًا موصولًا واستعمال –ذا– مع –ما– الاستفهامية واستعماله مع –مَن– الاستفهامية، ثم

تمّ الحديث عن –ذو– الطائية ومفهومه وبنائه وإعرابه، وما جاء فيه من لهجات، ثم تأنيثه وتثنيته وجمعه، و –ذات– الموصولة كذلك.

وتحدثت عن –ما– مفهومها واستعمالاتها، مع التركيز على الجانب الموصولي فيها، وجواز اعتبار –ما– لأكثر من وجه، ثم حذف –ما– الموصولة.

ثم كان الحديث عن –مَنْ– الموصولة مفهومها واستعمالها لغير العاقل، ومراعاة اللفظ والمعنى في –منْ– وجواز اعتبار –مَنْ– لغير وجه، والتصغير فيها، ثم حذف مَن الموصولة.

ثم كان الحديث عن الإخبار بالذي وبالألف واللام، وكيفية الإخبار بهما، ودخول الفاء على خبر (الذي)، ثم كان عن الفائدة التي يحققها الاسم الموصول.

أما الفصل الثالث، فقد تحدثتُ فيه عن جملة الصلة مفهومها وتسميتها وطبيعة جملة الصلة والعلاقة بين الصلة والموصول، وإعراب جملة الصلة، وما يشترط في الجملة ليصح استعمالها صلة، والفصل بين أبعاض الصلة، وتقديم الصلة أو بعضها على الموصول، وحذف جملة الصلة.

ثم الرابط بين الصلة والموصول، وتمثّل ذلك بدراسة العائد من الصلة إلى الموصول، وحذف العائد، وحال الضمير العائد.

وبعدُ، فقد عرض البحث إلى النتائج التي توصل إليها، ويليها قائمة المصادر والمراجع، ثم ملحق بالآيات القرآنية الكريمة الواردة في البحث للاستشهاد، وملحق بالشواهد الشعرية مرتبةً تبعاً للقافية.

المدخل

مفهوم الموصول لغة واصطلاحاً:

الموصول لغةً: وصلتُ الشيء، وصلاً وصلةً، والوصل خلاف الفصل واتصل الشيء بالشيء لم ينقطع، ووصل الشيء بالشيء وصولاً، وتوصل إليه أي انتهى إليه[1].

"والموصول في الأصل اسم مفعول، من وصل الشيء بغيره، إذا جعله من تمامه"[2].

وسميّت الأسماء الموصولة بهذا الاسم؛ لأنها توصل بكلام يأتي بعدها يسمى جملة الصلة، هو من تمام معناها؛ لذا فالأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة، إذ لا يتضح معناها إلا إذا وصلت بالصلة[3].

أما **الموصول اصطلاحاً:** فهو عبارة عن الكلمة التي تفتقر في دلالتها على معنى الاسم التام إلى ما يتصل بها، فتستقل حينئذٍ دلالتها عليه، فتصبح في معنى الأسماء المستقلة بدلالتها[4].

---

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، ط1، 1410هـ/ 1990م، دار صادر، بيروت، لبنان، ج11، ص726.

(2) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، (د.ط)، ج1، ص128.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص128.

(4) اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، 1405هـ-1985م، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ص243؛ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (د.ط)، ج1، ص425.

وعُرِّفَ الموصول بأنه ما افتقر من الأسماء أبداً إلى عائد خلفه[1]، وجملة صريحة، أو مؤولة غير طلبية، أو إنشائية[2].

فالموصول الاسمي هو الذي لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به؛ ليتمَّ اسمًا، فإذا تمَّ بما بعده أصبح حكمه حكم سائر الأسماء التامة، وحينها يعرب حسب موقعه من الجملة[3]، بل يعرب دائمًا نعتًا.

ما اتفق على اسميته من الموصولات:

إنَّ الموصولات الاسمية على ضربين من حيث الاتفاق والاختلاف على اسميته، أو حرفيته، فمنها متّفق على اسميته ومنها مختلف فيه[4].

أما المتفق على اسميته: الذي، والتي، واللذان، واللتان، والألى، والذين، واللائي، واللاتي، وأي مؤنثة، ذا مجردة أو مصحوبة بما الاستفهامية؛ أي ذا

(1) خلفه: أي أن العائد قد يغني عنه قرينة تدل عليه أو ظاهر يقوم مقامه.

(2) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطّائي الجياني الأندلسي، (ت672هـ)، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، طارق فتحي السيد، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص182.

(3) ابن يعيش، موفق الدين بن علي (ت643هـ)، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد أحمد، مراجعة إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، (د.ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ج3، ص101.

(4) ابن معطٍ، شرح ألفية ابن معطٍ، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي، (د.ط)، مكتبة الخريجي، ج1، ص689.

التي يراد بها الذي وذو الطائية، وما ومَنْ[1]، وذات وذوات بمعنى التي واللواتي[2].

أما ما اختُلِفَ في اسميته: -أل- الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، وكذلك ما المصدرية[3].

وقد سميت الموصولات الاسمية بأسماء الصلات؛ لأنها تحتاج إلى صلات توضحها وتبينها؛ وذلك لعدم فهمها منفردة[4].

والموصولات الاسمية جميعها معارف، ليس منها نكرة. وتعرّف إما لأنها أوضاع إذ جعل كل واحد منها بشيء مخصص فيجري مجرى العلمية وإما أن تكون قد عرفت؛ لأنه لا يعبّر بها إلا عن معرَّف؛ أو لأنها وقعت موقع معرفة قُدّرت بها[5]؛ فتقدير قولك الذي تعلَّم أي المتعلم، وإما لما فيها من معنى الإشارة فجرت مجرى المبهمات[6].

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص689.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص195.

(3) ابن معطٍ، زين الدين أبو الحسن يحيى ، شرح ألفية ابن معطٍ، ج1، ص189.

(4) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت513-577هـ)، أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، (د.ط)، دار الجليل، بيروت، لبنان، ص326.

(5) الحيدرة، علي بن سليمان اليمني، (ت599هـ)، كشف المشكل في النحو، دراسة وتحقيق هادي عطية مطر الهلالي، ط1، 1423هـ/ 2002م، دار عمار، عمان، ساحة الجامع الحسيني، ج4، ص496.

(6) المرجع نفسه، ج4، ص496.

العلاقة بين الموصولات الاسمية وأسماء الإشارة:

أما العلاقة بين الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، فاسم الإشارة يمكن أن يُعرَّف بأنه ما يدل على معين بواسطة إشارة حسية باليد أو نحو ذلك إن كان المشار إليه معنى أو ذاتاً غير حاضرة[1].

وما يتعلق بموقف النحويين تجاه العلاقة بين أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فقد جوّز الكوفيون كون -ذا- وجميع أسماء الإشارة موصولة سواء أكانت بعد – ما- الاستفهامية أم لم تكن، فالجوهر واحد بينهما ولكن يُفرّقان بحسب ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف المعنى[2].

ومن الشواهد التي جاؤوا بها على ذلك قوله تعالى: **﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾**[3] وذلك على تقدير (هؤلاء) بمعنى-الذين- أي: أنتم الذين تقتلون أنفسكم[4]. ومن الأدلة أيضا قوله تعالى: **﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾**[5] والتقدير: ما التي بيمينك يا موسى؟

---

(1) المرجع نفسه، ج4، ص144؛ الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، (د.ط)، دار الحديث، ج1، ص101.

(2) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط2، 1428هـ/ 2007م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص107.

(3) سورة البقرة، الآية85.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص107.

(5) سورة طه، الآية17.

ومن الشواهد الشعرية التي احتجّ بها الكوفيون أيضًا قول الشاعر (من الطويل):

عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ   نَجَوْتِ[1] وَهَذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ[2]

والشاهد في هذا البيت مجيء الاسم -هذا- اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، تصريحاً بلفظ اسم الإشارة؛ ولعل هذا ما دعا الكوفيين إلى اعتبار أسماء الإشارة أسماء موصولة.

أما موقف البصريين فقد تجسَّد بالاعتذار عن جعل أسماء الإشارة أسماء موصولة؛ وإنما هي أسماء إشارة باقية على أصلها، دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل[3].

وقد فنَّدَ البصريون الشواهد التي جاء بها الكوفيون على اعتبار جواز أن تكون أسماء الإشارة موصولة، إذ حملوا الألفاظ: "تقتلون، بيمينك، تحملين" على كونها حالاً، فحذف الضمير العائد -في تحملين- على صاحب الحال كما هو الحال في جملة الصفة والحال وقيل "تحملين وطليق خبران".

لكن ابن عصفور قد أجاز تعليق -بيمينك- بأعني، إلا أن ذلك لا يعول عليه؛ لأن (أعني) فعل متعدٍ بنفسه ليس بالباء، وجعْلها حالاً أولى. أما

(1) نجوت، وردت أمنت في بعض كتب النحو كشرح قطر الندى وبل الصدى، ص298.

(2) البيت ليزيد بن مفرّغ، البغدادي، عبدالقادر بن عمر (1030هـ-1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، ط1، 1418هـ-1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج6، ص41.

(3) الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، (763-827هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، (1362-1424م)، تحقيق محمد بن عبدالرحمن بن محمد المقدر، ط1، 1403هـ/ 1983م، ج2، ص204.

البصريون فقد جعلوا (بيمينك) حالاً على اعتبار –ما– خبراً مقدماً و(تلك) مبتدأ مؤخراً[1]. ومثالها قوله تعالى: **﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾**[2].

منزلة الأسماء الموصولة من البناء والإبهام.

أولاً: التعريف بالبناء.

البناء لغة: "منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته"[3].

اصطلاحاً: "والمبني ضد المعرب، وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه، ومن ذلك الاسم غير المتمكن"[4]، وحدّ البناء لزوم أواخر الكلمة بحركة أو سكون[5]، وتحمل ألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والوقف.

وقد اختلف النحاة حول أيهما الأصل أهو الإعراب أم البناء؟ فذهب بعض النحاة إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأن حركات البناء فرع عليه؛ لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل؛ لذلك كانت أصلاً لحركات البناء.

وذهب بعض النحاة إلى أن الأصل هي حركات البناء، وأن حركات الإعراب فرع عليها؛ والسبب في ذلك أن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، أما حركات الإعراب فهي عرضة للتغيير والزوال، وما لا يتغير

---

(1) المرجع نفسه، ج2، ص204.

(2) سورة النمل، الآية52.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص41.

(4) المرجع نفسه، ص49؛ اللبدي، معجم المصطلحات، ص46.

(5) الأنباري، أسرار العربية، ص26.

أولى بأن يكون أصلاً لما يتغير[1]، فحركة البناء لازمة وحركة الإعراب متنقلة، واللازم أصل للمتنقل وسابق عليه[2].

وذهب قوم إلى أنَّ الإعراب والبناء سواء؛ لأنَّ العرب تكلّمتْ بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام، ولكل منهما علة غير علة الآخر، ولا معنى لأحدهما على الآخر[3].

ثانياً: الأصل في البناء:

إنّ الأصل في البناء هو السكون، لثلاثة أوجه.

أولاً: أنّ السكون أخف من الحركة، فكان أحق بالأصالة لخفّته.

ثانياً: أنّ البناء ضد الإعراب، والأصل في الإعراب الحركات؛ لذا فأصل البناء السكون.

ثالثاً: أن البناء يضفي على الكلمة ثقلاً، فالمناسب لذلك أصالة البناء على السكون[4].

إلا أنّ من الملاحظ أن هنالك مبنياتٍ على الحركات فما مسوغ ذلك؟

---

(1) المرجع نفسه، ص42.

(2) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (538-616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، 1412هـ/ 2000م، مكتبة العبيكان، الرياض، ص172.

(3) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط2، 1428هـ/ 2007م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص170.

(4) المرجع نفسه.

يمكن تعليل ذلك إما لأن البناء على الحركة له أصل في التمكين، كالمنادى والظروف المقطوعة، أو لأنّ البناء تفضيل للمبني على غيره، نحو: بناء الماضي تفضيلاً له على فعل الأمر، وأما أن يكون من أجل التخلص من التقاء الساكنين كأين، وكيف، والذين، وقد تكون الحركة ضرورية كحالها في الحروف الأحادية[1]. "فلا يبنى على حركة إلا لموجب"[2].

وتوصلاً إلى الموصولات الاسمية "فإنها كلها مبنية سوى (أي)"[3]، واسمين للمثنى معربين هما اللذان واللتان"[4]، والمبني منها ملازم للبناء[5]. "والبناء في الأسماء الموصولة بناءٌ لازم، أو ثابت وهو بناء لا ينفك عن الكلمة في حال من أحوالها"[6]، إلاّ ما تعددت فيه اللهجات، إذ يمكن أن تخرجه من بنائه.

أما بناء الموصولات فقد تعددت أنواع الأبنية فيها، فمنها ما هو مبني على السكون نحو: الذي، التي، من، ما، أل، ذو، ذا. ومنها ما بُني على الفتح مثل: الذين، ومنها ما بني على الكسر مثل: الألاء، اللات، اللاء. ومنها ما بني على

---

(1) المرجع نفسه، ج2، ص24.

(2) ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت669هـ)، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، (د.ط)، ص318.

(3) الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ج4، ص496.

(4) ابن عصفور، علي بن مؤمن، الشرح الكبير، تحقيق صاحب أبو جناح، د.ط، ج1، ص171؛ عباس، حسن، النحو الوافي، مكتبة المحمدي، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ/ 2007م، ج1، ص371.

(5) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص343.

(6) علوش، جميل، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، ط1، 1417هـ/ 1997م، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ص174.

الضم مثل: أي ّفي حالة واحدة ّ سيتم ذكرها في الحديث عن إعراب (أي) وبنائها[1].

بناء الموصولات:

ثمّة مجموعة من الأسباب التي أدت إلى بناء الموصولات الاسمية وتتمثل فيما يلي:

أولاً: اختلاف صيغ الموصولات، إذ إنها جاءت على ألفاظ مختلفة[2]، فمنها للمفرد ومنها للمثنى، ومنها للجمع ومنها للمؤنث، ومنها للمذكر، فأغنى اختلاف صيغها عن اختلاف إعرابها[3].

ثانياً: وقد يكون بناؤها لمشابهتها الحروف، فقد أُشبهت الحروف من وجهين:

1. إنها تدل على معنى في غيرها[4].
2. احتياجها إلى ظاهر يفسِّرُها؛ لأن الموصول كالحرف يفسره ما بعده[5].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص111؛ عباس، النحو الوافي، ج1، ص370.

(2) الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ج1، ص147.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص148.

(4) المرجع نفسه، ج4، ص496+ص497.

(5) المرجع نفسه، ج4، ص497.

ثالثاً: الموصولات والإبهام.

إن الموصولات جميعها من المبهمات، وسمي المبهم مبهماً؛ لأنه لا يتمحّض إلى ظاهر ولا مضمر، وقد اشتقت هذه التسمية من خلال قول العرب: "فرس بهيم" أي ليس فيه علامة تخالف سائر لونه[1].

(1)المرجع نفسه، ج1، ص144+ص145؛ اللبدي، معجم المصطلحات، ص28+29.

الفصل الأول

الموصولات الخاصة الدالة على المفرد والمثنى والجمع

الفصل الأول

الموصولات الخاصة الدالة على المفرد والمثنى والجمع

1.1 الذي والتي.

أولاً: الذي تعريفاً:

لذا: لذي: الذي: اسم مبهم، مبني، معرفة، لا يتم إلا بصلة[1]، ثابت الاسمية في نفسه مع صرف النظر عن الصلة[2]، يختص بالمفرد المذكر سواء أكان عاقلاً أم غير عاقل[3]، فمثاله على العاقل: الذي فاز بالمسابقة صديقي، أما لغير العاقل فنحو: الذي يضيء ليلا هو البدر، ويعرب حسب موقع منعوته في الجملة، فيأتي في محل رفع أو نصب أو جر. ووزنه (فَعِلْ) فاللام فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها[4].

ثانياً: الأحرف التي وضع عليها الاسم:

وثمّة اختلاف بين النحويين حول الأحرف التي وضع عليها الاسم ؛ لذا تباينت مواقف النحويين من البصريين والكوفيين في تحديد الأحرف التي بني عليها هذا الاسم.

---

(1) ابن منظور، اللسان، ج5، ص245.

(2) ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صلاح رواي، ط2، ج1، ص265.

(3) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص127.

(4) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العضديات، تحقيق شيخ الراشد، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ص198.

فأصل الذي -لذي- كـ: عمٍ وشجٍ، فاللام فاء الكلمة، والذال عينها والياء لامها، وهذا ما قال به البصريون[(1)]، وعلى هذا يكون الاسم قد وضع على ثلاثة أحرف.

وقيل إنّ الأصل في الاسم -الذي- هي الذال الساكنة وحدها، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، معللين ذلك بإسقاط الياء من الاسم الموصول -الذي- في التثنية نحو: -اللذان-[(2)].

ومن الأدلة التي أوردها الكوفيون الاستشهاد بإحدى اللغات التي جاء بها الاسم، بالألف، واللام والذال الساكنة[(3)]؛ ومنه قول الشاعر من الرجز:

فَظَلْتُ فِيْ شرٍّ مِنْ اللَّذْ كِيْدَا   كَاللَّذْ تَزبَّى زُبْيَةً فاصْطِيْدَا[(4)]

وقد كانت الزيادة التي دخلت الاسم -الذي- مُعلَّلة من أجل التكثير له؛ كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد وكما زيد اللام الثانية مفتوحة؛ ليسلم سكون اللام الأولى؛ لأن الألف واللام لا تدخلان على ساكن، وإلا تحتاج إلى تحريك اللام حتى لا يلتقي ساكنان كشأن كلمتي الانكسار والاحتمال وما جرى نحوهما.

ويبدو أن ما ذهب إليه البصريون هو أصوب مما ذهب إليه الكوفيون إذ يفنِّدُ ما ذهبوا إليه أنه لا يجوز أن يكون من كلام العرب اسمٌ بُني على حرف واحد، ما لم يكن ضميراً متصلاً[(5)].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص103.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه، ج3، ص103.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص101.

(5) المرجع نفسه، ج3، ص103.

ولو كانت أيضاً الذال وحدها هي الأصل في الاسم لما جاز التصغير فيه، والتصغير مما يرد الأشياء إلى أُصولها، ولا يدخل التصغير الاسم إلا إذا كان ثلاثيًا، إذ قيل في تصغير –الذي-اللَّذيا- فالياء الأولى للتصغير والألف الملحقة بالاسم عِوضٌ عن الضم الذي يلحق بداية الأسماء المتمكنة في التصغير والموجود سواهما ثلاثة أحرف[1].

وذهب السهيلي إلى أن أصل الذي –ذو- بمعنى صاحب[2]، لكن طرأ على الاسم بعض التحولات حتى صار (الذي)[3].

أولاً: التي تعريفاً:

التي اسم مبهم يختص بالمفرد المؤنث[4]، مبني على السكون دائماً في كل أحواله، ويكون –كالذي- فيقع في محل رفع أو نصب أو جر تبعاً لموقع منعوته في الجملة[5]، ويستعمل للعاقل، وقد يستعمل لجماعة غير العقلاء[6]، نحو قوله تعالى: **﴿وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾**[7]، ويبدو أن

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (د.ط)، ج1، ص171.

(1) أبو حيان، الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، ط1، 1984م، ج1، ص525.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص525.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص127.

(5) المرجع نفسه، ج1، ص128.

(6) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص136.

(7) سورة النساء، الآية5.

الاسم يستخدم بكثرة للدلالة على غير العاقل[1]. ووزنه فَعِلْ؛ فاللام فاء الكلمة والتاء عينها والياء لامها[2].

ثانياً: الأحرف التي وضع عليها الاسم:

أما الأحرف التي وضع عليها الاسم فقد اختُلِفَ إزاء الأحرف الأصول التي وضع عليها؛ فقيل: إنّ الأصل -لتي- وهو مذهب سيبويه ممثلاً بهذا مدرسة البصرة، وذهب الفرّاء إلى أن الأصل التاء والياء -تي- فقط[3].

ويظهر من الوقوف على الاسمين -الذي والتي- مع بيان الوزن والأحرف التي وُضِع عليها كل منهما أنهما يعدان أصلاً لغيرهما من الموصولات الاسمية الخاصة[4].

ثالثاً: نوع -أل- في الاسمين -الذي والتي-.

إنّ الموصولات الاسمية معارف بنفسها لا -بأل- ومن الأدلة على ذلك - مَنْ وما- الموصولتان، إذ إنهما معرفتان دون دخول -أل-[5].

فأصل الاسم -الذي: لذي، والتي: لتي- فأدخلت الألف واللام زيادة لا للتعريف[6]؛ لأنها دخلت على اسم معرفة بذاته من خلال جملة الصلة لا

(1) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص47.

(2) الفارسي، المسائل العضديات، ص198.

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص525.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص184.

(5) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص99.

(6) ابن منظور، اللسان، ج15، ص245.

بدخولها حصلت معرفته، وإنما ألزمت اللام الزائدة؛ لأنها لو نزعت حينًا وأدخلت آخر لأوهم بأنها للتعريف، نحو كتاب والكتاب[1].

وقد ذهب قوم إلى أنّ الألف واللام في سائر الأسماء الموصولة زائدة للتعريف كما في الغلام؛ لأنهما معارف والألف واللام معرفان؛ فتحققت المعرفة بهما، لكن ذهب المحققون إلى أنهما زائدان لغير معنى التعريف، إلا أن زيادتهما زيادة لازمة، والمراد لفظ التعريف دون معناه، وخير الأدلة على ذلك مجيء بعض الموصولات الاسمية -مَنْ وما- مُعَرَّاة من -أل- إلا أنهما معارف[2].

فالألف واللام في الموصولات ليسا للتعريف؛ لأن التعريف يأتي بجملة الصلة التي هي من تمام الاسم[3]، وقيل إنّ الألف واللام دخلت على الاسمين تحسينا للفظ، حتى لا يكون موصوفها كمعرفة وصفت بالنكرة[4]، ويجب ألاّ تنزع اللام منها[5].

وقد جعل البصريون الاسم -الذي- مزيداً بأل واحدة وهي الأولى الساكنة ويتضح من خلال قولهم: إن الأصل في الاسم -لذي-.

---

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص99.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص104.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص327.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص99.

(5) المعري، شوقي، معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس عربي-عربي، مكتبة لبنان، ناشرون، ص155.

أما الكوفيون فقد جعلوا الاسم مزيدا بلامين لا واحدة، اللام الأولى الساكنة، والثانية المتحركة، أما سبب دخول اللام الثانية المتحركة فمن أجل التخلص من التقاء الساكنين -أل الأولى والذال- التي جعلوها ساكنة خلافاً لقول البصريين في جعلهم إياها بأصالة التحريك؛ لذا دخلت اللام الثانية المتحركة؛ لتبقي اللام الأولى على أصلها في السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين، فبدخول -أل- الثانية يمتنع الكسر والتقاء الساكنين[1].

كتابة الاسمين (الذي والتي) بلامٍ واحدةٍ:

يكتب كل من الاسمين بلام واحدة لكثرة كتابتهما، وإنْ كان الأصل كتابتهما بلامين، كما هو الشأن في كتابة اللفظ المبدوء بلام ومحلى بأل نحو: لين: اللين[2].

رابعاً: اللهجات في كل من الاسمين -الذي والتي-.

عندما كان أصحاب اللغة الواحدة يعيشون في بيئة واحدة مترامية الأطراف، تختلف الطبيعة الحياتية فيها من مكان لآخر، كأن توجد الجبال والأودية التي تفصل بقعة عن أخرى، إذ ينشأ جرّاء ذلك مجموعات من الناس مما يؤدي مع مرور الزمن إلى اختلاف لهجة عن لهجة أخرى تنتمي إلى اللغة الأم[3].

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص670-671.

(2) الصبان، محمد علي، حاشية محمد علي الصبان على شرح محمد علي الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق مصطفى حسين أحمد، (د.ط)، دار الفكر، ج1، ص156.

(3) الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط1، 1420هـ/ 1999م، مكتبة المعارف، الرياض، ص43.

وتُعرَّف اللهجة بأنها: مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغةً مستقلة عن غيرها من اللغات[1].

أو: هي مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة معينة، حيث يشترك في هذه الصفات أفراد هذه البيئة جميعهم[2]، ويمكن أن يطلق على اللهجة لغة وهو تعبير علماء العربية القدماء[3].

ويسهم في نشوء اللهجة عادة مجموعة من العوامل منها:

1. أسباب جغرافية، وتكمن في تعدد البيئات الزراعية والاقتصادية ونحو ذلك[4].
2. وهناك أسباب اجتماعية تتمثل في اختلاف طبقات المجتمع، إذ تتخذ الطبقة الأستقراطية لهجة غير لهجة الطبقة الوسطى[5].
3. ومنها أيضًا احتكاك اللغات واختلاطها نتيجة الغزوات، أو الهجرات ولعله من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعدد اللهجات[6].

---

(1) عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه اللغة العربية، ط6، 1420هـ/ 1999م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص72.

(2) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص43.

(3) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص16.

(4) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص43.

(5) المرجع نفسه، ص43.

(6) المرجع نفسه، ص43؛ أنيس، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص21.

4. ومنها أيضاً أسباب فردية؛ فإنّ اللغة وإن كانت واحدة، إلا أنها متعددة بتعدد الأفراد الذين يتكلمونها، فمن المسلّم به أنه لا يتكلم شخصان بصورة واحدة[1].

ولما كانت الموصولات كسائر ألفاظ اللغة، فمن المسلَّم به أن يطرأ عليها بعض الاختلافات اللفظية مع الاحتفاظ بالأصل والدلالة.

وقد جاء في الاسمين الموصولين –الذي والتي– أربع لغات[2]، وقيل: هي خمس[3]، وقيل : هي ست لغات[4]. ويبدو أن ما جاء في الاسمين من لغتي التشديد والحذف هو مختص بالشعر[5]، ويمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: اللغة الأولى هي إثبات الياء مع التسكين في كلا الاسمين –الذي والتي– وهي الأصل[6].

---

(1) المرجع نفسه، ص45.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص675.

(3) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، (د.ط)، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ج1، ص15.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص127.

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص526.

(6) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، وعبدالعال سالم مكرم، (د.ط)، دار البحوث العلمية، الكويت، ج1، ص283.

ثانياً: أن تحذف الياء من كلا الاسمين مع بقاء الذال والتاء مكسورتين[1]، ولعل سبب هذا التخفيف كثرة الاستعمال في غير وجه فقيل: اللذِ واللـتِ[2].

ومنه قول الشاعر (من البسيط):

لاَ تَعْذِلِ الْلـذِ لاَ يَنْفَـكُّ مُحْتَسِباً   حَمْدَاً وَإِنْ كَـانَ لاَ يُبْقِـيْ وَلاَ يَـذَرُ[3]

ومنه آخر (من الرجز):

وَاللـذِ لَـو شَـاءَتْ لَكَانَـتْ بَـرَّاً   أَوْ جَـبَلاً أَصَـمَّ مُـشْمَخِرّا[4]

ومنه قول الشاعر على اللتِ (من الكامل):

شَغِفَتْ بِكَ اللَتِ تَيَّمَتْكَ فَمِثْلُ مَا   بِـكَ مَـا بِهَـا مِـنْ لَوْعَـةٍ وَغَـرَامِ[5]

والشاهد في الأبيات حذف الياء مع بقاء الكسر في الذال والتاء.

ثالثا: حذف الياء مع تسكين الذال والتاء في الاسمين:

ومنه قول الشاعر (من الطويل):

فَلَـمْ أَرَ بَيْتَـاً كَـانَ أَحْـسَنَ بَهْجَـةً   مِـنَ اللَـذْ لَـهُ مِـنْ آلِ عَـزَّةَ عَـامِرُ

ومنه آخر (من البسيط):

مَا اللَذْ يَسُوْءُكَ سُوْءَاً بَعْدَ بَسْطِ يَـدٍ   بِـالبِرِّ إِلاَّ كَمِثْـلِ البَغْـيِ عِـدْوَانَا

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص184.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص122.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص185.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص284.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص186.

ومنه أيضا (من الطويل):

فَمَا نَحْنُ إلاَّ مِنْ أُنَاسٍ تَحَرَّمُوا بِأَدْنَى مِنَ اللَّذْ نَحْنُ فِيْهِ وَأَبْرَءُوْا

ومنه على (التي) (من الخفيف):

أَرْضُنَا اللَتْ أَوَتْ ذَوِي الْفَقْرِ والذَّ (م) لِّ فَآَضُوا ذَوِي غِنَىً وَاعْتِزَازِ

ومنه (من الوافر):

فَقُلْ لِلَّتْ تَلُوْمُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لاَ تُعَوَّذُ بِالتَّمِيْمِ[1]

والشاهد في الأبيات السابقة هو حذف الياء مع تسكين ما قبلها وهي لغة بناء.

رابعاً: تشديد الياء مع كسرها في الاسمين[2]:

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الوافر):

وَلَيْسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلاَّ الَّذِيِّ

يَنَالُ بِهِ العَلاَءَ وَيَصْطَفِيْهِ لأَقْرَبِ أَقْرَبِيْهِ وَلِلْقَصِيِّ[3]

والشاهد في البيت الأول مجيء الاسم الموصول –الذيِّ– بياء مشددة مكسورة. وقد ترتب على ذلك الاختلاف في إعراب الاسم وبنائه عند التشديد، إذ صرّح أبو موسى الجزولي بأن الاسم مع التشديد يعرب بأنواع الحركات، فيرفع بالضم، وينصب بالفتح ويجر بالكسر فتقول: جاءني الذيُّ قام، ورأيت الذيَّ قام، وسلّمت على الذيِّ قام.

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص185+ص186.

(2) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، 199م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص144.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص283.

وقال الأستراباذي: "لا وجه لإعراب المشدد إذ ليس التشديد موجبًا الإعراب".

وقد جزم بوجوب البناء عندما يكون الاسم مشددًا مكسورًا، فعندئذٍ الكسرة حركة بناء لا حركة إعراب، واستدلّ على البناء بالكسر؛ لأن الاسم مستثنى وليس في موضع جر. لكن مَنْ قال بإعرابه اعتمد في ذلك على حمل (إلا) بمعنى (غير)، ولعلّ هذا الوجه مخالف[1].

خامساً: تشديد الياء مع الضم[2].

ومنه قول الشاعر (من الخفيف):

أَغْضِ مَا اسْطَعْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذيُّ ... يَـأْلَفُ الحِلْـمَ إِنْ جَفَـاه بَـذِيُّ[3]

وقد استشهد بهذا البيت على مجيء الياء في الاسم -الذي- مشددةً مضمومةً[4].

وقد اختلف في إعراب الاسم وبنائه في هذه اللهجة، فمنهم من جعله مبنيًا على الضم مشددًا[5]، ومنهم من جعله معرباً، إذ يقول الشنقيطي: "ولا حجّة في هذا البيت على البناء"، فمن المحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب لا حركة بناء، وعندها يكون الاسم مرفوعًا بالحركة الظاهرة[6]، وهذا ما ذهب

---

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص183.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص185.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص184.

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص145.

(5) المرجع نفسه، ج1، ص145.

(6) الشنقيطي، الدرر اللوامع ، ج1، ص145.

إليه أبو موسى الجزولي، إذ استبعد البناء على الضم[1]، وصرّح أبو حيان بأن الكسر والضم سواء مع التشديد بناءً مع جواز الجري بوجوه الإعراب[2].

سادساً: حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة.

فيقال: -لذي ولتي-[3]، ومن أمثلة ذلك ما قرأ به بعض الأعراب، قال أبو عمرو ابن العلاء: سمعت أعرابيًا يقرأ قوله تعالى: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ**﴾[4]، بتخفيف اللام[5]، ولكن لم يُذكر شاهد على تخفيف الذي أو أحد أفرعه سوى هذه القراءة؛ لذا لا ينبغي أن يقاس على -الذين- بقية الألفاظ[6].

ويمكن الإشارة إلى أنّ اللغات كلّها التي جاءت في الذي جائزة أيضًا في -التي-[7]؛ لأن التي تأنيث الذي لكن على غير صيغته[8].

---

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص183-184.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص284.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص191.

(4) سورة الفاتحة، الآية7.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص151.

(6) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص191.

(7) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص171.

(8) المعري، معجم مسائل النحو والصرف، ص125.

خامساً: التصغير في -الذي والتي-.

مفهوم التصغير لغة واصطلاحا .

لغةً: "صَغَرَ، الصغر: ضد الكبر"[1].

اصطلاحاً: أنْ يُضم أوّل الاسم، ويفتح ثانيه، ويُزاد بعد الحرف الثاني ياء ساكنة تُسمّى ياء التصغير، ويُسمى الاسم الذي تلحقه ياء التصغير مصغَّرا، ويُشترط فيما يُراد تصغيره أنْ يكون اسما معرَبًا قابلا للتصغير. وقد "شذّ تصغير بعض الأسماء الموصولة"[2].

ولّما كانت الأسماء الموصولة أسماء متوغّلة في البناء فإنه لا يجوز تصغيرها، فما يُصغّر مِن الأسماء المتوغلة في البناء إلا أسماء الإشارة، والذي والتي من الموصولات[3]، وكان حقّ الموصولات ألاّ تُصغّر لعلّةِ غلبةِ شبهِ الحرف عليها[4]. وهنالك مجموعة من العوامل التي سَوّغتْ، لأنْ تُصغر الأسماء المبهمة، وهي ما يأتي:

---

(1) ابن منظور، اللسان، ج4، ص458.

(2) الأسترباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزقزاق، ومحمد محي الدين عبدالحميد، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ج1، ص191-192.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص306.

(4) الأسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص284.

1. أنّ التصغير يحمل في معناه النعت، فإذا قلت رُجيل، فمعنى ذلك رجل حقير، وليس في الأسماء الموصولة المتوغلة في البناء ما يُنعتْ إلا هذه الأسماء –الذي والتي–؛ لذلك صُغِّرت[1].
2. إنّ ما جاء من الموصولات على ثلاثة أحرف فوُصِف به وأُنِّثَ وثُنّي وجُمع جاز أن يُصغر ويُصغر ما تَصرَّف منه[2].

كيف تُصغّر الموصولات؟

عندما كان لهذه الموصولات طريقة في النعت ليست لغيرها، إذ لا تُوصف إلا بما فيه الألف واللام، كان لها طريقة في التصغير ليست لغيرها من المصغرات.

وتشترك الأسماء الموصولة مع أسماء الإشارة في كيفية التصغير، فتُصغر على قياس أسماء الإشارة لعلّة المشابهة بينهما في الإبهام[3].

ويقول سيبويه: اعلمْ أنّ التحقير تُضمُّ أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء يَقْصِد بذلك الأسماء الموصولة، فإنه يُترك أوائلها على حالها قبل التحقير؛ وذلك لأن لها نحوًا خاصًا في الكلام ليس لغيرها[4].

وقياس التصغير في هذه الأسماء أنْ يُترك أوّل الاسم على حركته وتُلحق ياء التصغير حرفًا ثالثًا[5]، وتُفتح الياء التي بعد ياء التصغير؛ لِتسلم ألف

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص306.

(2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص284.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص306.

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، (د.ط)، دار الجليل، بيروت، ج3، ص487.

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص306.

العوض التي تُزاد في نهاية الأسماء -الـذي والـتي- عِوضًـا عـن الـضمة الـتي تُوضع بداية الأسماء المتمكنة عندما تُصغّر، ثُم تُدغم ياء التصغير بيـاء الاسـم الأصلية[1]، ولا يجوز أن تُحذف ياء التصغير؛ لأنها حرفُ معنًى[2].

فتقـول في تـصغير -الـذي: اللُّـذَيَّا- ويبقـى الحـرف الأول علـى حركتـه، وتُلحق ياء التصغير حرفاً ثالثاً مفتوحاً ما بعدها لملائمة ألف العـوض في آخـر الاسم ثُم تُدغم بياء الاسـم الأصـلية، كـذلك -الـتي- يقـال في تـصغيرها: -اللَّتَيَّا-[3].

ومن الشواهد الشعرية على ذلك[4]، قول الشاعر (من الرجز):

بَعْـــدَ اللَّتَيّــا واللّتَيّــا والَّتِــيْ إِذَا عَلَتْهـــا أَنْفُـــسٌ تَـــرَدَّتْ[5]

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص288.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص306.

(3) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص288.

(4) المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد (210-285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص288.

(5) العجاج، عبدالله بن رؤبة التميمي، ديوانه، رواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي، قدّم له وحققه سعدي ضناوي، ط1، 1997م، دار صادر، بيروت، لبنان، ص223.

سادساً: القراءات القرآنية في -الذي والتي-:
تعريف القراءة لغةً واصطلاحاً.

القراءة لغةً: قرأ يقرؤه، قَرْءا، وقراءة، وقرآنا[1]، "وقرأتُ الشيء قرآناً جمعتُه وضممتُ بعضه إلى بعض"[2]، "ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمّي قرآنا؛ لأنه يجمع السور فيضمّها"[3].

القراءة اصطلاحا: "النطق بألفاظ القرآن الكريم كما نطقها النبي -صلّى الله عليه وسّلم-، أو كما نُطق أمامه فأقرّها"[4].

نماذج تطبيقية في القراءات القرآنية:

قال تعالى: **﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾**[5]، وقد تعددت التأويلات النحوية في توجيه هذه الآية وتُلخّص فيما يلي:

1. قيل "إنّ -الذي- يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظٍ واحد، وعليه الأخفش"[6].
2. إنّ الاسم -الذي- حُملَ على اللفظ؛ أي الجمع الذي استوقد نارًا، مراعاةً لإفراد الفعل -استوقد-، ثُمّ حُمل على المعنى؛ أي على معنى الجمع، لقوله تعالى (بنورهم) فالاسم مفرد في اللفظ جمع في المعنى[7].

---

(1) ابن منظور، اللسان، ج1، ص128.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص128.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص128.

(4) الصغير، محمد أحمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ط1، 1999م، دار الفكر، ص9.

(5) سورة البقرة، الآية17.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص285.

(7) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص33.

3. وقيل في وقوع المفرد موقع الجمع وجهان:

أ. أولهما أنّ -الذي- جنس مثل (مَن وما) إذ يعود الضمير إليه تارةً بلفظ المفرد وتارةً بلفظ الجمع[1].

ب. ثانيهما أنّه أراد -الذين- لكن حُذفت النون لإطالة الكلام بالصلة[2].

ومنه قول الشاعر (من الطويل):

وَإِنَّ الَّذِيْ حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[3]

فالاسم -الذي- مفرد وُصِف به مقدَّر مفرد اللفظ مجموع المعنى، والتقدير: إنّ الجمع الذي أو الجيش الذي[4].

4. قيل إنّ الاسم مُخفَّف مِن -الذين- لكن هذا الوجه ضعيف أو غير جائز؛ لأنه لو كان مُخفّفًا لم يجُز إفراد الضمير العائد عليه[5].

وفي قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾**[6]. والشاهد في الآية الكريمة أنّ -الذي- قرِئ -التي- على التأنيث صفةً للبلدة[7].

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص33.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص33.

(3) البيت للأشهب بن رُمَيلة، وقيل ابن زميلة؛ الأندلسي، شرح التسهيل، ج1، ص187.

(4) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص104.

(5) المرجع نفسه، ج3، ص104.

(6) سورة النمل، الآية91.

(7) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إعراب القراءات الشاذة، تحقيق ودراسة محمد السيد أحمد عزّوز، ط1، 1417هـ-1996م، عالم الكتب، بيروت، لبنان، م2، ص248؛ العكبري، التبيان، ج2، ص286.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[1]، والشاهد في الآية الكريمة إفراد الاسم الموصول -الذي- وهنالك تأويلات نحوية متعددة حول تخريج الاسم بهذه الصورة صورة الإفراد، مع أنّ الضمير العائد على الاسم ضمير جمع -هم- وإليك بالأوجه الآتية:

1. أنَّ الاسم لم يُقصد به مُخصص؛ لذلك جاز أن يُعبر به عن جمعٍ حملا على معنى -مَن-؛ لأن المقصود جمع ولم يُشَر إليه بجمع[2]، "والمقدَّر مفرد اللفظ مجموع المعنى"[3].
2. قيل إنّ الاسم وقع بمعنى (الذين) مُضمَّنا معنى الجزاء[4].
3. وقيل قد يكون المقصود بالاسم هو النبي -صلى الله عليه وسلم- ومَن تبعه، وهو الظاهر، إذْ إنّ الذي جاء بالصدق الرسول والذي صدّق به أبو بكر، فحُذف الموصول وبقيت الصلة، والتقدير: والذي جاء بالصدق والذي صدّق به، لكن ضُعّف هذا الوجه للإخبار عنه بالجمع؛ لقوله تعالى (أولئك هم المتقون) وقد أشار إلى ذلك عبدالفتاح الحموز[5].

---

(1) سورة الزمر، الآية33.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص186-187.

(3) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص104.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص104.

(5) الحموز، عبدالفتاح أحمد، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط1، 1984م، مكتبة الرشد، ج1، ص496.

4. وقد يُراد بالاسم التكثير؛ لقوله تعالى (أولئك هم المتقون)، ومثاله أيضًا قول الشاعر (من الرجز):

مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِيْ وَالْلاَّتِيْ   زَعِمْنَ أَنِّيْ كَبُرَتْ لِدَاتِيْ[1]

والشاهد في البيت دلالة –التي– على الكثرة[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾[3]، والشاهد في الآية الكريمة قراءة –التي– على اللاتي –بالجمع–، وهي قراءة شاذة[4]، وكانت قراءة الجمع مراعاةً للفظ الأموال[5].

أما الجمهور فقرأ على الإفراد[6]؛ لأن العرب تقول (اللاتي) في النساء أكثر مِن قولها (التي)، وتقول في الأموال وسائر الأشياء سوى النساء –التي– أكثر مما تقول (اللواتي)[7]، "وكلاهما في كليهما جائز"[8]، ويمكن القول إنّ

---

(1) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج2، ص295.

(2) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، ط1، 1421هـ–2001م، دار الكتب العلمية، م1، ص110.

(3) سورة النساء، الآية5.

(4) قرأ بها أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي.

(5) العكبري، التبيان، ج1، ص258.

(6) المرجع نفسه، ج1، ص258.

(7) أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه زكريا عبدالمجيد، وأحمد النجولي الجمل، وقرظه عبدالحي البرماوي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص178؛ العكبري، إعراب القراءات الشاذة، ج2، ص368.

(8) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص178.

قراءة الجمهور أصوب لأسباب منها: "كلّ جمع خالف الآدميين كان كواحده المؤنث؛ لأن لفظه وإنْ كان جمعاً كلفظ الواحد"[1].

ومِن الأدلة على ذلك أيضًا أن -التي- أولى مِن (اللاتي)؛ لأنه تابع لجمع ما لا يعقل[2].

كذلك لو قيل: -اللواتي- لكان جمعًا كما هو في الأموال، والصفة إذا جُمعتْ مِن أجل الموصوف، كان حينذاك الواحد منها كواحد الموصوف في التذكير والتأنيث[3].

سابعاً: التوهم في (الذي)

تعريف التوهم لغة واصطلاحا:

التوهم لغة "توهم الشيء تخيَّله وتمثله كان في الوجود أولم يكن"[4]، "ووهم بكسر الهاء إذا غلط"[5].

التوهم اصطلاحاً: لم يحدد النحاة بدقةٍ مفهوم التوهم[6]، ولعل أول من أطلق مصطلح التوهم هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، قاصدًا به تفسير التعبير اللغوي الذي لم يستقم مع قواعد النحاة، وقد نسب هذا التوهم إلى العرب أنفسهم".

---

(1) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، ط5، 1410هـ/ 1990م، مؤسسة الرسالة، ص119.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص178.

(3) العكبري، التبيان، ج1، ص285.

(4) ابن منظور، اللسان، ج12، ص643.

(5) المرجع نفسه، ج12، ص643؛ اللبدي، معجم المصطلحات، ص246+ص247.

(6) جاد الكريم، عبدالله أحمد، التوهم عند النحاة، ط1، 1422هـ/ 2001م، ص33-34.

وقد عبر سيبويه عن التوهم بلفظ آخر هو "الغلط" وفي ذلك يقول: "واعلم أن أناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيدٌ ذاهبان"، وقد أورد البغدادي في خزانته: (ومراد سيبويه بالغلط) التوهم لا حقيقة الغلط.

ومن الشواهد الشعرية على التوهم في الاسم الموصول -الذي- قول الشاعر (من الطويل):

كَذَاكَ الَّذِيْ يَبْغِيْ عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تُصِبْهُ على رُغْمِ العَوَاقِبِ مَا صَنَع[1]

والشاهد في هذا البيت التوهم في -الذي- ودلالة ذلك جزم الفعل المضارع تصبْه-، وقد حمل أبو حيان هذا الجزم على توهُّم شرطٍ يكون جوابه الجملة الفعلية -تصبه- معتمدًا في ذلك على أن الاسم الموصول -الذي- يمكن أن يوضع موضعه الاسم الموصول المشترك -من- الذي يُفهم أنه موصول أو شرط، وحين فهمه شرطًا يكون الفعل -تصبه- مجزومًا جوابًا له[2].

ثامناً: حذف الموصول -الذي-.

"قد يُحذف ما عُلم مِن موصول إلا أل"[3]، وذهب إلى هذا الكوفيون والبغداديون، والأخفش[4]، ومنعه غيره مِن البصريين، واختار الأستراباذي الجواز مستدلاً بالقياس على -أنْ- بأنَّ حذفها مُكتفىً بصلتها جائز بالإجماع[5].

(1) البيت لتميم بن مقبل، جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص189.

(2) جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص189.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص297.

(4) الأخفش من البصريين.

(5) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص297.

أما ابن مالك فقد قيّد حذف الموصول بالعطف إذا أُمن اللبس[1]، فيجوز أنْ يُحذف الموصول سوى -أل- إذا أُمن اللبس[2]، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[3]، والتقدير آمنا بالذي أُنزل إلينا والذي أُنزل إليكم؛ لأن المُنزَل إلينا ليس المُنزَل إليكم[4]. ومنه قول الشاعر (من الخفيف):

مـا الَّـذِيْ دَأْبُـهُ احْتِيَـاطٌ وَعَـزْمٌ   وَهَـــوَاهُ أَطَـــاعَ يَـــسْتَوِيَانِ[5]

والتقدير: ما الذي دأبه احتياط وعزم والذي هواه أطاع . ويمكن الإشارة إلى أنّ البصريين قد قيّدوا الحذفَ وجعلوه خاصًا بالشعر[6].

تاسعاً: النداء في الموصول -التي- شذوذاً.

لا يُنادى ما فيه الألف واللام إلا الله -تبارك وتعالى- وحده؛ لملازمة الاسم الألف واللام، مع أنها عوض عن الهمزة همزة إله[7]، وقد شذّ نداء الموصول -التي- بياء الله، كقول الشاعر (من الوافر):

مِن اجلـكِ يَـاالّتِيْ تَيَّمْـتِ قَلْبِـي   وَأَنْـــتِ بَخِيْلَـــةٌ بِالْوَصْـــلِ عَنِّـــيْ

---

(1) الحموز، التأويل النحوي، ج1، ص496.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص226؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص154.

(3) سورة العنكبوت، الآية46.

(4) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص153.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص230.

(6) الدماميني، تعليق الفرائد، ج1، ص299.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص274.

وهذا شاذّ[1]، أما وجه شذوذه فدخول حرف النداء -يا- على ما فيه الألف واللام دون وساطة، وهذا لا يجوز في حرف النداء إلا من خلال الوساطة بعلامات الوصل -أي وهذا-[2].

وفي الحقيقة لا يُجمع بين حرف النداء وما فيه الألف واللام؛ لأن ياء النداء تُفيد التعريف كما تُفيد الألف واللام، فلا يُجمع بين علامتي تعريفٍ في كلمة واحدة[3].

وبناءً على ما تقدّم يكون النداء في مثل هذا شاذًا قياسًا واستعمالاً، أما القياس فهو نداء ما فيه الألف واللام دون وساطة، أما الاستعمال فظاهرٌ؛ لقلّة نظيره في اللغة[4].

وإنْ قيل لِمَ جاز النداء في لفظ الجلالة ولم يجُز في -الذي والتي-؟

يُجاب على ذلك أنّ كُلاً من الاسمين يمكن أن يُنادى موصوفهما فيُعربان صفتَيْنِ؛ كأن تقول: يا زيد الذي في البيت[5]، أو لوقوع كل من الاسمين صفةً لأيّها[6]، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[7].

---

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص349.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص274.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص208.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص276.

(5) المرجع نفسه، ج1، ص276.

(6) المرجع نفسه، ج1، ص 276.

(7) سورة الصف، الآية2.

وبعد ذلك يكون تقدير النداء الوارد في البيت: يأيّتها التي تيّمتِ قلبي، فحُذف المنعوت وأُقيم النعت مقامه[1]، ولا يكون ذلك التقدير في لفظ الجلالة؛ لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو[2].

قد يُقال: لِمَ اجتمع في الاسم -مثلاً- زيد العلمية والنداء؛ فقيل يا زيد؟

جوابه: إنّ معرفة العلمية في الاسم قد زالتْ بدخول النداء وكانت في الاسم معرفة النداء؛ أو لأن الاسم اشتمل على علامةٍ لفظية واحدة ولاسيّما حرف النداء، أما العلمية فهي ليست بعلامة لفظية؛ لذا جاز الجمع بينهما[3].

وثمّة قولٌ آخر بجواز نداء الاسم -الذي أو التي- بالجمع بين حرف النداء والألف واللام؛ للزومه الألف واللام[4]، زيادةً ليسا للتعريف، فلمّا كانتا زائدتين جاز الجمع، والزيادة هي علّة جوازه[5]، ولا ينفصل (الألف واللام) من الاسم فنزلا منزلة بعض أحرفه الأصلية؛ لذا سهُل دخول النداء على الاسم[6].

---

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص210.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص276.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص209.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص349؛ الدجني، عبدالفتاح، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، (د.ط)، وكالة المطبوعات، شارع فهد، العالم، الكويت، ص511.

(5) الأنباري، أسرار العربية، ص210.

(6) المرجع نفسه، ص210.

عاشراً: الجمع في الاسمين -الذي والتي-

إنّ الجمع في الاسمين ليس بمستقيم؛ لأنّ كلا منهما ليس مما يستحق أن يُجمع، إلا أنّ العرب قد تصرّفتْ فيهما فأجرتْ عليهما بعض أحكام الأسماء المتصرفة[1].

أما -(الذي)- فجمعه: الألى والذين، و(التي) جمعها اللائي واللاتي[2]، ويوضّح ما سبق قولُ ابن مالك (من الرجز):

جَمْعُ الَّذِيْ الأُلَى الَّذِيْنَ مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا[3]

وقوله في جمْع -التي- (من الرجز):

باللاَّءِ وَاللاَّتِ التي قَدْ جُمِعَا وَالْلاءِ كَالَّذِيْنَ نَزْرًا وَقَعَا[4]

وسيتم الحديث مفصَّلا عن تعريف هذه الجموع وحقيقتها وما جاء فيها من لهجات، في هذا الفصل في مبحثي الجموع.

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص439.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص438-439.

(3) ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت672هـ)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ضبط نصّه على شروح الألفية خالد بن رشيد، (د.ط)، دار الرشيد، ص14.

(4) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص14.

2.1 اللذان واللتان.

أولاً: التعريف بكل منهما.

اللذان، اللذين: اسم يختص بالمثنى المذكر[1]، ويقع على مَن يعقل وما لا يعقل مِن المذكرين[2]، ويكون في حالة الرفع بحذف الياء مِن الاسم المفرد -الذي-، ثُم يؤتى بعلامة التثنية الدالة على الرفع -الألف والنون المكسورة -، وفي حالتي النصب والجر، يصاغ بحذف الياء مِن المفرد، ثُمّ يُؤتى بعلامة التثنية الدالة على النصب والجر -وهما الياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة-[3].

فتقول في الرفع: جاء اللذان فازا، وفي النصب: رأيت الْلَّذَينِ فازا، وفي الجر: سلمّتُ على اللّذَينِ فازا.

اللتان، اللتَينِ: اسم يختص بالمثنى المؤنث[4]، ويقع على مَن يعقل وما لا يعقل مِن المؤنثات[5]، ويكون في حالة الرفع بحذف الياء مِن الاسم المفرد -التي-، ثُمّ يُؤتى بعلامة التثنية الدالة على الرفع -الألف والنون المكسورة- أما في حالتي النصب والجر، فتكون بحذف الياء من المفرد -التي-، ثمّ يؤتى بعلامة التثنية الدالة على النصب والجر -الياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة-[6].

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص128.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص176.

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص128.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص128.

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص176.

(6) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص128.

فتقول في الرفع: اللتانِ تُحسنان عملهما استعدتا، وفي النصب: رأيتُ اللتَيْنِ تُحسنان عملهما، وفي الجر: ومررتُ باللتَينِ تُحسنان عملهما.

ثانياً: صحّة التثنية بهذين الاسمين.

لقد أُختِلفَ في تثنية هذين الاسمين فقيل هي صيغةٌ للتثنية[(1)]، مرتجلة، غير مبنية على الواحد، فاللذان واللتان صيغة للرفع، واللذين واللتين صيغة للنصب والجر[(2)]؛ لأن التثنية تكون في النكرات، فالمعرفة لا يصحّ تثنيتها، وحدُّ المعرفة ما خصّ الواحد مِن جنسه ولم يَشِع في أمّته، فإذا ثُنّي الاسم شُرك في اسمه وتعريفه وخرج عن أن يكون معرفة.

ولمّا كانت الموصولات لا يصحُّ اعتقاد التنكير فيها كانت التثنية فيها غير حقيقية، وإنما هي صيغة مرتجلة وُضِعتْ للدلالة على التثنية، وبثبوت أنّ المعرفة لا تَصِحُّ تثنيتها مع بقاء تعرُّفِها؛ إذاً ما لا يصحُّ فيه التنكير لا يصح فيه التثنية، فإذا شئت أنْ تُثنّي سُلِب مِن الاسم تعريفه بالعلمية، نحو: زيد: زيدان[(3)]؛ لِذا لا يجوز أنْ يُثنّى شيء من الموصولات، واللذان واللتان إنّما يُعرّفان بالصلة كما يتعرف بها الواحد[(4)].

وهنالك مجموعة من الأدلة التي -بالإضافة إلى ما سبق- تؤيّد أنّ التثنية وضعيّة غير حقيقية، وهي:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص105.

(2) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص187.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص105.

(4) ابن جنى، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، ط1405هـ/ 1985م، دار القلم، دمشق، ج2، ص466.

أولاً: حذف الياء من الاسم المفرد عند تثنيته، فلو كانت التثنية صناعية لثبتَ فيها الياء كما ثبتتْ في تثنية -عمٍ وشجٍ- إذ تقول في تثنيتهما: عميان وشجيان؛ لأنّ المفرد الموصول -الذي والتي- وزنه كوزن عمٍ وشجٍ[1].

والأصل أنْ يُقال في التثنية -اللذيّان واللتيّان- رفعا، و-اللذيين واللتيين- في النصب والجر، كقولك في تثنية القاضي: القاضيان، رفعا، والقاضيين، نصباً وجرّاً[2]، ولزوم الحذف في الاسمين، والذي لا يجوز في غيرهما يَحملُ دلالةً على مخالفتها لسائر المبنيات[3]، "فالحذف مُؤْذِن بأنّ التثنية مخالفة للقياس"[4].

ثانيا: إنَّ الاسمين -اللذان واللتان- أسماء مصوغة للتثنية مخترعة لها وليست تثنيةً للواحد، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة؛ أي إنهما صيغتان مستأنفتان للدلالة على التثنية[5]، فقيل: اللذان واللتان[6]، لئلا تختلف التثنية[7]، وجرت على منهاج التثنية الحقيقة في الإعراب[8]، أما النون فهي مكسورة؛ لأنها جرت مجرى التثنية الحقيقية في الأسماء المتمكنة[9].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص105.

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص427.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص427.

(4) العكبري، التبيان، ج1، ص364.

(5) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج2، ص467.

(6) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص157.

(7) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج2، ص467.

(8) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص105.

(9) المرجع نفسه، ج3، ص105.

وذهب بعضهم إلى أن التثنية حقيقية، "فليس في الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل في صيغة التثنية والجمع إلا الذي والتي"[1] أضف إلى ذلك:

أولاً: أن الأسماء الموصولة لما قُرِّبت من الأسماء المتمكنة صيغت لها أسماء التثنية على نحو التثنية في الأسماء المتمكنة، فوجه القرب بينهما أنها توصف ويوصف بها[2]؛ لذا جرتا على سنن المثنيات المتمكنة في الاسمية لفظا ومعنى[3].

ثانياً: مجيء بعض الأسماء المتمكنة مخالفة في تثنيتها للقياس، إذْ حُذف أواخر بعض الأسماء المعرَبة في التثنية؛ كتثنية الخوزلى: الخوزلان[4].

ثالثا: الاستغناء في التثنية بالقول: (اللذان واللتان) عن (اللذيان واللتيان) لاعتبار أخف اللغات فخُفِّفَ الاسمان جوازًا -الذي والتي- بحذف الياء؛ فلما قُصِدَت التثنية وهي أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف، التزم فيها مَنَ حَذَفَ الياء قياسا على ما كان في الإفراد جائزاً[5].

رابعاً: لم يكن ليائهما حظٌّ في التحريك؛ لبنائهما على السكون فاجتمع ساكن من علامة التثنية، فحُذِفت لالتقاء الساكنين[6].

خامساً: أنّ العرب لم تغفل القياس في تثنية -الذي والتي- بل حَذَفتْ أواخرها وأوّلتْ العلامة في التثنية على ما قبلها؛ ليخالفوا بينها وبين الأسماء المعربة في

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص171.

(2) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج2، ص486.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص168.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص428.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص186.

(6) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص128.

التثنية[1]، ويبدو لي أن التثنية حقيقة وليست مرتجلة؛ لاشتمال المثنى العدد الأكبر من حروف مفرده، ولا بأس بحذف الحرف الأخير مِن الاسم؛ لدخول الحذف بعض الأسماء المعربة غير المبنية.

ثالثاً: كتابة الاسمين بلامين.

لِمَ كتب كل من الاسمين –اللذان واللتان– بلامين، وكتب الجمع –الّذين– بلام واحدة؟

إن كلا الاسمين كُتبا بلامين للفرق بين المثنى الجمع[2]، وقد أُثبتت اللام في المثنى وإثباتها أولى منه في الجمع؛ مراعاةً لمعنى المثنى، ومعنى المثنى أخف من معنى الجمع، فخُفّف الجمع لفظا دلالة على ثقل معناه[3].

رابعاً: الإعراب في –اللذان واللتان–

يُعرب كل من الاسمين إعراب المثنى الحقيقي بالألف رفعًا، وبالياء نصباً وجرًا، ويجوز أن تكون هذه الأسماء مبنية على الألف في محل رفع، ومبنية على الياء في محل نصب أو جر[4].

ومن خلال ما تقدم يتبيّن لنا أنّ ثمّة اختلافًا في إعراب المثنيين وبنائهما مِن الأسماء الموصولة، فمِن النحاة مَن جعلهما مبنيين، ومنهم مَن جعلهما معربين.

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص427.

(2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص328.

(3) المرجع نفسه، ج3، ص328.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، كتاب البيان في شرح اللمع، دراسة وتحقيق علاء الدين حموية، ط1، 2002م، دار عمار، عمان، الأردن، ص588؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص466.

أمـا علـل البنـاء في الاسمـين أن بعـض النحـاة ذهـب إلى عـدم اشـتراط الإعراب في المثنى الحقيقي[1]، فقيل الأصوب أنهما مبنيان وظاهر بنائهما على الألف والياء[2].

ويمكن أن يؤخذ نموذج على ما سبق، فتقـول: جـاء اللـذان ذهبـا، رفعـا، ويقال في إعرابه: اسم موصول مبني على الألف في محـل رفـع فاعـل. ورأيـت اللذين ذهبا، نصبا، ويقال في إعرابه: اسـم موصـول مـبني علـى اليـاء في محـل نصب مفعول به. ومررتُ باللذين ذهبا، جرا، ويقال في إعرابه: اسم موصـول مبني على الياء في محل جر.

أما حُجة مَن أخذ بالإعراب فقد احتج بما يلي:

1. أنّ الإعراب أولى مِن البناء؛ لأن ادعاء كل واحـد منهمـا مثنـى صـيغة مستأنفة خلافًا للظاهر[3].
2. إنما أُعرب -اللذان واللتان- مثنيـات لإلحاقهمـا الأسمـاء المتمكنـة في التثنية، وكانت هذه التثنية معارضة؛ لشبه هذين الاسمين بـالحروف[4]، مِن خلال مجيئهما على صورة الحروف[5].

---

(1) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص157.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص157.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص187.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص186.

(5) ابن هشام، أبـو محمـد عبـدالله جمـال الـدين بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـدالله الأنـصاري، (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1، ص33.

نموذج في الإعراب:

الرفع: جاء اللذان ذهبا، اللذان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى.

النصب: رأيت اللذين ذهبا، اللذين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى.

الجر: مررتُ باللذين جاءا، اللذين: اسم مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى.

وبعد الحديث عن البناء والإعراب، ولا سيما أنّ معاملة هذين الاسمين بالإعراب ومعاملة المثنى هو الصورة الحسنى والراجحة[1].

خامساً: اللغات في الاسمين -اللذان واللتان-.

لقد تعددت اللغات الواردة في هذين الاسمين وهي كما يلي:

1. اللذان، اللذين، اللتان، اللتين، بثبوت النون وكسرها مع التخفيف؛ لأن الأصل في نون المثنى أن تكون مخفّفة[2].
2. حذف النون مِن الاسمين للتخفيف[3]، ومن أمثلة ذلك قولِ الشاعر (من الكامل):

أَبَنِـي كُلَيْـبٍ إِنَّ عَمَّـيَّ اللَـذَا   قَـتَلاَ المُلُـوْكَ وَفَكَّكَـا الأَغْـلاَلاَ[4]

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص282.

(2) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت855هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص430.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص248.

(4) الأخطل، غياث بن غوث، ديوانه، شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له مهدي محمد ناصر الدين، ط1، 1406هـ-1986م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص246. وعمّاه: عمرو بن

والشاهد في البيت حذف النون مِن الاسم، وثمّة قول: إنها حُذفت -عدا التخفيف- لاستطالة الموصول بالصلة[1]، والأصل هو: اللذان قتلا الملوك. ومنه آخر (من الرجز):

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيْمُ لَقِيْلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيْمُ[2]

وهذه اللغة لغة حذف النون مِن الموصولات المثناة تُعزى إلى بني الحارث بن كعب[3]، وقيل بلحارث[4]، "وبعض بني ربيعة"[5].

3. تشديد النون مع الكسر -اللذانِّ واللتانِّ-، وهي لغة فصيحة جاء بها بعض القراءات القرآنية السبعية[6]. وتُعزى هذه اللهجة إلى تميم وقيس، إذ جعلت التشديد عِوضًا عن محذوفٍ، أو تأكيداً للفرق[7].

4. أما اللغة الرابعة فهي حذف -أل- مِن الاسمين فيصبحان -لذان ولتان- وقد أشار ابن مالك إلى عدم وجود أدلة على هذه اللهجة[8].

كلثوم التغلبي، قاتل عمرو بن هند. وأبو حنش قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو. وقيل أراد بعمّيه: هذيل بن هبيرة التغلبي الشاعر، والهذيل بن عمران الأصغر، وقيل هو عمّ أبيه.

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص187.

(2) البيت للفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، خزانة الأدب، ج6، ص15. الصميم من كل شيءٍ خالصه.

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص526.

(4) الشاطبي، المقاصد النحوية، ج1، ص249.

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص526.

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص430.

(7) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص127.

(8) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص157.

سادساً: القراءات القرآنية.

قال تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّاباً رَّحِيماً﴾[1]، قُرِئ الاسم -اللذان- بالتخفيف على الأصل، ولا عجب مِن ذلك؛ لأن الأصل في نون المثنى هو التخفيف[2].

أما القراءة الثانية، فهي تشديد النون، والتشديد مُمتنع؛ لأن الأصل في نون المثنى هو التخفيف[3]. لكنّ بعض القرّاء[4] أتوا بالتشديد وهم مِنَ القرّاء السبع، منطلقين مِن أنّ العرب قصدتْ تشديد النون؛ لأنّ الاسم سقطت ياؤه عندما ثُنّي[5]، فيكون التشديد إذن إما للعوض مِن الحرف المحذوف في التثنية[6]، وإما أنْ يكون للفرق بين المبهم وغيره من حيث إنّ المبهم لا تصح إضافته كالمتمكن[7].

---

(1) سورة النساء، الآية16.

(2) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت355هـ-437هـ)، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محمد محي الدين رمضان، ط4، 1407هـ-1987م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ص382؛ ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، ص121؛ الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص430.

(3) القيسي، الكشف، ج1، ص382؛ الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص340.

(4) عبدالله بن كثير المكي.

(5) القيسي، الكشف، ج1، ص381؛ الفارسي، الحجّة للقرّاء السبعة، م2، ص71+72؛ ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص105.

(6) القيسي، الكشف، ج1، ص381؛ الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص430.

(7) القيسي، الكشف، ج1، ص381؛ الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص430.

أما القراءة بالتخفيف وهي الأصل فقد احتج مَن قرأ بها أنّ العرب قد تَحذف للتخفيف مِن غير تعويض، وتُعوِّض طلبًا للإتمام، وكلٌّ مِن ألفاظها ومستعمل في كلامها[1].

ومنهم مَن جعل التشديد فرقًا بين النون الداخلة عِوضًا عن الحركة والتنوين، وبين النون الداخلة عِوضاً عن حرف سقط مِن الكلمة نفسها، وكأنهم جعلوا ما هو عوض مِن أصل الكلمة مزية على ما هو عوض عن شيء زائد ليس مِن أصل الكلمة[2].

أما حكم التشديد فقد جوِّز عوضًا عن المحذوف، فلمّا كان الحذف مستَعملاً في الإفراد بوجهٍ ما لم يكن التعويض لازمًا بل جائزًا[3]، والقراءة بتشديد النون في الرفع مُتّفَقٌ على جوازها[4]، أما التشديد في حالتي النصب والجر فمُختَلف فيه، إذ منعه البصريون وأجازه الكوفيون[5]، ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه الكوفيون هو الأرجح، إذ جاءت بعض القراءات السبعية بتشديد النون في حالة النصب، وخير دليل على ذلك قوله تعالى: **﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾**[6]،

(1) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص121.

(2) القيسي، الكشف، ج1، ص381؛ ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص105؛ العكبري، التبيان، ج1، ص264.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص186.

(4) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص157.

(5) المرجع نفسه، ج1، ص157.

(6) سورة فصّلت، الآية29.

ففي هذه الآية الكريمة قد جاءت كلتا القراءتين بالتخفيفِ والتشديدِ، ولا سيّما أنها قراءة سبعية إذ قرأ بذلك ابن كثير مشدِّدًا إياها[1].

سابعاً: التصغير في كل من الاسمين.

تصغَّر -اللذان- على -اللَّذيَّانِ- و-اللتانِ- على -اللَتيَّانِ- في الرفع. واللَذَيْيَنِ واللَتَيْيَنِ في حالتي النصب والجر[2]، ويتم ذلك بحذف ألف العوض قبل علامة المثنى؛ لاجتماع الساكنين، وهذا ما ذهب إليه سيبويه إذ يَحذف نسيًا، في حين يُبقيها الأخفش فيقول: اللَذَيَّيْنِ واللَتيَّيْنِ، بفتح الياء الثالثة، كالمصطفَينِ، وللفرق بين تصغير المثنّى من تصغير الجمع في النصب والجر كسرُ نون المثنى[3].

3.1 الألى، الذين، اللائين

أنشد ابن مالك (من الرجز):

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِيْنَ مُطْلَقَاً وَبَعْضُهُمُ[4] رَفْعَا نَطَقَا[5]

ويبين لنا هذا البيت أنّ الذي يجمع على وجهين بغض النظر عن صحة الجمع.

---

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص187.

(2) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص289.

(3) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط1، 1420هـ، 1999م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص542؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص288؛ جنهويتشي، هدى، خلاف، الأخفش، الأوسط عن سيبويه، د.ط، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، ص203+204.

(4) بعضهم: الضمير (هم) عائد على العرب.

(5) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص14.

أولاً: الألى: اسم موصول يستعمل للجمع مطلقًا عاقلاً كان أم غير عاقل، مذكرًا كان أم مؤنثاً غير أنّه يستعمل لجماعة الإناث قليلاً[1]، ومعنى ذلك أنّ الاسم يقع للمذكر أكثر منه للمؤنث[2].

ومن الشواهد الشعرية على ذلك قول الشاعر (من الطويل):

وَتُبْلي الأُلَى يَسْتَلْئِمُوْنَ عَلَى الأُلَى تَرَاهُنّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدَأِ القُبْلِ[3]

والشاهد في هذا البيت أنّ (الألى)، استعملت للدلالة على جماعة المذكر العقلاء تارة (الألى يستلئمون) وبمعنى الذين، فالألى يقصد بها في البيت الفرسان، واستعملت للدلالة على جماعة المؤنث غير العقلاء تارة أخرى، لقوله على الألى تراهن،إذْ يقصد بها هنا الخيل[4]، كما جاءت بمعنى (اللائي)[5]. والألى في الاستعمال على وجهين:

أحدهما: بمعنى الأول مقلوب منه، كقولهم: العرب الألى أي الأول[6].

والآخر: جَمْعُ (الذي)، فتقول في جَمْع (الذي)، قام الألى قاموا، كقولك: قام الذين قاموا.

ومنه أنشد بعض البغداديين (من الطويل):

أَلاَ أَيُّهَا القَوْمُ الأُلَى يَنْبَحُونَنِي كَمَا نَبَحَ اللَّيْثَ الكِلاَبُ الضَّوَارِعُ

(1) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص135.

(2) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص105.

(3) الهذلي، أبو ذؤيب، عمرو بن معمر، ديوانه، شرحه وقدّم له ووضع فهارسه سوهام المصري، عني بمراجعته ياسين الأيوبي، ط1، 1419هـ-1998م، المكتب الإسلامي، ص186.

(4) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص135.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص131.

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص435.

وآخر (من الطويل):

رَأَيْتُ بَنِيْ عَمِّي الأُلَى يَخْذُلُوْنَنِيْ عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ[1]

والشاهد في البيتين السابقين هو جمع الموصول -الذي- على صورة الألى، فالألى بمعنى الذين، فهو جمع الذي من غير لفظه، كجمع نسوة[2]. وقيل: "إنّ الألى اسم جمع لا جمع فإطلاق الجمع عليه مجازًا[3]، والدلالة على أنها اسم جمع أنها لا تتضمن حروف الواحد أي حروف مفردها[4]، فهو اسم جمع لا جمع بالاتفاق[5].

والألى وزنها العُلى، وهذا اللفظ مشترك بين جمع (الذي) وجمع (التي) إلا أنّها في المذكر أكثر منه في المؤنث، وقد اجتمعتا في قول الشاعر[6] (من الطويل):

وَتُبلي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدَأ القُبْلِ[7]

"وقد يتقارض الألى واللائي[8]، ومنه قول مجنون ليلى (من الطويل):

---

(1) البيت لمرّة بن عداء الفقعسي أو عمرو بن أسد الفقسي. السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص286.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص106.

(3) الصبان، حاشية الصبان،ج1، ص158.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص19.

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص438.

(6) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص196.

(7) سبق ذكر البيت في الصفحة السابقة.

(8) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص131.

مَحَا حبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَـا   وَحَلَّتْ مَكَانَاً لَمْ يَكُن حُلَّ مِنْ قَبْلُ[1]

ثانياً: اللهجات في الألى.

لقد تعددت اللهجات في الاسم ويتضح ذلك من خلال ورودها بأكثر من صورة وهي:

1. مجيء الاسم بالمد، كقول الشاعر[2] (من الطويل):

أَبَـى اللهُ للــشُّمِ الأُلاَءِ كَـأَنَّهُمْ   سُيُوْفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَـوْمَ صِقَالِهَا[3]

2. إتيان الاسم بغير الألف واللام فيكـون -أُلى-[4] كقـول الـشاعر (مـن الوافر):

وَنَحْنُ أُلَـى ضَـرَبْنَا رَأْسَ حُجْـرٍ   بِأَسْــيَافٍ مُهَنَّــدَةٍ رِقَـــاقِ[5]

3. إن الاسم في الغالب يطلق على العقلاء، إلا أنه أطلق على غير العاقل[6]. كقوله (من الطويل):

تُهَيِّجُنِـي لِلْوَصْـلِ أَيَّامُنَـا الأُلَـى   مَـرَرْنَ عَلَيْنَـا وَالزَّمَـانُ وَرِيـقُ[7]

---

(1) مجنون ليلى، قيس بن الملوح، ديوانـه، شرح يوسـف فرحـان، ط1، 1124هـ-1992م، دار الكتاب العربي، بيروت، ص149.

(2) أبو حيان، شرح اللمحة البدريّة، ج1، ص270.

(3) كثير عزة، أبو صخر عبدالرحمن بن الأسود بن عامر (ت45-105هـ)، ديوانه، شرح وتحقيق رحاب عكاوي، ط1، 1996م، دار الفكر العربي، بيروت، لبنـان، ص153. الـشم مفردهـا أشمّ وهو كناية عن الكبر والاعتزاز بالنفس. القين: صانع السيف.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص436.

(5) البيت لبشر بن أبي خازم، الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص436.

(6) أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص271.

(7) وريق: ظليل هانىء. أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص272.

4. إطلاق الاسم على جمع المؤنث السالم[1]، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر (من الطويل):

مَحَا حبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُن حُلَّ مِنْ قَبْلُ[2]

والشاهد في هذا البيت إطلاق الاسم على جمع المؤنث العاقل مع أنّه جمع للمذكر وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

الذين:

أولاً: الذين: اسم موصول لجماعة الذكور ويختص بالعقلاء نحو قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾**[3]، في حين أنّ مفرده وهو الذي يكون للعاقل وغيره[4].

وقد يستعمل -الذين- لما ينزّل منزلة العقلاء، كقوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾**[5]، فنزّلت الأصنام لما عبدت منزلة من يعقل[6].

ووزن الذين كوزن الشّجين والأصل في الذين الذيين؛ لأنّ واحده الذي، إلاّ أنّ ياءَ الجمع حَذَفَتْ ياءَ الأصل حتّى لا يجتمع ساكنان في الاسم[1].

---

(1) أبو حيان، اللمحة البدرية، ج1، ص272.

(2) سبق ذكر هذا البيت في الصفحة السابقة من هذا البحث.

(3) سورة المؤمنون، الآية4.

(4) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص135.

(5) سورة الأعراف، الآية194.

(6) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص135.

ثانياً: كتابة الاسم بلام واحدة.

لِم يكتب الاسم بلام واحدة؟

يكتب الذين جمعًا بلام واحدة مشددة لتلك الكثرة، وللفرق بينه وبين المثنى في حالتي النصب والجر[2].

وثمّة قول آخر بكتابة الاسم جمعًا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقًا، دون لغة من ينطق بالواو رفعًا، والوجه في ذلك أنّ لزوم حالة يوجب الثقل فخفف الاسم بحذف إحدى اللامين[3].

ثالثاً: اللهجات في الذين، وما يترتب على ذلك من بناء وإعراب:

أولاً: الذين، وهي اللغة الفصيحة، وتكون بصيغة واحدة في الرفع والنصب والجر، فهو اسم وُضِع للجمع[4]، فلا يصلح أن يطلق عليه جمع الذي إلاّ على لغة هذيل على الرغم من الاختلاف فيها[5]. ولغة الجمهور

---

(1) العكبري، التبيان، ج1، ص15.

(2) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص156.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص156 .

(4) الأيوبي، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي، الشهير بصاحب حماة، (ت732هـ) كتاب الكنّاش في فني النحو والصرف، ط2، 1420هـ/ 2000م، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1، ص265.

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص439.

جعل الاسم اسمَ جمعٍ مطلقًا كالمخالف في لفظه[1]، فالاسم بالياء مطلقاً في الفصحى[2].

ولم يعرب أكثر العرب -الذين- وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأنّ الذين مخصوص بأولي العلم ومفرده (الذي) عام لم يجرِ على سنن الجموع المتمكنة[3]، وعلة أخرى أنّ الذين مشابه للواحد، والجمع يجري إعرابه على آخره كالمفرد، فلما كان المفرد مبنيًّا بني الجمع[4].

فتقول: جاءني الذين قاموا، رفعًا، ورأيت الذين قاموا، نصبًا ومررت بالذين قاموا جرًا، فلا يختلف فيه الحكم كما يختلف في حقيقة جمع المذكر السالم، أو ما أُلحِقَ به[5].

ومن الشواهد أيضًا من الذكر الحكيم على لزوم الاسم الياء مطلقًا قوله تعالى: **﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللّهُ﴾**[6]، وقوله تعالى: **﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا﴾**[7].

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص439.

(2) أبو حيان، اللمحة البدرية، ج1، ص269.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص186.

(4) الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت543هـ)، كتاب شرح اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق محمد خليل مراد الحربي، ط1، 1428هـ-2007م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص348.

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص436.

(6) سورة الأنعام، الآية90.

(7) سورة المنافقون، الآية7.

ويمكن الإشارة إلى أنّ العرب لم تُجمع على ترك إعراب الذين[1]، إذ قال جار الله: "إعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد"[2].

ثانياً: اللذون.

إنّ الواضح و البيّن من قول ابن مالك "وبعضهم بالواو رفعًا نطقا" أنّ من العرب من يجري -الذين- مجرى المثنى، فتختلف أحوال الاسم تبعاً لموقعه من الجملة فيرفع بالواو وينصب و يجر بالياء[3]، ومنها لغة عقيل[4]، فمثال ذلك قول الشاعر (من الرجز):

نَحْنُ اللَّـذُوْنَ صَبَّحُوا الـصَّبَاحَا   يَـوْمَ النُّخَيْـلِ غَـارَةً مِلْحَاحَـا[5]

ومنه آخر (من الكامل):

وَبَنُـو نُوَيْجِيَـةَ اللَّـذُوْنَ كَـأَنَّهُم   مُعْـطٌ مُخَدَّمَـةٌ مِـنَ الخُـزَّانِ[6]

أمّا حكم مجيء، الاسم بالواو، فقد جوّزه بعض النحويين في لغة بعض العرب[7]. وثمّة قول باعتبار أنّ هذه اللغة شاذّة لا يقاس عليها[8].

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، ص438

(2) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، حققه وعلّق عليه محمد محمد عبدالمقصود وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، ط1، 1421هـ-2005م، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص167؛ الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص103.

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص437.

(4) أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص269.

(5) المرجع نفسه، ج1، ص269.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص186. معط: مفردها أمعط، وهو الذي سقط شعره.

(7) ابن جني، البيان في شرح اللمع، ص348.

(8) الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو، ص508.

ثالثاً: اللذو، بحذف النون.

ولا يعدو أن يكون حذف النون طلباً للتخفيف[1]، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من البسيط):

قَوْمِي الْلَذُو بِعُكَاظَ طَيَّرُوا شَرَرَاً   مِنْ رُوْسِ قَوْمِكَ ضَرْبَاً بِالْمَصَاقِيْلِ[2]

رابعاً: القراءات القرآنية في "الذين"

يقال في الذين "لذين" بحذف الألف واللام، ومن الشواهد على ذلك قراءة أعرابي رواها أبو عمرو[3]، وهي قوله تعالى ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[4]، إذ قُرِئ الاسم بحذف اللام الأولى[5]؛ أي بلام واحدة مخففة مفتوحة[6].

ولا يجعل أبو عمرو هذا الحذف قياسًا، لأنه حذف شاذ، فلا ينبغي القياس بها على الموصولات الأخرى[7].

أمّا الحجة للحذف فهي كراهية التشديد؛ لأنّ الألف واللام زائدتان فحسن حذفهما لزيادتهما، وأبقيت الهمزة للدلالة على أنَّ الأكثر في الاستعمال ثبوت اللام، وأنّ حذفها عارض[8].

---

(1) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص103.

(2) البيت لأمية بن الأسكر. الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص103.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص191.

(4) سورة الفاتحة، الآية7.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص99.

(6) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، م1، ص99.

(7) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص526.

(8) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، ج1، ص99.

وفي قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾[1]، والشاهد في هذه الآية حذف النون على قراءة ابن مسعود، وهي قراءة شاذة[2].

وقد خصّ بعض النحويين هذا الحذف بالضرورة، إلا إذا كان الاسم لغير تخصيص، فيجوز في غير الضرورة[3].

خامساً: التصغير في الذين.

يصغر (الذين) على اللَّذَيِّيْنَ واللذون واللَذِيَّوْنَ[4]، فاللَّذَيُّون بفتح الياء في الرفع واللَذِيِّينَ بفتح الياء في النصب والجر، كالمصطَفَوْن والمصطَفَيْن بفتح ما قبل الواو والياء[5].

وقد تضم الياء في الرفع لمناسبة واو الإعراب وتكسر في النصب والجر لمناسبة ياء الإعراب والثاني هو المسموع؛ لذا فهو الأرجح[6].

"وقد اطرد في المصغرات "اللذيون" رفعاً و"اللذيين" نصباً وجراً، وشذَّ في المكبَّر، اللذون رفعاً؛ لأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه في الإعراب مجرى جمعه"[7].

(1) سورة البقرة، الآية226.

(2) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، ج1، ص99.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص32.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، ج10، ص145.

(5) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص289.

(6) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص193.

(7) المرجع نفسه، ج1، ص193.

اللائين:

أولاً: اللائين.

وهي الجمع الثالث -للذي- إلاّ أنّ ابن مالك لم يشر إلى ذلك.

و(اللائين) مطلقًا في جميع أحوالها، رفعًا ونصبًا وجرًا ووزنها على مثال: القاضين، وهذه لغة أكثر هذيل إذ يختص هذا الجمع بهذيل[1]، "فمن قال - الذين- مطلقًا قال اللائين مطلقًا"[2]، فتقول جاء اللائين قاموا رفعًا،ورأيت اللائين قاموا، نصباً، ومررت باللائين قاموا، جرا.

وقيل في (اللائين) مفردها (اللاء) على اعتبار أنّ (اللاءِ) مفرد دالّ على المذكر فتكون (اللائين) مرادف الذين[3].

وقد أضاف هذا الجمع أبو حيان إذ قال: لجمع (الذي) ثلاثة ألفاظ[4]، ويمكن أن يستنتج من كلام أبي حيان أن اللائين مفردها الذي من غير لفظه، كما قيل في مفرده (اللائي والذي).

ثانياً: اللغات في الاسم -اللائين-

تعددت اللهجات في الاسم الموصول -اللائين- مما ترتب على ذلك اختلاف في بنائها و إعرابها، وهي:

---

(1) الدماميني، تعليق الفرا ئد، ج2، ص194.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص187.

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص445.

(4) أبو حيان الأندلسي، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص296.

أولاً: اللائين: مطلقاً في جميع أحوالها، رفعًا ونصبًا وجرًا، - وتُعزى هذه اللغة لأكثر هذيل- وعندئذ يكون الاسم مبنياً على الفتح[1].

ثانياً: اللاؤون. وقيل فيه جَمْع (الذي) من غير لفظه بمعنى الذين[2]، واللاؤون رفعا لغة هذيل[3]، وقد قيل لغة لبعض هذيل[4]، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الوافر):

هُمُ اللاؤون فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي   بِمَرْوِ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي[5]

والشاهد في البيت مجيء (اللاؤون) معربة مرفوعة في موضع رفع.

ومنه قول الشاعر أيضًا (من الطويل):

وَإِنِّي مِنَ اللاَّئِيْنَ إِنْ قَدَرُوْا عَفَوْا   وَإِنْ أَتْرَبُوا جَادُوا وَإِنْ تَرِبُوا عَفُّوا[6]

وقال آخر (من الوافر):

أَلَمَّا تَعْجَبِيْ وَتَرِيْ بَطِيْطَا   مِنَ اللاَّئِيْنَ فِي الحِقَبِ الخَوَالِيْ[7]

وهذه الأبيات ذات دلالة جلية بيّنة على أنّ الاسم عُومل معاملة جمع المذكر السالم أي أنه معرب، وثمة بعض احتمالية البناء والإعراب في البيتين الأخريين[8]. وكما يبدو لي أن الإعراب هو الأرجح لموقع الاسم وهيئته.

---

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص194.

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص445.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص444.

(4) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص194.

(5) البيت لشاعر هذلي، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص189.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص189.

(7) المرجع نفسه، ج1، ص189.

(8) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص443.

ثالثاً: اللاؤو، بلا نون[1]. وقد يكون حذف النون طلباً للتخفيف كما حذفت من -اللذون- تخفيفًا.

وفي نهاية الحديث عن اللائين واللاؤون، واللاؤو -قيل إنّها جميعها لغات في اللائي، وهناك قول: إنّ اللائي وقع جمعًا للذي قليلاً[2]، و قال الجوهري: "اللائي جَمْع (الذي) من غير لفظه، بمعنى الذين"[3]، وقول آخر إنّ اللائي للمؤنث إلا أن هنالك مشاركة بين -الذي والتي- في هذا اللفظ الجمعي وإن كانت المشاركة قليلة إلا أنها مع قلتها قد تقع في الكلام[4] ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الوافر):

فَمَا آبَاؤُنَا بِـأَمَنَّ مِنْهُ   عَلَيْنَا اللاَءِ قَدْ مَهَدُوْا الْحُجُوْرَا[5]

والشاهد في هذا البيت إطلاق اللاء على جماعة المذكر فَجَمْعُ الذي بمعنى الذين وأصله لجمع المؤنث أكثر[6]، وقال كثيّر أيضاً:

تَرُوْقُ عُيُونُ اللاءِ لاَ يَطْمَعُوْنَهَا   وَيَرْوِي بريَّاهَا الضَّجِيْعُ الْمُكَافِحُ[7]

---

(1) العيني، المقاصد النحوية، ج1، ص252.

(2) الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص132.

(3) العيني، المقاصد النحوية، ج1، ص252.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص446.

(5) البيت لرجل من بني سليم. الأندلسي، شرح التسهيل، ج1، ص188. في البيت علة العصب والقطف. والعصب تسكين الخامس المتحرك من مفاعلتن، أما القطف هو اجتماع العصب مع الحذف في تفعيلة واحدة، أي تسكين الخامس المتحرك وحذف السبب الخفيف من التفعيلة نفسها، ويكون ذلك في -مفاعلتن- مفاعِلْ.

(6) العيني، المقاصد النحوية، ج1، ص152؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص148.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص189.

وقد جاء الاسم في دلالته على جمع المذكر بلغة المد، مثال قول الشاعر (من الطويل):

مِنَ النَّفرِ اللائِي الَّذْينَ إِذَا هُمُ   يَهَابُ اللِئَامُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوْا[1]

ومنه أيضاً (من الطويل):

أرِحْنِى مِنَ اللائِي إِذَا حَلَّ بَيْنَهُمْ   يُمَشُّوْنَ فِي الدَّارَاتِ مَشْيَ الأَرَامِلِ[2]

وآخر (من الوافر):

مِنَ اللائِي يَعُوْدُ الحِلْمُ مِنْهُم   وَيَعْطُوْنَ الجَزِيْلَ بِلاَ حِسَابِ[3]

4.1 الموصولات الخاصة الدالة على جمع المؤنث -اللائي واللاتي-

تعددت جموع الموصولات الدّالة على المؤنث حتى ورد الاسم -التي- بإحدى عشرة لفظة، والذي أورد ذلك أبو حيان في كتابه اللمحة البدرية[4]، وقد زيدت جمعًا آخر لعله أغرب جموعها كما أشار أبو حيان في البحر المحيط[5].

(1) البيت لأبي الربيس الثعلبي، وقيل لأسلم بن الأحنف الأزدي، الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص444.

(2) البيت لعبدالله بن الزبير الأسدي، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص189.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص189.

(4) أبو حيان، اللمحة البدرية، ج1، ص270.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص204.

وقد جعلها ابن مالك جمعَين وما تبقى لهجات عليها، ويتضح ذلك من قول ابن مالك (من الرجز):

باللاَّءِ وَاللاَتِ الَّتِيْ قَدْ جُمِعَا وَالْلاَءِ كَالَّذِيْنَ نَزْراً وَقَعَا[1]

ويعني ابن مالك بقوله هذا أنّ العرب عبرت عن جمع -التي- بلفظين الأول اللائي والثاني اللاتي[2].

أولاً: اللائي:

اسم موصول مبني على السكون دالّ على الجمع بنوعيه جمع المذكر وجمع المؤنث إلا أنه يَقع في جمع المؤنث أكثر من وقوعه في جمع المذكر[3]، ووزنها -فاعل- ومما يؤيد دلالة الجمع فيه، مجيء بعض أوزان فاعل جمعا نحو قوله تعالى: **﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ﴾**[4] فسامر وزنه فاعل ومدلوله جمع؛ لذا صحّ القول في جمع اللائي.

ثانياً: القول في حقيقة جمع التي على اللائي.

يقال في (اللائي) إنها جمع (للتي) من غير لفظه، كما أنّ قوما جمع رجل ونسوة جمع امرأة، كذلك احتواء الاسم -اللائي- بعض حروف -التي- وليست من لفظ -التي- وهذه الأحرف اللام الأولى من الكلمة والياء التي بعد الهمزة في اللائي[5].

ومن الأدلة على جمع -التي- على اللائي قوله تعالى: **﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾**[1].

---

(1) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص14.

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص439.

(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص105.

(4) سورة المؤمنون، الآية67.

(5) الفارسي، المسائل العضديات، ص197-178.

وقول آخر: إنّ اللائي استعملت لجمع التي[2]، فقيل هي اسم جمع لا جمع؛ لأنها لا تتضمن حروف مفردها[3].

ومع أنّ اللائي جمع إلا أنها تجمع ويسمى جمعها جمع الجمع وهو اللوائي، كذلك يجمع اللاتي على اللواتي، ووزنه الفواعل، كقولك في جمع هادٍ هوادٍ[4].

قد يسأل ما الفرق بين اللائي واللاتي؟

إنّ اللاتي مخصصة للإناث، أما اللوائي فقد ترد أحيانًا للذكور[5].

ثالثاً: اللهجات في الاسم -اللائي واللوائي-

تعددت لهجات الاسم إذ ورد على أكثر من صورة لفظية وهي:

أولاً: إثبات الياء وهو الأصل في الاسم -اللائي-[6].

ثانياً: مجيء الاسم بحذف الياء تخفيفًا وتجنبًا للاستطالة، ومثاله قول الشاعر (من الطويل):

مِنَ اللَّاءِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِيْنَ حِسْبَةً وَلَكِنْ لِيَقْتُلْنَ البَرِيْءَ الْمُغَفَّلا[7]

ومنه آخر (من الطويل):

مِنَ اللَّاءِ تَمْشِي بِالضُّحَى مُرْجَمِنَّةً وَتَمْشِي العَشَايَا الْخَوْزَلَى رُخْوَةَ الْيَدِ[1]

---

(1) سورة الطلاق، الآية4.

(2) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص137.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص190.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص445.

(5) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص137.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص190.

(7) البيت لعائشة بنت طلحة. الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص440.

ويشار إلى أن اختلافًا في إعراب الاسم وبنائه حتى قيل إنّ الكسرة كسرة إعراب لا كسرة بناء.

ثالثاً: حذف الهمزة والياء معا في الاسم

فقيل إنّ حذف الهمزة والياء مبالغة، ومثال ذلك قول الشاعر (من الطويل):

فَدُوْمِي عَلَى العَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا   أَمِ انْتِ مِنَ الْلاَ مَا لَهُنَّ عُهُوْدُ[2]

ومنه آخر (من الطويل):

وَكَانَتْ مِنَ الْلاَ يُعَيِّرُهَا ابْنُهَا   إِذْ مَا الغُلاَمُ الأَحْمَقُ الأُمَّ عَيَّرَا[3]

أما حذف الهمزة والياء من اللوائي فنحو قول الشاعر (من الرجز):

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ عِكَارِ   مِنَ الْلَوا شَرِبْنَ بِالصِّرَارِ[4]

وَ-اللوا- في البيت من اللوائي وليس من اللواتي ومن الأدلة على ذلك أنّ الأسماء الموصولة لا تُرخَّم، حتى يقدر بها الترخيم ضرورة في غير النداء[5]، فلو قيل من اللواتي لكان المحذوف التاء والياء، و لجُمع بين حذفين متتاليين.

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص440.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص190.

(3) الكميت بن زيد الأسدي، ديوانه، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، ط1، 2000م، دار صادر، بيروت، لبنان، ص194.

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص150.

(5) الفارسي، المسائل العضديات، ص216.

رابعاً: القراءات في الاسم -اللائي-.

قال تعالى: ﴿**اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ**﴾[1]. قرئ الاسم بحذف الياء بعد الهمزة (اللاءِ)، و قرئت أيضًا بكسر و حذف الياء بتخفيف الهمزة (اللاي) وقرئت أيضا الياء بعد الهمزة (اللائي)[2]، أما حجة من قرأ بالهمزة دون الياء كان مجتزئًا بالهمزة من الياء[3].

أما حجة مَنْ قرأ بكسر وحذف الياء مخففاً الهمزة أنّه خفّف الاسم إلا أنّه جمع بين ساكنين، ولكن سهّل عليه الجمع أنّ الأول حرف مدٍّ ولين والمد الذي فيه يقوم مقام الحركة[4]، أما من قرأ بهمزة و ياء معللا ذلك بأنه أتى على أصل ما وجب للكلمة[5].

وقرئ الاسم أيضاً بتخفيف الهمزة مع تشديد الياء (اللائيّ)[6]، وما جاء في الآية الكريمة السابقة من قراءات فقد جاء أيضًا في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ**﴾[7].

---

(1) سورة الأحزاب، الآية4.

(2) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، (ولد 245هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق جمال الدين محمد شرف، ط1، 1428هـ، دار الصحابة للتراث، طنطا، ص367؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ج2، ص193.

(3) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص288؛ القيسي، الكشف، ج2، ص193.

(4) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص288.

(5) المرجع نفسه، ص288؛ القيسي، الكشف، ج2، ص193.

(6) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص367.

(7) سورة الطلاق، الآية4؛ الفارسي، الحجة في القراءات السبعة، م3، ص279+280.

خامساً: التَّصغير في الاسم -اللائي-.

ما جاء في تصغير اللائي أنها لا تصغَّر على لفظها، وإنّما يصغَّر الواحد منها، ويكتفى بجمعه مصغراً، وهذا ما قال به سيبويه. ورأي آخر أنها تصغر على لفظها، فتقول في تصغير اللائي اللويئا واللويا بتخفيف الهمزة، وهذا مذهب الأخفش[(1)].

أما كيفية التصغير فتكون بقلب الألف واوا؛ لأن الاسم وزنه فاعل -كقاضي- ثم تحذف ياء الاسم -اللائي- فيصبح تصغيرها اللويئا، أما اللويا فهي تخفيف من اللويئا، وعلة الحذف حلول الاسم بخمسة أحرف سوى ياء التصغير وهذا لا يكون في المصغر؛ لذا كان الحذف، فلو صغر على التمام لكان اللويئيا، وقد أوضح السيرافي هذا[(2)].

اللاتي:

أولاً: اللاتي: مفهومه ودلالته، اسم موصول مبني على السكون يعبر به عن جمع الإناث[(3)].

ثانيا: القول في حقيقة جمع الاسم.

إنّ ثمة اختلافًا حول حقيقة جمع الاسم -اللاتي- هل هو جمع على الحقيقة أم اسم جمع ؟ وقد قيل ما يلي:

الرأي الأول: إنّ (اللاتي) جَمْع (التي) لتضمنها أحرف المفرد -التي-[(4)] ووزنها فاعل، والتي على وزن فعل فاللام فاء الكلمة والألف ألف فاعل والتاء عين الكلمة والياء لامها، ونظير ذلك في اللغة الجامل فهي جمع وزنها فاعل

---

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص194.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص489؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص288.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص287.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص189.

ومفردها جمل على وزن فَعَل[1] ومن الأدلة على جمعها -للتي- قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ﴾[2] فاللاتي جمع التي، وتكون للعاقل وقد تكون لغيره[3].

ورأي آخر: إنّ اللاتي يحتمل أن يكون اسمًا للجمع؛ لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع[4]، فهي اسم جمع على وزن فاعل[5]، إذ إنها من حيث المعنى جمع (للتي)[6]، كما أن التي ليس مما يستحق الجمع، إلا أن العرب لما تصرّفت في الاسم أجرت عليه بعض أحكام الأسماء المتصرفة[7].

ويبدو لي أن الرأي الأول هو الأرجح لتضمن الجمع أحرف مفرده، كذلك وجود بعض أبنية الجموع على وزن فاعل، وهذا ما يفسد الرأي الآخر.

وقيل أيضًا: تجمع اللاتي على اللواتي، ويسمى جمعها جمع الجمع[8]، فاللواتي جمع اللاتي، كقولك في جمع العالي: عوالٍ[9]، ويكون وزنها عندئذ

(1) الفارسي، المسائل العضديات، ص198-199.

(2) سورة النساء، الآية15.

(3) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص137.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص189.

(5) الأستراباذي، شرح كافية ابن حاجب، ج3، ص105.

(6) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص204.

(7) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص159.

(8) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص105.

(9) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص445.

على وزن الفواعل[1]، وقيل في اللواتي جمعًا للتي مستشهدين بقول الأخطل (من الطويل):

كَـأَنَّ اللَّـوَاتِي هُـنَّ مُكْتَنَفَاتُـهُ　　　قُوَى أَنْدَرِيٌّ أَحْكَـمَ الـصُّنْعَ فَاتِلُـهُ[2]

ثالثاً: اللغات التي جاء عليها الاسم.

لقد تعددت لغات الاسم وجمعه من حيث اللفظ والكتابة وهي:

أولاً: إثبات الياء، وهو الأصل في الاسم -اللاتي، اللواتي-[3]، ومثال ذلك قول الشاعر (من الطويل):

مِنَ الصُّوَرِ اللَّاتِي يَرُحْنَ إِلَى الـصِّبَا　　　تَظَـلُّ إِلَيْهَـا تَنْـزَعُ الـنَّفْسُ وَالهجْـرُ[4]

ومنه للأخطل (من البسيط):

مِنَ اللَّـوَاتِي إِذَا لاَنَـتْ عَرِيكَتُهَـا　　　كَـانَ لَهَـا بَعْـدَهُ آلٌ وَمَجْلُـوْدُ[5]

ثانياً: حذف الياء مع الاسم مع بقاء الكسر، فتصبح -اللات واللوات- إذ جيء بالحذف تخفيفاً وتجنباً للاستطالة[6]، ومثال ذلك قول الشاعر (من البسيط):

اللاَتِ كَالْبِيْضِ لَمَّا تَعْدُ أَنْ دَرَسَتْ　　　صُـفْرُ الأَنَامِـلِ مِـنْ قَـرْعِ القَـوَاقِيْرِ[7]

---

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص195.

(2) الأخطل، ديوانه، ص240؛ مكتنفاته: مقيبات في كنفه أي ملازمات له.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص191.

(4) الأخطل، ديوانه، ص129؛ الهجر: الكلام أثناء النوم، يرحن: يشتقن

(5) الأخطل، ديوانه، ص79؛ الآل: السراب، مجلود: الشديد الصبر.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص190؛المعري، معجم مسائل النحو والصرف، ص155.

(7) الأسود بن يعفر، ابن منظور، اللسان، م15، ص239.

ومنه آخر :(من البسيط)

إلاّ انتِيَاءَتــه الْبِــيْضَ اللــوَاتِ   مَـا إنْ لَهُـنَّ طِـوَالَ الـدَّهْرِ إبْـدَالُ[1]

رابعاً : القراءات:

قال تعالى: ﴿اللاَّتِـي أرْضَـعْنَكُمْ﴾[2] قرئـت -الـتي- علـى الإفـراد، بلفـظ الواحد، وقرأ بذلك ابن هرمز[3]، ويقول أبو الفـتح: ينبغـي أن تكـون الـتي في هذه الآية للجنس، فيعود الضمير على المعنى دون اللفظ[4].

وفي قوله تعالى: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾[5] لم يُقرأ في الـسبعة إلا بالياء، طلبًا للخفّة، لكون الاسم بغير همزة فهي على الأصل[6].

خامساً: التصغير في الاسم.

يقال في اللاتي: إنها لا تـصغر، وإنمـا يـصغّر واحـدها -الـتي- ثـم يجمـع ويستغنى بجمعه مصغرًا فتقول: اللتيّـات، فهـذه الأسمـاء لمـا لم يكـن حالهـا في التصغير حال غيرها من الأسماء غير المبهمـة، صـارت يـستغنى ببعـضها عـن

---

(1) ابن منظور، اللسان، م15، ص239.

(2) سورة النساء، الآية23.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيـضاح عنها، دراسة وتحقيق محمد عبدالقادر عطا، ط1، 1419هــ-1998م، دار الكتـب العلميـة، بيروت، لبنان، ج1، ص285.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص285.

(5) سورة النساء، الآية15.

(6) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق الفاخوري بمؤازرة وفاء الباني وربيع العوني، (د.ط)، بيروت، ص164.

بعض، ومعنى ذلك لا يصغر هذا الاسم من لفظه على جمعه، إذ يكتفى بتصغير المفرد ثم يجمع، وهذا ما ذهب إليه سيبويه[1].

وثمّة قول بأن اللاتي تصغيرها اللَّويتا[2]، ومفهوم ذلك إن الاسم يصغر على لفظه مجموعا، إذ يصغر الاسم بقلب الألف واوًا وحذف ياء اللاتي، وهذا منهج الأخفش[3].

وللسيرافي تعليق على ما جاء به الأخفش، إذْ يرى الحذف بأنّه لو صغَّر الاسم على التمام لصار المصغَّر بزيادة الألف في آخره على خمسة أحرف سوى ياء التصغير، وهذا لا يكون في المصغَّر، فحذف حرف من الاسم، فلو جيء على التمام لكان اللويتيا[4].

وثمة جمعان آخران لعلهما من أغرب الجموع وهما:

أولاً: اللاءات: اسم موصول مبني على الكسر يكتب بحذف الياء، وقيل فيه جمع التي[5]، ومن الشواهد الشعرية على ذلك قول الشاعر (من الطويل):

أُوْلَئِكَ إِخْوَانِي الَّذِيْنَ عَرَفْتَهُمْ وَأَخْدَانُكَ اللاَّءَاتِ زُيِّنَ بِالكَتْمِ[6]

كما قيل في اللاءات إنها جمع مفردها -لاء- فجمع الاسم بالألف والتاء، إلا أنّ هذا وجه ضعيف لعدم نظيره في اللغة، ولأن -لاء- وزنها -فاع-

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص489.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص207.

(3) المبرد، المقتضب، ج2، ص289.

(4) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص194.

(5) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص151.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص188.

ومتى تجمع فاع على فاعات[1]؟ ومرادف هذا الجمع من الموصولات اللائي[2]. ولعل هذا الجمع من أغرب جموع -التي- كما أشار إلى ذلك أبو حيان[3].

أمّا ما يتعلق في بنائها وإعرابها "فقيل إنها إلى جانب بنائها يمكن أن تكون مكسورة إعراباً"[4] فتعرب إعراب جمع المؤنث السالم[5].

الجمع الآخر: الأولى.

الأولى: اسم موصول مبني على السكون يعبّر به عن جماعة الإناث ويستعمل للعاقل، وهو اسم جمع لا جمع على الحقيقة[6]، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الطويل):

فَأَمَّا الأُولى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ   فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا[7]

والشاهد في البيت موصولية -الأولى- مع قلة استخدامها في العربية الحديثة؛ لذا قَلَّتْ معرفته، وقد أشار إلى ذلك إبراهيم السامرائي[8].

---

(1) الفارسي، المسائل العضديات، ص202.

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص445.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص204.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص283.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص204.

(6) السامرائي، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر، (د.ط)، دار الجليل، بيروت، ص121.

(7) البيت لعمارة بن راشد، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص188.

(8) السامرائي، النحو العربي، ص121.

الفصل الثاني

الموصولات المشتركة

الفصل الثاني

الموصولات المشتركة

ألفاظ القسم المشترك من الموصولات أشهرها ستة أسماء[1]، هي (أل، أي، ذا، ذو، ما، مَنْ)، ولا يقتصر واحد منها على نوع بعينه، وإنما يصلح لأن يكون لجميع الأنواع دون أن تختلف صيغته اللفظية، ومعنى ذلك "إنها تكون بلفظ واحد للجميع فيشترك فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث"، ويكون كل واحد منها بمعنى الذي، أو أحد فروعه[2]، فكل اسم موصول من الموصولات المشتركة ثابت على صورة واحدة لا تتغير بتغير الأنواع التي تدل عليها.

والموصولات المشتركة جميعها مبنية، وبناؤها على السكون إلا أيّ[3] فإنها معربة بالحركات دائماً، و يجوز أن تكون مبنية، ويكون بناؤها وقتئذ على الضم[4].

وقد يسأل كيف يكون مدلول الموصول المشترك مستعملاً للأنواع المختلفة؟

إنّ ما يأتي بعده من ضمير أو نحوه من الدلائل أو القرائن هي التي تعيّنه، وتبين نوعه، وتزيل أكثر الاشتراك عنه[5].

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص134.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص288+289.

(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص142.

(4) المرجع نفسه، ج3، ص143؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص534.

(5) عباس، النحو الوافي، ج1، ص289.

1.2 (أل) تعريفه، الاختلاف في اسميته وحرفيته، دخوله على الصفات والفعل المضارع، والجملة الاسمية والظرف، وظيفة -أل-.

أولا: أل: اسم موصول مبني على السكون[1]، يكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر، والمؤنث، وهو الداخل على أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، والمشترط فيه ألا يراد به العهد أو الجنس[2]، ويكون للعاقل وغيره، وهذا ما عليه جمهور النحاة[3].

ثانياً: الاختلاف في اسمية (أل) وحرفيته، إنّ الألف واللام من حيث الصورة في صورة الحرف، أما من حيث المعنى ففي معنى الاسم[4]، وقد ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الألف واللام (أل) اسم موصول وبمعنى الذي وفروعه[5]، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين[6]، وجعلها المازني موصولاً حرفياً، وليست اسماً موصولاً، فمنزلتها منزلة الألف واللام

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص178.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص107.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص291؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص139.

(4) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص351.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص291.

(6) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وفصله وضبط غرائبه محمد محي الدين عبدالحميد، (د.ط)، ج1، ص49.

في الرجل والغلام[1]. وقيل هي مبقاة من الاسم الموصول -الذي- وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور.

وقد علل كل منهما ما ذهب إليه بأدلة وبراهين؛ أما مَنْ جعلها حرفاً استدل بأنها لا موضع لها من الإعراب، فالإعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها[2]. كما استدل كل منهما بتخطي العامل لها[3]. فالضمير عندهما عائد على موصوف محذوف، ففي قولك: "مررت بالقائم أبوهما"، تقديره بالرجلين القائم أبوهما[4].

ومن الأدلة أيضًا على حرفيته كما قال بذلك الشلوبين، أنها لو كانت موصولا كان حكم ما بعدها -اسم فاعل واسم مفعول- هو البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل؛ لكونه صلةً والصلة لا يُسلّط عليها عامل الموصول[5].

وثمة قول آخر: إنَّ النحويين منعوا وصل الألف واللام حملا على المعرِّفة؛ لأنها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالحاً لدخول المعرِّفة عليه وهو اسم الفاعل وسواه من الصفات[6].

أما من جعلها اسماً موصولاً في أسماء الفاعلين والمفعولين، وهم الأكثرون كما قال ابن السراج والفارسي[7]. فقد استدلوا بما يلي:

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص179.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص179.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص291.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص178.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1، ص140.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص198.

(7) أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص276.

أولاً: أن الضمير يعود على الألف واللام الموصولة في نحو" قد أفلح المتقي ربَّه" وإنّ الضمير لا يعود على موصوف محذوف كما قال المازني؛ لأن الموصوف لحذفه مواضع، ومواطن معينة لا يحذف في غيرها وليس هذا منها[1]. كما لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا إذا كانت الصفة خاصة، نحو: سلمت على مهندس؛ لأن الهندسة من صفات من يعقل[2].

ثانياً: استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ففي نحو: قولك: جاء الكريم. فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه، كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوّها عن الموصوف[3].

ثالثاً: أنَّ حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كاختصاص حرف التنفيس بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على الاسم كذلك لا تدخل على الفعل إلا أنها دخلت على الفعل -أل- فوجب اعتقاد كونها اسماً بمعنى الذي والتي وفروعهما لا حرف تعريف[4]، أي مما يعزز اسميتها دخولها على الفعل المضارع[5]. ولا تؤول بمصدر[6]. ومثال ذلك قول الشاعر (من الطويل):

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ج1، ص139.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص178.

(3) الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص139.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص449

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص139.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص291.

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارُ اليُجَدَّعُ[1]

وآخر (من البسيط):

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيْلِ وَلاَ ذِيْ الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[2]

والشاهد في هذه الأبيات دخول -أل- على الفعل المضارع، للدلالة على اسميتها إلا أن بعض النحاة قد جعلوا دخول -أل- على المضارع ضرورة[3].

رابعاً: إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام، فقالوا لولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان مَنْعُ اسم الفاعل وقتئذ معها أَخَفَّ منه دونها[4].

وإن قيل لِمَ عمل اسم الفاعل وهو في معنى الفعل الماضي؟

يجاب على ذلك أن اسم الفاعل الماضي حكمه الإضافة إلى المفعول به، كأن تقول: هذا ضارب زيد، فبدخول (الألف واللام) مُنعت الإضافة واحتيج

(1) البيت لذي الخرق الطهوي، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص197؛ الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص96.

(2) البيت للفرزدق. السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص294.

(3) حسانين، فتحي علي، الشواهد النحوية في شعر الفرزدق، ط1، 1411هـ-1991م، مطبعة الأماني، بدران شبرا، مصر، ص93.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص139.

إلى ذكر المفعول به ونُصِبَ للفائدة[1]. فالألف واللام في قولك: هذا الضارب زيداً، موصول بمعنى الذي، واسم الفاعل المتصل بالألف واللام في معنى الفعل الماضي والمضارع على حد سواء، والمنصوب الذي بعده مفعول به[2].

وفي هذا يقول سيبويه: "هذا باب أصبح الفاعل في منزلة الذي فعل من حيث المعنى وما يعمل فيه، ففي قولك هذا الضارب زيداً، تقديره: هذا الذي ضرب زيداً وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين"[3].

كما تحقق بدخولها نقل الفعل إلى اسم الفاعل والفعل هو المراد.ويمكن إيجاز ذلك بأن الألف واللام اسم في صورة الحرف،واسم الفاعل فعل في صورة الاسم[4].

خامساً: أنَّ مقتضى الدليل أنّ يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه، لكنْ مُنِعَ من ذلك لكون الصلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، و لما كانت صلة الألف واللام اسما مفرداً غير جملة جيىء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع[5].

فعندما كان الألف واللام مع صلته كالشيء الواحد جُعل الإعراب في المشتق الذي يكمل به الموصول[6]. وقيل إنّ الإعراب (بأل)، فهي في محل رفع أو نصب أو جر، ويظهر إعرابها على صلتها، وصلتها لا إعراب لها. أما الرفع

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص182.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص184.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص181.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص107.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص140.

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص179.

والنصب والجر اللواتي يلحقن الاسم إنما هن أثر فعـل -أل- مـن الإعـراب[1].
ويبدو رجحان هذا الوجه؛ لأن -أل- موصول يتخذ موقعاً من الجملة مع حسن تقديره باسم موصول فلا بدَّ من إعرابه.

أما مسألة اقتطاع -أل- من الذي؛ فقد زعم ابن عصفور أن -أل- مبقاة من الذي وليست اسماً موصولاً؛ إلا أن كلامه يُفنَّد لعدم جـوازه؛ لأنهـا لـو كانـت كذلك لجاز أن يقع في صلتها الماضـي كمـا جـاز ذلـك في صـلة الـذي[2]، فلمـا اختصت بالفعل الذي يشبه الوصف في حركاته وسكناته وهو الفعل المضارع دل على إبهامه[3].

والدليل على أن الألف واللام اسم وإن كـان في صـورة الحـرف وليـست خلفاً عن -الذي- أنّ قولك -مثلاً- مررت بالرجل القائم أبواه لا القاعدي، إذ أجيزت هذه المسألة بـالألف والـلام، ولم تَجُـز بالـذي، فـلا يقـال: مـررت بالرجل القائم أبواه، لا الذي قعدا[4].

فلو أجيز ذلك فإنه لأجل أن الأبوين مثنـى لا يـسند إليـه الـصفة مفـردة، ولأن الفعل المفرد لا يصح بعد المثنى؛ لذا لا يجوز قولك: لا الذي قعدا؛ لأنـه صفة للرجل وهو مفرد، فلما امتنع بالذي وجاز بالألف والـلام دل علـى أنـه

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص140.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص178+179؛ الـشنقيطي، الـدرر اللوامـع، ج1، ص157.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص157.

(4) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص350.

ليس بخلف عنه، كما جاز مع الألف واللام لأن الألف واللام يؤول الكلام فيه[1].

وما ينفي أيضاً أنّ اللام الموصولة غير لام الذي أن لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة وأشار إلى ذلك الرضي الأسترابادي[2].

ثالثاً: دخول -أل- على الصفات والفعل المضارع والجملة الاسمية والظرف.

توصل -أل- الموصولة بصفة محضة خالصة كأسماء الفاعلين والمفعولين، بخلاف غير المحضة وهو كالذي يوصف به وغير مشتق كأسد[3].

أما إذا كانت الصفة المقترنة بأل صفة مشبهة أم اسم تفضيل أم صيغة مبالغة، فإنّ -أل- الداخلة عليها ليست موصولة، وإنما هي حرف تعريف؛ لأن هذه الصفات ذات دلالة على الثبوت فلا تشبه الفعل من حيث دلالته على التجدد[4].

ودخول -أل- على الصفة المشبهة فيه قولان:

أولاً: إنها توصل بالصفة المشبهة وبه قال ابن مالك، نحو الحسن الوجه، والشاهد دخول -أل- على الصفة المشبهة مع جودة التعبير وجوازه.

---

(1) المرجع نفسه، ص350.

(2) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص212.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص293.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص293؛ الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج2، ص216+217.

ثانيا: لا توصل بالصفة المشبهة لضعفها وقربها من الأسماء، ورجّح ذلك ابن هشام؛ لأنها أي الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل. كما لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق وإجماع، فهي في جميع الصفات سوى اسم الفاعل واسم المفعول معرِّفة لا موصولة[1]. ولعل ما ذهب إليه ابن هشام هو الأرجح.

ووصل -أل- بالفعل المضارع فيه قولان أيضاً:

الأول: إنها توصل به اختيارًا وإلى ذلك ذهب ابن مالك مستشهدًا بقول الشاعر (من البسيط):

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُوْمَتُهُ وَلاَ الأَصِيْلِ وَلاَ ذِيْ الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[2]

وآخر (من الطويل):

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوْعَ مِنْ نَافقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ ذِيْ الشَّيْمَةِ الْيُتَقَصَّعُ[3]

وبهذا زعم ابن مالك جواز دخول -أل- على الفعل المضارع اختيارًا، كما لا يختص هذا بالشعر دون النثر، كذلك لم يكن الفعل في هذا السياق مضطرًّا له بل فعل مختار؛ لتمكنه من القول: "ما أنت بالحكم المرضي حكومته" وما يدل على جوازه أنهم لم يفعلوا ذلك إلاّ بالفعل المضارع لمشابهته اسم الفاعل[4].

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص293+ص294.

(2) البيت للفرزدق، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص196.

(3) البيت لذي الخرق الطهوي. ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص197.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص293.

أما القول الثـاني: أنَّ دخـول -أل- علـى المـضارع في الأبيـات هـي مـن الضرورات القبيحة وبذلك قال جمهور النحاة[1]. كما قيـل إنّ اتـصاله بالفعـل المضارع لإقامة الوزن[2]. ففي قول الشاعر -مثلاً- اليتقصع، لئلا يقع الـشاعر في عيب ولا سيما الإقواء[3]. وقد أشار الجرجـاني إلى أنّ دخـول -أل- علـى المضارع في النثر إنما هو خطأ بالإجماع ولا ينبغي أن يقاس عليه[4].

رابعا: وصل -أل- بالجملة الاسمية والظرف.

لا توصل -أل- بالجملة الاسمية ولا بالظرف إلا بضرورةٍ باتفاق[5]، ففي قول الشاعر (من الوافر):

مِـنَ القَـوْمِ الرَّسُـوْلُ اللهِ مِـنْهُمْ   لَهُـمْ دَانَـتْ رِقَـابُ بَنِـيْ مَعَـدٍّ[6]

والتقدير: من القوم الذين رسول الله منهم. وقيل دخلت على -رسـول- مزيدة[7]. أما الوصل بالظرف فنحو قول الشاعر (من الرجز):

مَنْ لاَ يَزَالُ شَـاكِرًا عَلَى الْمَعَـهْ   فَهْـوَ حَـرٍ بِعِيْـشَةٍ ذَاتِ سِـعَهْ[8]

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص294.

(2) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص159.

(3) العيني، المقاصد النحوية، ج1، ص284.

(4) حسانين، الشواهد النحوية في شعر الفرزدق، ص93.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص294.

(6) المرجع نفسه، ج1، ص294؛ بنو معدّ: هم قريش وهاشم.

(7) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص531.

(8) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص159.

والتقدير: شاكراً على الذي معه . وقد عُدّ إلى جانب الضرورة شاذاً مخالفاً للقياس[1]. ومنه آخر (من الطويل):

وَغَيَّرَنِي مَا غَـالَ سَـعْدًا وَمَالِكَـا   وَعَمْـرًا وَحُجْـرًا بِالْمُـشَقَّرِ الْمَعَـا[2]

والشاهد في البيت أنّ الشاعر أراد -معاً-، إلا أنه أدخل الألف واللام[3].

خامسا: وظيفة -أل-.

تتمثل وظيفتها -مطلقًا- بأنها إذا كانت مع الأسماء فهي أداة تعريف، يؤدي الاسم من خلالها وظيفة التعريف؛ فيدل على المعرّف، أما وجود -أل- مع الصفات لتكون ضميرًا موصولاً يؤدي وظيفة الإضمار، والصفة تكون بعده صلة له على معنى الإسناد. والاختلاف بين الأسماء، والصفات، فهي في هاتين الحالتين وفي معنى الإضافة يبين لنا التمييز بين الأسماء والصفات، ويدعو إلى جعل كل منها قسمًا قائمًا بذاته[4].

---

(1) العيني، المقاصد النحوية، ج1، ص290.

(2) البيت لمتمم بن نويرة. ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص198.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص198.

(4) الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم تمام حسان، (د.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص208.

2.2 -أي-

أولا: مفهوم أي.

أي: اسم مبهم يتعين معناه بالمضاف إليه ويستعمل للعاقل وغيره[1]، أما استعماله للعاقل فنحو قوله تعالى: **﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾**[2]، أما استخدامه لغير العاقل فنحو قولك: كُلْ أيّ الطعام يعجبك[3].

وتكون (أي) استفهامية وشرطية وموصولة[4]، وحين تكون اسمًا موصولاً ينبغي إضافتها إلى معرفة لفظًا أو نية[5]، وتستعمل بلفظ واحد للمذكرو المؤنث، والمفرد والمثنى والجمع[6]، وتكون بمعنى (الذي) أو أحد فروعه[7].

ثانياً: استعمال -أي-

إنّ -أي- تستعمل بمعنى (الذي) أو أحد فروعه، و تكون مضافًا إلى معرفة لفظًا، كقولك: اقصد أيُّهم هو أكرم، وإلى معرفة نية نحو: سل منهم أيا تلقاه[8].

---

(1) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص151.

(2) سورة مريم، الآية69.

(3) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص151.

(4) المرجع نفسه، ص151.

(5) السيوطي، جلال الدين، كتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تحقيق نبهان ياسين حسين، (د.ط)، دار الرسالة، بغداد، ص241.

(6) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص142.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص195.

(8) المرجع نفسه، ج1، ص195.

وقد جعلها أحمد بن يحيى مقصورة الاستعمال على الشرط والاستفهام[1]، لكن مذهبه يَفسد بورود بعض الشواهد اللغوية من القرآن الكريم، والشعر، ومثاله قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾[2]، ومثاله من الشعر قول الشاعر (من البسيط):

فَادْنُوا إِلَى حَقِّكِمْ يَأْخُذْهُ أَيُّكُمُ   شِئْتُم وَإِلاَّ فَإِيَّاكُم وَإِيَّانَا[3]

كما تأتي أيضاً بمعنى (التي) نحو قول الشاعر (من البسيط):

أَمَّا النِّسَاءُ فَأَهْوَى أَيُّهُنَّ أَرَى   لِلْحُبِّ أَهْلاً فَلاَ أَنْفَكُّ مَشْغُوفَا[4]

أما عن استقبال -أي- فلا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه كما في غيره من الموصولات وهذا ما ذهب إليه البصريون[5]، إلا أنه في الواقع يلتزم كما يرى الكوفيون، وقد علل ابن باذش ذلك أن (أي) موضوعة على الإبهام، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل، الذي لا يُدرى مقطعه ولا بدايته بخلاف الماضي، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر من غيره استعملت معه أي الموضوعة على الإبهام[6].

---

(1) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص173.

(2) سورة الإسراء، الآية57.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص195.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص195.

(5) المرجع نفسه، ج1، ص195.

(6) الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص105-106.

فالكوفيون قد قالوا بلزوم ذلك[1]، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[2] وأيضاً بقول الشاعر (من البسيط):

فَادْنُوا إِلَى حَقِّكِمْ يَأْخُذْهُ أَيُّكُم   شِئْتُم وَإِلاَّ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّانَا[3]

ثالثاً: الإعراب والبناء في -أي-

لقد تعددت الآراء في إعراب -أي- وبنائها، فمتى تعرب ومتى تبنى، وأي الوجهين أفصح؟

إن -أي- الموصولة يجوز فيها الوجهان الإعراب والبناء وكل منها حسن[4]، وقيل: إنّ أي بين الأسماء الموصولة جميعها مُعْرَبة[5]، وقد ذهب الخليل ويونس إلى أنّ -أي- على حالها من الإعراب ولا بناء فيها قطعًا، وما جاء مما ظاهره البناء فهو غير البناء، فقد جعله الخليل مرفوعاً على الحكاية لا على البناء[6]، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[7]، كما أجرى الخليل أيضاً هذا على ما شابه هذه الآية.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص195 .

(2) سورة مريم، الآية69.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص195.

(4) ابن عصفور، المقرّب، ص 308.

(5) الأفغاني، سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها، (د.ط)، دار الفكر، ص117.

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص507.

(7) سورة مريم، الآية69.

أما الآخر فقد حكم في نحو هذه الآية بتعليق الفعل عن العمل؛ لأن التعليق غير مخصوص بأفعال القلوب وحدها[1]، و استشهد على ذلك بقول الشاعر (من المتقارب):

إِذا مَا لَقَيْتَ بَنِيْ مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ،[2]

والشاهد في البيت مجييء أي بالرفع، وأن حروف الجر لا يضمر في معمولها قول ولا تعليق[3].

إعراب (أي) الموصولة دون سائر أخواتها؟

1. أعرَبت (أي) للزومها خاصة من خواص الأسماء وهي الإضافة، معارضة شبه الحرف، فرجوعاً بها إلى الأصل من الإعراب[4].
2. وأيضاً: حملاً على النظير والنقيض، أما النظير فحملها على -بعض- التي هي بمعناها، أما في المقابلة لـ -كل- لأن كلا نقيضها في المعنى، وقد يحمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره[5].
3. لحذف ما تضاف إليه أحياناً كقولك -أيا- لأنّ ذلك يبين تمكنها من الإضافة، ولاستغنائها بمعناها عن لفظها ويكون التنوين الذي يلحق بها للعوض[6].

---

(1) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص175.

(2) البيت لغسان بن وعلة. ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص205.

(3) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص175.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص503.

(5) المرجع نفسه، ص503.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص204.

4. إن أي منصوبة في جميع أحوالها، وأنها لا تبنى على الضم أبدًا، و هذا ما نحاه الكوفيون، فالفتح للبناء لا للإعراب[1].

ويجوز أن تُبنى -أي- على الضم وهو الأحسن[2]، في حالة واحدة فقط، وذلك إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها، فجاز البناء على الضم إلى جانب الإعراب[3]، نحو: سلّم على أيُّهم أفضل، والعلة في ذلك كما قال الرضي، أنّ إذا شيء فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها فبأدنى سبب يرجع إليه. و إن أُنثت (أي) الموصولة[4]، فيكون إعراب - أية- كأي، إلا أن -أية- قد مُنعت من الصرف وهو مذهب أبي عمرو، لعلة التأنيث فيها والتعريف؛ لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية، واستعمال إضافة -أية- أكثر من انقطاعه[5].

ويمكن الإشارة إلى أنَّ -أي- لا تدخلها لام التعريف؛ لأنها مضافة لفظًا أو نيةً، والتعريف والإضافة لا يجتمعان[6].

ولما بنيت - أي- فلا بد لذلك من دواعٍ بني الاسم من أجلها، و يمكن إجمالها بما يلي:

---

(1) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص589.

(2) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص143.

(3) الزمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب، ص175؛ الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص118؛ السامرائي، معاني النحو، ج1، ص152.

(4) ابن الحاجب، الكافية، ج1، ص56؛ الدماميني، تعليق الفرائد، ج1، ص231؛ الأندلسي، شرح التسهيل،ج1، ص205.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص205.

(6) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص349.

1. أنّ -أي- بنيت وهو مذهب سيبويه؛ لخروجها عن نظائرها وكان حقها أن تعرب لتمكنها من الإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1] ولا سيما إضافتها إلى مضمر والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها[2]، فقد أجريت مجرى أخواتها من الموصولات فلما كانت أخواتها مبنية بنيت هي على الضم للدلالة بالبناء على تمكنها[3]، وهي بمنزلة -الذي- و تحتاج إلى صلة[4].
2. أنّ -أي- الموصولة مخالفة لغيرها من الموصولات لإضافتها، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة وعندئذ وافقت في المعنى لفظة -بعض- سوى لفظة -كل- فضعُف بذلك وجه إعرابها[5].
3. لمشابهتها الحروف من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف[6] ، فعندما حذف صدر صلتها نزل ما تضاف إليه منزلة المحذوف فاستلزم تنزيلها منزلة غير المضاف في اللفظ والنية[7].

---

(1) سورة مريم، الآية69.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص243.

(3) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص589.

(4) المرجع نفسه، ص589.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص204.

(6) الأيوبي، كتاب الكناش، ج1، ص272.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص204.

رابعاً: التأنيث والتثنية والجمع في -أي-

إنّ استعمال -أي- يكون بلفظ واحد للتعبير عن الجميع وهي لغة الجمهور، ومنهم من يلحقها علامات الفروع[1]، فبعض العرب يؤنث - أي- فيقول: -أية-، للتعبير عن المؤنث[2]، وقيل: إذا أُريد المؤنث لحقت بالتاء[3]، ومثال ذلك قول الشاعر (من المتقارب):

إِذَا اشْتُبِهَ الرُّشْدُ فِي الحَادِثَا [م] تِ فَارْضَ بِأَيَّتِهَا قَدْ قُدِرْ[4]

وعلق الأندلسي على إلحاق التاء -بأي- إذ جعلها شاذة كما شذ دخولها في غيرها، نحو: كلتهن. أما التثنية والجمع فيقول ابن كيسان: إنّ أهل -أي- الموصولة يثنونها ويجمعونها[5]، فيقال: أيهم وأيتهم وأيوهم وأيتهن، وأيتاهن، وأيتيهن[6]، ويقال أيضا: أيان وأيتان وأيون[7].

خامساً: القراءات في -أي- الموصولة.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[8] والشاهد في الآية الكريمة قراءة أي بالنصب وقرأ بذلك ابن مصرف و معاذ بن

---

(1) أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص271.

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص530.

(3) أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج2، ص278.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص292.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص195؛ الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب،ج3، ص106.

(6) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص174.

(7) أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص278.

(8) سورة مريم، الآية69.

مسلم[1]، و كان وجه القراءة على أنها اسم موصول وقع مفعولا به[2]، وقيل قرئ بالنصب شذوذًا وهي بمعنى الذي[3]. ووجه آخر أنّ الاسم مبني على الفتح؛ لأنه ناقص بمعنى (الذي هو أشد) فلما خالفت باب الصلة في أنها لم توصل بجملة بنيت واختير لبنائها الفتح؛ لأن الفتح أخف مع الياء.

ويمكن أن تكون الفتحة فتحة إعراب فيكون الاسم منصوبًا بالفعل (تنزع)، ويكون تقدير الجملة، تستخرج أيَّهم أشد، فحذف المبتدأ، وبقي الخبر أشد[4].

وقرىء الاسم أيضا بالرفع وفيه وجهان:

أولا: إنّ الضمة ضمة بناء وليست ضمة إعراب وذهب إلى هذا سيبويه، وهي بمعنى (الذي) وسبب البناء فيها مراعاة الأصل فيها وهو البناء؛ لأنها بمنزلة (الذي)[5] وهي قراءة العامة[6] وأن (أي) من الموصولات إلا أن إعرابها كان حملاً على كل أو بعض، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب، أما إذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات، فرجعت إلى الأصل من البناء لخروجها عن نظائرها[7].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، 204.

(2) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت725هـ)، النهر الماد من البحر المحيط، تحقيق عمر الأسعد، (د.ط)، دار الجليل، بيروت،ج4، ص41.

(3) العكبري، التبيان، ج1، ص173.

(4) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، م2، ص55.

(5) العكبري، التبيان، م2، ص55.

(6) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، م2، ص173.

(7) العكبري، التبيان، ج2، ص174.

أما القول الثاني: إنها ضمة إعراب لا ضمّة بناء على جعل -أي- مرفوعة بشيعة؛ لأنّ معناه تشيُّع، فيكون التقدير: لننزعن من كل فريق تَشيُّع أيهم، وتكون بمعنى الذي، وهذا ما ذهب إليه المبرد، وقول آخر في رفعها أنها مبتدأ وأشد خبر، ويكون تقدير الجملة: لننزعن من كل شيعةٍ الفريقَ الذي يقال أيهم أشد، ويكون هذا على جعلها اسم استفهام وعليه الخليل. أو تكون اسماً مرفوعًا على الحكاية[1].

سادساً: تصغير -أي-

(أي) اسم موصول عام بمعنى الذي أو أحد فروعه، لا يصغر و ما سمع عن العرب تصغيره؛ وذلك لأنّ ما فيه من عموم لا يجعل لتصغيره معنى[2]، ومعنى ذلك أنها لا تصغر مطلقًا[3].

3.2 ذا، و ذو الطائيّة:

أولاً: ذا تعريفه ودلالته:

ذا اسم موصول مبني على السكون دائماً، ويستعمل بمعنى (الذي) أو أحد فروعه بلفظ واحد[4]، ويكون للعاقل وغيره مفردًا كان أم غير مفرد[5]، ولا بدَّ لموصولية هذا الاسم من شروط[6].

---

(1) المرجع نفسه، ج2، ص174

(2) الخويسكي، زين كامل، ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية، ص231.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص289.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص145.

(5) المرجع نفسه، ج1، ص125.

(6) الرعيني، محمد بن محمد، الشهير بالحطاب، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، شرح محمد بن أحمد ابن عبدالباري الأهدل، تأليف عبدالله بن يحيى الشعبي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص139.

شروط -ذا- حتى تكون اسماً موصولاً.

أما -ذا- حتى تكون اسماً موصولاً، فلا بد أن يتوفر فيها شرطان[1]، وقيل ثلاثة[2]، و هي على النحو الآتي:

1. أن تكون بعد -ما- أو -من- الاستفهاميتين[3]، وأريد بها معنى (الذي) أو أحد فروعه. وأن تكون -ما- و-من- مستفهما بهما ومستقلة بلفظها، وإعرابها[4]، ومثال ذلك قوله تعالى: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾**[5]. أما استخدامها موصولة مع -من-[6] فنحو قول الشاعر (من الكامل):

وَقَصِيْدَةٍ تَأْتِي المُلُوْكَ حكيمةٍ   قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا[7]

(1) البصروي، علي بن خليل بن أحمد بن سالم علاء الدين، (ت950هـ)، شرح قواعد البصروية في النحو، دراسة وتحقيق عزام عمر الشجراوي، ط1، 1421هـ-2000م، مؤسسة الرسالة بيروت، دار البشير، عمان، الأردن، ص89.

(2) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص145+147.

(3) البصروي، شرح القواعد البصروية، ص89.

(4) الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، (562هـ-654هـ)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، درسه وحققه، تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط2، 1414هـ-1994م، مؤسسة الرسالة بيروت، ج2، ص39.

(5) سورة النحل، الآية24.

(6) البصروي، شرح القواعد البصروية، ص89.

(7) الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ديوانه، شرحه وقدم له محمد مهدي ناصر الدين، ط1، 1407هـ-1987م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص144.

2. أما الشرط الثاني ألاً تكون ملغاةً بعد -ما- أو -من- الاستفهاميتين[1]، وذلك بألاً يُقدَّر تركيبها مع -ما- اسمًا واحدًا[2]، ومثال ذلك على إلغائها قول الشاعر (من الوافر):

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي[3]

والشاهد في البيت استعمال -ما- مع -ذا- اسمًا واحدًا. والاستشهاد به على ذلك[4].

3. أن لا تكون -ذا- زائدة، أو يراد بها الإشارة[5]، فإذا كان المراد بها اسم إشارة فلا تصلح أن تكون اسمًا موصولاً لعدم وجود صلة بعدها، إذ تدخل على اسم مفرد[6] ومثال ذلك قوله تعالى: **﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾**[7]. ويتعين كونها زائدة بترجيحٍ إذا كان بعدها -الذي-[8] كقول الشاعر (من الطويل):

فَمَاذَا الَّذِي يَشْفِي مِنَ الْحُبِّ بَعْدَمَا تَشَرَّبَهُ بَطْنُ الفُؤَادِ وَظَاهِرُهْ[9]

---

(1) البصروي، شرح القواعد البصروية، ص89.

(2) الرعيني، الكواكب الدرية، ج1، ص141.

(3) البيت للمثقَّب العبدي. ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص192.

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص154.

(5) الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها، ص118.

(6) عباس، النحو الوافي، ج1، ص159.

(7) سورة البقرة، الآية255.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص193.

(9) ابن الدمينة، أبو السري عبدالله التميمي الخثعي، ديوانه، صنعة أبي العباس ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاج، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ص194.

أما استخدامها للإشارة فنحو: "ماذا التواني؟"[1] أي: ما هذا التواني؟

ثانياً: استعمال -ذا- مع -ما- الاستفهامية، وكيف تستعمل -ذا- مع -ما- الاستفهامية؟

1. استعمال -ذا- مع -ما- الاستفهامية اسمًا واحدًا مستفهمًا به بحيث لا تصلح أن تكون بذلك موصولاً[2] ومثال ذلك قول الشاعر (من البسيط):

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ   لاَ يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا[3]

والشاهد في هذا البيت تركيب -ما وذا- معًا فالاسمان بمعنى -ما- وحدها[4].

ومنه أيضًا قول الشاعر (من الطويل):

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُوْنَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا   سِوَى أَنْ يَقُوْلُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ[5]

والشاهد في هذا البيت امتناع جعل -ذا- بمعنى الذي؛ لامتناع كون عسى صلة؛ لعدم احتمالها الصدق أو الكذب[6].

---

(1) البصروي، شرح قواعد البصروية في النحو، ص89.

(2) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص154.

(3) جرير، بن عطية بن حذيفة بن يربوع، ديوانه، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، ط2، الشركة العالمية للكتب، ص704.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص178.

(5) جميل العذري. جميل بثينة، جميل بن عبدالله بن معمر، ديوانه، شرحه وكتب هوامشه وصنّف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين، ط1، (1407هـ-1987م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص55.

(6) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن معطٍ، ج1، ص696.

2. استعمال -ذا- مع -ما- اسمًا موصولاً يراد به معنى الذي، أو التي أو أحد فروعه، وتقع على ما لا يعقل[1]، ومثاله قول الشاعر (من الطويل):

أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ؟[2]

والشاهد في البيت استعمال -ذا مع ما- اسمًا موصولاً وما اسم استفهام بالاتفاق[3]، ويطلق عليها هنا إجراء -ذا- مع -ما- بمنزلة الذي، إذ يرى النحاة أنّ -ذا- بمنزلة الذي، وأنّ جواب -ما- معها مرفوع، وقد أفرد سيبويه لهذا باباً أسماه إجراء -ذا- وحده بمنزلة الذي، وعليه استشهد النحاة بالبيت السابق[4].

3. جواز الوجهين وهما: جعلهما اسمًا واحدًا مُستفهمًا به[5]. والثاني جعل -ما- استفهامية و-ذا- موصولة، وفي كلا الوجهين جاء التنزيل، ولا يُسوّغ فيه تقدير الجواب بما ليس على قدر السؤال، لأنّ ذلك ليس بالوجه[6]، ويتضح ذلك أثر الأمرين عند البدل[7].

---

(1) أبو حيان، اللمحة البدرية، ج1، ص277.

(2) البيت للبيد بن ربيعة. ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص191.

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص145.

(4) يوسف، مجدي إبراهيم، شواهد الشعراء المخضرمين في التراث النحوي توثيق ودراسة، إشراف محمود فهمي حجازي، (د.ط)، دار الكتب المصرية، القاهرة، دار الكتب اللبناني، بيروت، ص201.

(5) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص154.

(6) الفارسي، أبو علي، (288هـ-377هـ)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، (د.ط)، مطبعة العاني، بغداد، ص371.

(7) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص145.

أما الوجه الأول فنحو قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً﴾[1].

والشاهد في الآية الكريمة معاملة الاسمين اسمًا واحدًا، بمعنى -ما- وحدها، وقد اتضح شأن ذلك عند البدل.

أما الوجه الثاني فنحو قراءة أبي عمرو بالرفع على جعل -ما- استفهامية و-ذا- موصولة، في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[2] إلا أن الباقين قرأوا بالنصب على اعتبارها ملغاة[3].

4. إيراد -ما- استفهامية و-ذا- زائدة، وإنْ اختلف في هذا الرأي، ومثل ذلك قول الشاعر (من الوافر):

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ   وَلَكِنْ بَالمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي[4]

وقد استشهد الرضي بالبيت هذا على أنّ -ذا- زائدة بعد -ما- الموصولة، إذ خالف بذلك سيبويه في جعْلها اسما واحدا[5].

4. أن تكون -ماذا- كلّها اسم جنس بمعنى شيء أو بمعنى الذي[6]، وهو قليل[7].

---

(1) سورة النحل، الآية30.

(2) سورة البقرة، الآية219.

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص146.

(4) سبق ذكره صفحة 100 من هذا الكتاب.

(5) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص154.

(6) المعري، معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس، ص154.

(7) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص263.

ثالثا: استعمال -ذا- مع -من- الاستفهامية.

إنّ -ذا- الموصولة تقع بعد -من- الاستفهامية على الأصح[1]، واستعمالها مع -من- الاستفهامية بمعنى الذي أو التي تقع على من يعقل من المذكرين والمؤنثات، فمثال قولك: من ذا عندك؟ أي من الذي أو التي عندك[2]. ومثاله أيضًا قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾[3].

ويمكن الإشارة إلى أن بعض النحويين منعوا مجيء -ذا- الموصولة بعد -من- الاستفهامية، والأصح والأرجح عند جمهور النحاة وقوع ذلك وجوازه[4]. ومثال ذلك قول الشاعر (من المتقارب):

أَلاَ إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِيْنَا ... حَزَيْنٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِيْنَا[5]

ومنه آخر (من الكامل):

وَغَرِيْبَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ حكيمةٍ ... قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا[6]

والشاهد في هذين البيتين استخدام ذا موصولة مسبوقة بـ-من- الاستفهامية.

كما يصح أيضًا أن توضع -من- موضع -ما- في مثل هذه السياقات[7].

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص145.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص178.

(3) سورة البقرة، الآية245.

(4) العيني، المقاصد النحوية، ج1، ص262.

(5) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي. الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص464.

(6) سبق ذكره صفحة 99 من هذا الكتاب.

(7) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص133.

ذو الطائية.

أولاً: (ذو) تعريفه:

اسم موصول، بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وهي في لغة طيء من العرب[1]، بل هي خاصة بلغة طيء[2]، لذا سميت بـ -ذو الطائية[3]، وتستعمل للعاقل وغيره[4]، ومن أمثلة استعماله للعاقل قول الشاعر (من المنسرح):

ذَاكَ خَلِيْلِــي وَذُوْ يُواصِــلُنِي يَرْمِـي وَرَائِـي بِامْـسَهْمِ وَامْـسَلِمهْ[5]

ومثاله أيضًا (من الطويل):

فَقُوْلاَ لِهَذَا المَرْءِ ذُوْ جَاءَ سَاعِيًا هَلُـمَّ فَـإِنَّ الْمُـشْرَفِيَّ الْفَـرَائِضُ[6]

أما مثاله لغير العاقل فنحو قول الشاعر (من الوافر):

فَـإِنَّ المَـاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي وَبِئْـرِي ذُوْ حَفَـرْتُ وَذُو طَوَيْـتُ[7]

وذو اسم مبني على السكون _على الواو_ في محل رفع أو نصب أو جر، تبعا لموقعه في الجملة[8]. وكما أن هذا الاسم يقع على المذكر وحده، أيضًا فقد

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص106+107.9.

(2) الرعيني، الكواكب الدرية، ج1، ص137.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص289.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص141.

(5) البيت لبجير بن غنمة. العيني، المقاصد النحوية، ج1، ص279.

(6) البيت لقوّال الطائي. الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص336.

(7) سنان بن الفحل. العيني، المقاصد النحوية، ج1، ص279.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص191؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص143.

فقد زعم بعض النحاة أنه يقع على المؤنث مستدلين على ذلك[1] بقول الشاعر (من الوافر):

فَـإِنَّ المَـاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي وَبِئْـرِي ذُوْ حَفَـرْتُ وَذُو طَوَيْـتُ[2]

والشاهد في هذا البيت في هذا السياق إطلاق ذو على البئر وهي مؤنثة.

وذو الطائية الخاصة بطيء حقها أن توصف بها المعارف[3]، فتدخل ذو وصلة إلى وصف الأسماء والأجناس ، ونظيرها الذي وأخواتها التي تدخل لوصف المعارف بالجمل[4].

ثانياً: -ذو- الطائية بناؤها وإعرابها.

إنّ المشهور في -ذو- الطائية هو البناء والاستعمال بلفظ واحد[5]، وإعراب ذو عند طيء بناؤها واستعمالها بالواو في جميع أحوالها[6]. وبناؤها هو المشهور[7].

والأكثر أنها لا تتصرف، و لا تُعرب[8]. ومثال ذلك قول الشاعر (من الطويل):

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاج، ج1، ص177.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص194.

(3) ابن منظور، اللسان، ج15، ص459.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص333.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص143.

(6) البصروي، شرح القواعد البصروية، ص89.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص194.

(8) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص106.

فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ فَعَلْتُمْ   لأَنْتَحِيَنْ بِالْعَظْمِ ذُوْ أَنَا عَارِفُهْ[1]

ومنه لأبي نواس (من الكامل)[2] يُؤْثِر لغة قومه[3]:

حُبُّ الْمُدَامَةِ ذُو سَمِعْتَ بِهِ   لَمْ يُبْقِ فِيَّ لِغَيْرِهَا فَضْلاً[4]

والشاهد في الأبيات لزوم الاسم حالة البناء وعدم التصرف مع تعدد استعماله في الجمل.

"ومن العرب من يعرب -ذو- إعراب -ذي- التي بمعنى صاحب"[5]، فقد أجري عليها الإعراب بالأحرف كما يعرب -ذو- بمعنى صاحب[6]، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الطويل):

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوْسِرُوْنَ لَقَيْتُهُمْ   فَحَسْبِيَ مِنْ ذِيْ عِنْدَهُمْ ما كَفَانِيَا[7]

---

(1) البيت لعارف الطائي. الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص451.

(2) الحسن بن هانئ.

(3) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (210-285هـ)، الكامل، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه محمد أحمد الدالي، ط1، 1406هـ-1986م، مؤسسة الرسالة، بيروت، م3، ص1141.

(4) أبو نواس، الحسن بن الهانئ، المبرد، الكامل، ج3، ص1142. جاء البيت في الديوان، تحقيق بدر الدين حاضري حماسي، ط1، 1412هـ-1992م، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ص465 بالصيغة التالية:

حُبُّ الْمُدَامَةِ مذ لهجت بها   لَمْ يُبْقِ لِي فِي غَيْرِهَا فَضْلاً

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص143.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص194.

(7) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي. ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص194.

والشاهد في هذا البيت إعراب -ذو- الطائية إعراب ذو بمعنى صاحب حيث جرّ الاسم بـ-من- بعلامة الجر بالأحرف التي هي -الياء- إلا أن البيت أيضًا قد ورد بالوجهين: الإعراب والبناء[1].

وثمة قول إنّ بعض الطائيين يعرب (ذو) غالبًا، فيقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، مررت بذي قام، ولعل إعرابها كان معلّلا بمشابهتها -ذو- بمعنى صاحب، بل جعلها بعضهم منقولة منها؛ لعلة الاشتراك بينهما في التوصيل إلى الوصف بينهما[2]. و قيل إن ذو تعرب شذوذًا ليس استعمالا على قياس - ذو- بمعنى صاحب[3].

ثالثاً: لغات -ذو-

لقد ورد في -ذو- الطائية أربع لغات أشهرها:

1. ذو غير متصرفة مع بنائها على السكون.
2. ذو للمفرد المذكر ومثناه و مجموعه، وذات بضم التاء دائما أي ضمة بناء لمفرد المؤنث و مثناه و مجموعه.
3. استعمال -ذو- لمفرد المذكر، إلا أنه يقال في جمع المؤنث ذوات مبنية على الضم في أحوالها جميعها.
4. تصريف -ذو- الطائية، تصريف ذو بمعنى صاحب، مع إعراب جميع متصرفاتها حملا بها على التي بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات خاصة بلغة طيء[4].

---

(1) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص152.

(2) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص206-207.

(3) الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص508-509.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص107.

رابعاً: -ذو- الطائية: تأنيثها وتثنيتها وجمعها:

إنّ المشهور في -ذو- هو إفرادها وتذكيرها[1]، وذهب ابن عصفور إلى أن -ذو- خاصة بالمذكر، وأن المؤنث يختص بـ-ذات[2]-. أما قول الشاعر (من الوافر):

فَـإِنَّ المَـاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي وَبِئْـرِي ذُوْ حَفَـرْتُ وَذُو طَوَيْـتُ[3]

فإن -ذو- هنا ذُكرت على معنى القليب، "وهو مذكر"[4]، وحكى ذلك ابن السراج، في صحة تأنيث -ذو- ونازعه في ثبوت ذلك ابـن مالـك[5]، إلا أن -ذو- أشهر من -ذات-؛ لأنها ليست مؤنثه الحقيقي، فلو كانت كالتي مع الذي لم يكن أحدهما أشهر من الآخر، لأن المذكر والمؤنث رتبة واحدة في الاشتهار على حدٍّ سواء[6].

أما في التثنية والجمع فقد ذهب ابن عصفور إلى أن ذو الطائية تثنى، فيقال في تثنيتها ذوا رفعا وذوي نصبا وجرا إلا أن هذا قول ليس مجمعًا عليه[7]، أما في الجمع فقد حكاه ابن سراج إلى جانب التثنية، وقال بثبوتها[8].

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص140.
(2) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص152.
(3) سبق ذكره من صفحة 106 من هذا الكتاب.
(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع ،ج1، ص152.
(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص141.
(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص454.
(7) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص205.
(8) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص141.

ومما يعزز ما سبق "قال الفراء: سمعت أعرابيًا يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة، ذات أكرمكم الله بها فيجعلون مكان الذي -ذو- ومكان التي -ذات- ويرفعون التاء في كل حال، قال ويخلطون في الاثنين والجمع، وربما قالوا: هذا ذو يعرف وهاتان ذوا يعرف في التثنية، وهذان ذوا تعرف"[1].

"وعن الفراء قوله: ومنهم من يثنى ويجمع ويؤنث فيقول: هذان ذوا قالا، وهؤلاء ذووا قالوا لك، وهذه ذات قالت"[2].

وثمة موصول آخر خاص بطيء قد سبق ذكره بعض الشيء ألا وهو ذات.

أولاً: مفهوم ذات

ذات: اسم موصول مبني على الضم خاص بالمؤنث[3]، ويقع على من يعقل، وعلى من لا يعقل من المؤنثات[4].

و(ذات) في طيء بموضع (التي) من الموصولات الخاصة، فقيل: إنّ بعض طيء قد ألحق بـ-ذو- تاء التأنيث مع بنائه على الضم[5]، وقد أنشد الناظم (من الرجز):

وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ   وَمَوْضِعُ اللاَتِي أَتَى ذَوَاتُ[6]

(1) ابن منظور، اللسان، ج15، ص460.

(2) المرجع نفسه.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص289.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج12، ص177.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص144.

(6) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو، ج1، ص144.

ثانياً: التثنية والجمع في ذات.

وقد حكى ابن عصفور في تثنية -ذات-ذواتا-، وفي جمعها -ذوات- في الرفع، وذواتي في النصب والجر[1]، فذوات فرع على -ذات- كاللاتي على التي، ويتضح ذلك من قول ابن مالك: "وموضع اللاتي أتى ذوات"[2].

وقيل في -ذوات- إنها مبنية على الضم وهي من جموع المؤنث[3]، وقد استشهد بالبيت الآتي على جمع ذوات مفردها -ذات- وعلى بنائها على الضم[4]، "أبدا"[5]، ومنه قول الشاعر (من الرجز):

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ[6]

4.2 -ما-

أولاً: -ما-

ما: اسم موصول مبني على السكون بمعنى الذي أو أحد أخواته، يستعمل غالبًا لما لا يعقل[7]، و قد ذهب بعضهم إلى أنها تقع لما يعقل بمعنى -من-[1]،

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص289.

(2) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص144.

(3) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص151.

(4) المرجع نفسه،ج1، ص151.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص190.

(6) البيت لرؤبة، موارق مفردها مارقة من مرق السهم. العيني، المقاصد النحوية، ج1، ص260.

(7) البصروي، شرح قواعد البصراوية في النحو، ص87.

[1]، وتشترك في المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث[2]، وإنْ كان لفظها واحدًا يتضح المعنى من خلال الضمير العائد من الصلة أو ما شابهه[3].

أما مثال وقوعها على غير العاقل فنحو قوله تعالى:﴿**وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا**﴾[4]،أما وقوعها على من يعقل فنحو قوله تعالى:﴿**فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ**﴾[5]،ويمكن الإشارة إلى أن بعض النحاة قد زعموا أنها تقع على أحاد من يعقل من المذكرين والمؤنثات ليس الجمع[6].ومثال ذلك قوله تعالى:﴿**وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا**﴾[7].وقولهم أيضًا: "سبحان ما سبح الرعد بحمده و سبحان ما سخركن لنا"[8].

وما الموصولة أوغل في شبه الحرف من الذي وأخواتها؛ لبنائها على حرفين؛ ولعدم وقوعها صفة كالذي، وإن كانت موصولة[9].

كما أنّ -ما- الموصولة أوسع استعمالا من غيرها وأكثر إبهامـا؛ لـذا كـان بناؤها يوافق استعمالها، فعندما كان استعمالها متسعا كانت مدة الألف المتسعة في نهايتها تشاكل الاتساع في معناها[10].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص110.

(2) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص141.

(3) الفارسي، المسائل المشكلة، ص249.

(4) سورة طه، الآية69.

(5) سورة النساء، الآية3.

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص173.

(7) سورة الشمس، الآية5.

(8) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص173.

(9) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص290.

(10) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص141.

ثانياً: استعمالات -ما- الموصولة.

لقد تعددت استعمالات -ما- الموصولة مع أنها لغير العاقل، إلا أنها قد اتسع استعمالها لغير ذلك، وهي على النحو الآتي:

1. أنها تستعمل لما لا يعقل وحده[1]، مثال قوله تعالى: ﴿**مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ**﴾[2] وهنا يكون أكثر استعمالها.
2. إذا اختلط العاقل بغيره، وقصد تغليب غير العاقل على العاقل لكثرته[3]، مثال قوله تعالى: ﴿**سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾[4]، ومثاله أيضا قول الشاعر (من الطويل):

إِذَا لَمْ أَجِدْ فِي بَلْدَةٍ مَا أُرِيدُهُ   فَعِنْدِي لأُخْرَى عَزْمَةٌ وَرِكَابُ[5]

3. أنها تستعمل في التعبير عن أمرين مقترنين، هما ذات العاقل و بعض صفاته[6]. و مثال ذلك قولك: أكرم ما شئت من المجاهدين والأبطال.

وتقدير ذلك: أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفة بالجهاد أو بالبطولة، فأنت تريد الذات مع الصفة ليس واحدة فحسب[7].

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص136.
(2) سورة النحل، الآية96.
(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص135.
(4) سورة الحشر، الآية1.
(5) عباس، النحو الوافي، ج1، ص292.
(6) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص136.
(7) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص110.

4. أنها تستعمل للمبهم أمره[1]. ففي قوله تعالى على لسان امرأة عمران: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾[2]، فـ(ما) هنا اسم مبهمٌ أمره فلم يكن يُعلم لدى امرأة عمران هل هو مذكر أم مؤنث؟[3].

5. أنها تستعمل في صفات العالِم؛ أي صفات من يعقل[4]، ففي قوله تعالى: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾[5]، قالوا أي انكحوا الطيب من النساء.

6. أنها تقع على من يعقل صراحة، وتكون بمعنى -من-[6] ومثاله قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾[8].

فما هنا بمعنى (من) وقد قرىء بذلك[9].

ثالثاً: جواز اعتبار -ما- لأكثر من وجه.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص136.

(2) سورة آل عمران، الآية35.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج2، ص254.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص135.

(5) سورة النساء، الآية3.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3،، ص110.

(7) سورة الشمس، الآية5.

(8) سورة الليل، الآية3.

(9) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج2، ص719.

إنّ (ما) تشترك في أكثر من معنى في التعبير الواحد[1]، و-ما- على ضربين: حرفية واسمية، أما الحرفية فتأتي لإفادة معان عدة: فتأتي زائدة للتوكيد، وتأتي كافة، ومصدرية ظرفية، ومصدرية غير ظرفية، ومهيّئة وهي التي تدخل على الظرف وتعدّه لمعنى الشرط وعمله كدخول -ما- على حيث، وتكون مغيرة وهي التي تأتي بعد -لو[2].

أما -ما- الاسمية فهي مشتركة أيضًا بين معانٍ، فتأتي موصولة وشرطية، وموصوفة، وصفة وتامة[3]،واسمًا يفيد التعجب،"وهي مبنية في جميع أقسامها"[4].

وعلى ما تقدم فيمكن أن يصلح اعتبار -ما- أن تكون اسمية موصولة أو تضمّنها معنى الحرف في الآن نفسه مع حسن التقدير في التركيب ذاته، أو أن تشترك في معنى اسم آخر.

أما اشتراك -ما- الموصولة -مع الحرفية- فكما يلي:

1. -ما- التي تحتمل أن تكون اسمًا موصولاً أو حرفًا مصدريًا في آن واحد[5]، مثال قوله تعالى: **﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾**[6]،فيجوز أن يكون

---

(1) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص141.

(2) عباس، النحو الوافي، ج1، ص294.

(3) الأيوبي، كتاب الكناش، ج1، ص296.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، ص526.

(5) الأيوبي، كتاب الكناش، 1، ص269.

(6) سورة الحجر، الآية94.

التقدير -بالذي تؤمر- على أنها اسم موصول،أو تكون مصدرية على تقدير-فاصدع بالأمر[1].

وفي قوله تعالى أيضًا: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[2] فإنّ -ما- تترد بين الموصولية والمصدرية، إذ يجوز نصب -ما- على أنها مفعول به لاسم الفاعل -مُخرج- وعائدها محذوف، ويجوز أن تكون مصدرية، ويكون المصدر مفعولاً به بمعنى المفعول؛ أي كتمكم بمعنى مكتومكم[3].

2. احتمالية مجيء -ما- موصولة وكافة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[4]، إذ يجوز أن تكون -ما- موصولة وعندئذ تكون اسم -إنّ- وصلتها الجملة الفعلية -حرّم-، وتُرفع لفظة -الميتة- على أنها خبر، أو الوجه الثاني أن تكون كافة لعمل -إنّ- وتنصب -الميتة- على اعتبارها مفعولا به للفعل حرّم[5].
3. كما تحتمل -ما- أكثر من وجهين في التركيب نفسه ؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ﴾[6] فما هنا تحتمل أن تكون موصولة، والتقدير:

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص526.

(2) سورة البقرة، الآية72.

(3) جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص197.

(4) سورة البقرة، الآية173.

(5) جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص197.

(6) سورة هود، الآية79.

الذي نريد أو أن تكون حرفية مصدرية، أي تعلم أرادتنا. أو أن تكون استفهامية[1].

4. ونحو -ما- التي تحتمل أن تكون موصولة أو نافية أو استفهامية[2]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾[3].
5. و-ما- التي تحتمل أن تكون موصولة أو موصوفة أو زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[4] إذ تحتمل -ما- أن تكون اسمًا موصولاً ويكون التقدير: مثلاً الذي هو بعوضة، ويكون صدر صلتها محذوفًا، أو أن تكون نكرة موصوفة[5]، -وقد أجاز ذلك الفراء وثعلب والزجاج- وينصب محلاً بدلاً من قوله (مثلاً)[6]. وجاز فيها أن تكون حرفًا زائدًا لإفادة التوكيد[7]، وحينها يتعين نصب بعوضة[8].
6. وكما يمكن احتمال -ما- أن تكون اسما موصولاً أو حرفًا مع جواز الوجهين، كذلك يجوز فيها أن تكون موصولاً أو اسماً آخر كأن تكون موصوفة أو تامة أو شرطية ومنها:

---

(1) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص142.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص142.

(3) سورة العنكبوت، الآية42.

(4) سورة البقرة، الآية26.

(5) العكبري، التبيان، ج1، ص41.

(6) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص266.

(7) العكبري، التبيان، ج1، ص41.

(8) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص266.

أ. جواز مجيء ما لأن تكون موصولة أو موصوفة[1]، ومثاله قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[2]، ف(ما) هنا تحتمل جواز الوجهين في الاسمية ولا يجوز أن تكون مصدرية؛ لأنها - إن قُدّرت مصدرًا- تكون تنفقوا من المحبة والمحبة معنى والمعنى لا ينفق منه[3].

ب. وقد تحتمل أن تكون موصولة ونكرة تامّة بمعنى شيء[4]، و مثال ذلك قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[5].

ج. احتمال -ما- موصولة وشرطية[6]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾[7].

ويمكن الإشارة بإيجاز إلى ورود -ما- الموصولة بعد (نعم وبئس) ويعملان فيها، وتكون فاعلاً لإبهامها، وأنها اسم واحد يدل على الكثرة[8].

رابعا: حذف -ما- الموصولة.

لقد تقدم القول في جواز حذف الموصول، أما في حذف -ما- فهناك بعض الشواهد على ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللّهَ يَعْلَمُهُ﴾[9]

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص527.

(2) سورة آل عمران، الآية92.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص527.

(4) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص143.

(5) سورة ق، الآية33.

(6) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص142.

(7) سورة آل عمران، الآية30.

(8) الفارسي، المسائل المشكلة، ص251.

(9) سورة البقرة، الآية270.

والتقدير: أو ما نذرتم من نذر؛ لأنّ (من نذر) تفسيراً وبياناً للمحذوف، إذ حُذف الاسم للعلم به، ولدلالة -ما-[1] في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنفَقْتُم﴾.

أما تصغير -ما- فلا يجوز ألبتة ولم يسمع تصغيرها عن العرب[2].

5.2 (مَنْ)

أولاً: مفهوم (من).

من: اسم موصول مبني على السكون[3]، ويستعمل في الأصل للعاقل، وقد يستعمل في غيره لعارض شبيه به، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا ويُميّز من خلال العائد إليه، والأكثر في ضميره اعتبار اللفظ[4]، كقوله تعالى: ﴿وَمِنهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِ﴾[5] ويجوز أن يُعتبر المعنى[6]، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[7].

---

(1) عضيمة، محمد عبدالخالق، (2004م)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ج3، ص188.

(2) الخويسكي، ظاهرة الاستغناء في النحو والصرف، ص212.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص108.

(4) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص160+161.

(5) سورة يونس، الآية40.

(6) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص161.

(7) سورة يونس، الآية42.

و(مَنْ) الموصولة ليست كالذي وأخواتها من حيث إنها أوغل في شبه الحرف لكونها مبنية على حرفين[1]، كما أنها لا توصف ولا يوصف بها شأنها شأن -ما- الموصولة[2].

ويمكن الإشارة إلى أن -من- الموصولة دون سائر الموصولات يمكن أن يستغنى بها عن تعداد الأسماء الموصولة جميعها، إذ تتضمن أي معنى من معاني الموصولات الأخرى[3]، كقوله تعالى: **﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾**[4].

ثانياً: استعمال -من- لغير العاقل.

إن الأصل في استعمال -من- الموصولة أن يكون للعاقل، وهو الأغلب في استعمالها إلا أنها قد تستعمل للتعبير عن غير العاقل في مسائل عدة هي:

1. أن ينزّل غير العاقلِ منزلة العاقل[5]. نحو قوله تعالى: **﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾**[6]. ومنه قول الشاعر أيضاً (من الطويل):

أسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيْرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّيْ إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيْرُ[7]

---

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص290.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص109.

(3) الخويسكي، ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، ص168.

(4) سورة الطلاق، الآية3.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص134.

(6) سورة الأحقاف، الآية5.

(7) مجنون ليلى، ديوانه، ص87.

فدعاء الأصنام كما ورد في الآية الكريمة، ونداء القطا في قول الشاعر، قد سوّغ وقوع -من- الموصولة على ما لا يعقل؛ لأن الدعاء والنداء من لوازم العاقل[1].

2. أنْ يختلط غير العاقل مع العاقل في حكم واحد[2]. كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾[3]. فمَنْ في الآية الكريمة قد شملت الآدميين وغيرهم من الشجر والدواب والجبال[4]، والعلة هنا علة التغليب، إذ يتغلب العاقل على غيره[5]، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾[7].
3. أن يقترن غير العاقل في العاقل في أمر عام قد فُصِّلَ بحرف الجر -من-[8] نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[9].
4. عند حدوث أمر من غير العاقل ويكون من خواص العقلاء، كقولك: أطربني من يغنّي في عُشِّه، عند سماعك صوت البلبل[1].

---

(1) الرعيني، الكواكب الدرية، ج1، ص132.
(2) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص136.
(3) سورة الحج، الآية18.
(4) الرعيني، الكوكب الدرية، ج1، ص133.
(5) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص138.
(6) سورة الرحمن، الآية26.
(7) سورة النحل، الآية17.
(8) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص136.
(9) سورة النور، الآية45.

5. عندما توجه كلاماً يتضمن العاقل وغيره، ولكن المراعى أهمية العاقل فيتغلب على سواه[2].

ثالثاً: مراعاة اللفظ والمعنى في -مَنْ-

إن -من- اسم مفرد مذكر لفظًا، ويصلح لأن يكون للمثنى أو لجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد، ويراعى فيه الإفراد والتذكير[3]، نحو: رأيت من فاز، ومثاله أيضًا قوله تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾**[4] والشاهد في الآية الكريمة مراعاة لفظ -من- في الإفراد والتذكير إذ أفرد الضمير العائد في قوله (من يقول).

والأكثر في ضميرها اعتبار مراعاة اللفظ[5]، ويجوز أن يراعى المعنى كما يراعى اللفظ إلا إذا اقتضى الموطن مراعاة المعنى للبس أو قبح، كما لابد للكلام من مرجّح لمراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى، وإنْ كان الأصل في مراعاة المعنى هو الجواز. وقد تراوح أسلوب القرآن الكريم بين مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى[6].

ومن الشواهد على مراعاة المعنى قوله تعالى: **﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقاً كَرِيماً﴾**[7] وقد

---

(1) عباس، النحو الوافي، ج1، ص290.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص290.

(3) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص144.

(4) سورة البقرة، الآية8.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص134.

(6) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص145.

(7) سورة الأحزاب، الآية31.

أعيد الضمير مع مراعاة الإفراد والتأنيث لمعنى (مَنْ) لقوله (وتعمل) بعد أن عاد على الإفراد و التذكير[1]، ومنه أيضاً قول الشاعر (من الطويل):

وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ   تَهِيْجُ الرِّيَاضُ قُبْلَهَا وَتَصُوْحُ[2]

ومن مراعاة تثنية -من- معنىً، قول الشاعر (من الطويل):

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِيْ لاَ تَخُوْنُنِي   نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[3]

فالفعل -يصطحبان- جاء مثنى مراعاةً لمعنى (مَنْ)[4].

كما يجوز مراعاة المعنى في (مَنْ) يجب مراعاتها في مواطن أخرى، ليس جوازاً فحسب، فإذا كان ثمّة لبس بمراعاة اللفظ، نحو: أعط من سألك، فلو كان السائل مؤنثًا يتعين قولك: أعطِ من سألتك.

ويجب مراعاة المعنى إذا حصل قبح بمراعاة اللفظ كقولك: من هي جديرة فاطمة، إذ يقبح قولك: من جدير فاطمة؛ لأنك بذلك تخبر عن المؤنث بالمذكر، والخبر المشتق ينبغي فيه مطابقة المبتدأ.

ومراعاة اللفظ أحسن وأولى عند العرب[5]، أما إذا اجتمع الحملان: الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، فيُبدأ بالحمل على اللفظ، وهو الأشيع

---

(1) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص144.

(2) البيت لجران العود: عامر بن الحارث بن كلفة، ويقال ابن كلدة. ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص208.

(3) الفرزدق، ديوانه، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، ط2، الشركة العالمية للكتب، ج2، ص590.

(4) حسانين، الشواهد النحوية في شعر الفرزدق، ص87.

(5) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص145.

في القرآن الكريم[1]. ثم يراعى المعنى بعد ذلك مع عدم إغفال جواز البدء، بالحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ باتفاق وإن وقع بين الجملتين فصل[2]، ومثاله قوله تعالى: **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُوْلَـئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلاَّ خَآئِفِينَ﴾**[3].

وأيضًا قوله تعالى: **﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيـئَتُهُ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾**[4].

رابعاً: جواز اعتبار -من- لغير وجه.

إن -من- الموصولة اسم يلتزم الإفراد والتذكير دائمًا وقد يحتمل أن يقدّر في بعض المواطن لأن يكون في معنى اسم آخر مع حسن التقدير فيتراوح بين معنيين فأكثر، وذلك كما يلي:

1. أن تكون اسمًا موصولاً أو نكرة موصوفة[5]، كقوله تعالى: **﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾**[6]، وقوله تعالى: **﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾**[7].

---

(1) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج3، ص291.

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص541.

(3) سورة البقرة، الآية114.

(4) سورة البقرة، الآية81.

(5) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص143.

(6) سورة البقرة، الآية200.

(7) سورة آل عمران، الآية152.

2. احتمالها اسمًا موصولاً أو زائدة، وفي ذلك اختلاف إذ منعه البصريون والفراء، إذ ذهبوا إلى أن (مَنْ) الموصولة لا تُزاد، إذ تقع على من يعقل من مفرد أو مثنى أو جمع سواء أكان موجودًا أم معدومًا متوهمًا، كقول العرب: أصبحتُ كمن لم يُخلق[1].

3. احتمال كون –من– موصولة أو شرطية[2]، كقوله تعالى: **﴿وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً﴾**[3]، وأيضًا قوله تعالى: **﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾**[4].

4. تقدير –من– أن تكون اسمًا موصولاً أو موصوفة أو زائدة، ومثاله قول الشاعر (من الكامل):

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[5]

والشاهد في البيت جواز اعتبار (مَنْ)؛ لأن تكون موصولة، ويكون العائد محذوفاً، والتقدير: مَنْ هم غيرنا. ويجوز أن تكون نكرة موصوفة على تقدير: على قوم غيرنا. أو أن تكون زائدة، وهذا مذهب الكسائي[6].

خامساً: تصغير (مَنْ)

---

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص546.

(2) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص143.

(3) سورة آل عمران، الآية97.

(4) سورة البقرة، الآية81.

(5) حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق بدر الدين حاضري محمد حامي، ط1، 1411هـ–1991م، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ص199.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص216.

إنّ (مَنْ) لا تُصغّر ولم يسمع عن العرب تصغيرها؛ وذلك لأن ما فيها من عموم لا يجعل للتصغير فيها معنى[1].

سادساً: حذف -من- الموصولة.

أما عن حذف -مَنْ- الموصولة فقد تحذف إذا وُجد في جملتها دلالة على ذلك، وقد تعددت الشواهد في ذلك ومنها قوله تعالى: **﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾**[2] والتقدير: إلاّ من له مقام معلوم[3]. ومنه قوله تعالى: **﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾**[4] على تقدير: من في السموات ومن في الأرض.

وفي قوله تعالى: **﴿سَوَاء مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾**[5]. فقد حُذِف الموصول والدلالة على حذفه التقسيم والتقسيم يقتضي التكرار، إلا أن الاسم قد حذف للعلم به[6]. لقوله تعالى: **﴿ مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ﴾**[7]، و مثاله مثال الحذف أيضًا قول الشاعر (من الوافر):

أَمَنْ يَهْجُو رَسُوْلَ اللهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ[8]

---

(1) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص289.

(2) سورة الصافات، الآية164.

(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص155.

(4) سورة الرحمن، الآية29.

(5) سورة الرعد، الآية10.

(6) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج1، ص188.

(7) سورة الرعد، الآية10.

(8) حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق سيد حنفي حسنين، د.ط، دار المعارف، ص76.

وقد حُذِفَ الموصول في صدر عجز البيت لدلالة الموصـول المتقـدم عليـه، والتقدير: ومن يمدحه وينصره سواء.

6.2 -الإخبار بالذي- والألف واللام.

أولاً: إنّ -الذي- اسم ناقص يحتاج إلى صلة حتى يعامل معاملة الأسماء التامة، فإذا تم بصلة أصبح حكمه كحكم سائر الأسماء التامة، إذ يجوز فيه أن يقع فاعلاً ومفعولاً و مجرورًا ومبتدأ وخبرًا للمبتدأ[1].

أما مثاله على الفاعل فنحو قولك: جاء الذي فاز، مفعولاً نحو: رأيت الذي فاز. ومجرورًا نحو: مررت بالذي فاز. أما وقوعه مبتدأ فنحو: الذي جاء أمس زيد. ووقوعه خبر نحو: زيد الذي في الدار.

ويخبر -بالذي- عن كل اسم في جملة معلوم من جهة وغير معلوم من جهة أخرى ما لم يكن هنالك مانع سواء أكان الاسم في الجملة الاسمية أم الفعلية، فإنه يقع في الجملتين على حد سواء. أما الألف واللام فلا يخبر بهما إلاّ في الجملة الفعلية خاصة. والعلة في ذلك هي صلة الألف واللام، إذ لا تأتي إلا اسم فاعل، أو مفعول أو صفة مشبهة، ولكراهية إدخال الألف واللام على الجملة لكون صيغتها مماثلة للام التعريف[2].

كما يُسْبَكُ من الجملة الفعلية اسم فاعل أو مفعول ليصح بذلك دخول الألف واللام عليها. ففي قولك الضارب زيدٌ، والمضروب عمرو، معنى ذلك: أن الذي ضَرَبَ زيدٌ، والذي ضُرِبَ عمروٌ. ولا يبنى ذلك إلا من

---

(1) ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، ت316هـ الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط2، 1408هـ/ 1988م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج2، ص268.

(2) الأيوبي، كتاب الكناش، ج1، ص266.

الجملة الفعلية؛ لذا خصت الألف واللام بالفعلية - واتسعت -الذي- الجملتين الاسمية والفعلية سواء[1].

وثمة إشارة إلى أنهما لا يخبر إلا عنهما إذ لك الخيار في ذلك، بشرط أن تكون الصلة فعلاً متصرفاً، كما تخبر بالذي والألف واللام في المعنى دون اللفظ لأن الإخبار في اللفظ لا بهما[2].

أما الإخبار عن الألف واللام فلا يتحقق إلا بشروط فلا يخبر عنه إلا إذا كانت الجملة التي يقع فيها الإخبار متصرفة حتى يصح سبك اسم الفاعل واسم المفعول[3]. وعلى هذا فإن -الذي- أوسع إخباراً من الألف واللام؛ لأن -الذي- يكون مع الجملتين الاسمية والفعلية، والألف واللام يصح أن يخبر عنه بـ-الذي- وليس كل ما يخبر عنه بـ-الذي- يجوز أن يخبر عنه بالألف واللام[4].

كما أن -الذي- وفروعه والألف واللام يختص بالوقوع في باب الإخبار دون سائر الموصولات؛ وذلك لوقوعهما على مَنْ يعقل وعلى مَنْ لا يعقل[5].

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص266

(2) ابن معطٍ، شرح ألفية ابن معطٍ، ج1، ص701.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص701.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص126.

(5) ابن معطٍ، شرح ألفية ابن معطٍ، ج1، ص700.

والمقصود بالإخبار بهما ليس وقوعهما خبر إنما جعل كل منهما مخبرًا عنه، والغاية من ذلك أنك تعلم أنه إذا كان لديك علم بنسبة حكم مبهم أو بشيء نسب إليه حكم مبهم كيف يخبر عنه؟.

ثانياً: كيفية الإخبار -بالذي- والألف و-اللام-.

يتم الإخبار بنقل الاسم المخبر عنه عن موضعه إلى جعله في آخر الكلام ويؤتى مكانه بضمير مطابق له إعرابًا وتذكيرًا وتأنيثًا وتثنية وجمعًا، ومعنى ذلك أن يُصَدَّر -الذي- والألف واللام مطلع الكلام، ثم يؤخر الاسم خبرًا ويجعل مكانه ضميرٌ عائدٌ عليه ويكون مطابقاً للظاهر المُخْبَر عنه في جميع أحواله، وصورة الضمير إما أن يكون مستترًا أو بارزًا متصلاً أو منفصلاً[1].

فإذا ذهبت لتخبر عن قولك: ضربت زيداً -بالذي- قلت: الذي ضرب زيدًا أنا، وعند ذلك تكون قد جعلت مكان التاء في الفعل -ضربت- الاسم الموصول -الذي- ووقتئذ لزم استتار ضمير الفعل -ضرب- وتأخير الضمير المتصل الذي هو -التاء- فلزم انفصاله، ويكون -الذي- قد وقع مبتدأ.

والخبر -أنا- وما بينهما صلة[2]، أما إذا ذهبت لأن تخبر بالألف و اللام عن التاء في قولك: ضربت زيدا، قلت: الضارب زيدًا أنا، فالألف واللام مبتدأ و خبره -أنا- و ما بينهما صلة، و يكون العائد مستتراً في الضارب.

أما في إخبارك عن الكاف في قولك: ضربتك، قلت: الضاربه أنا أنت، فالإلف واللام مبتدأ والخبر -أنت- وما بينهما صلة والعائد الضمير المتصل -الهاء-[3].

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص226.

(2) الأيوبي، كتاب الكناش، ج1، ص266+267.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص267.

ثالثاً: دخول الفاء على خبر -الذي-

إذا كانت صلة -الذي- فعلا جاز في ذلك أن تدخل الفاء في الخبر، نحو: الذي قام فله درهم، و في ذلك شبه بالجزاء، لأن قولك: فله درهم تبع القيام، إلا أنّ الأصل هو حذف الفاء مع جواز ذكرها إلا أنها إذا دخلت الكلام يكون الكلام قد ضارع الجزاء و شابهه، كما يظهر أنّ الخبر من أجل القيام بالفعل؛ لذا لم يجُز دخول الفاء في كل حال.

فإذا اشتملت الصلة على معنى الجزاء يمتنع دخول الفاء على الخبر، نحو قولك: الذي إن قمتُ فله درهم، و يمتنع دخول الفاء أيضا إذا أشبه الجزاء من حيث إن يقع الثاني في الأول، نحو: الذي إنْ قمتُ فله درهم فله دينار، فلا يجوز ألبتة أن تدخل الفاء قولك: له دينار.

أما الفرق بين -الذي- والجزاء الخالص أنّ الفعل الذي يقع في صلة -الذي- يجوز أن يكون ماضيا أو حاضراً أو مستقبلاً، أما الجزاء فلا يكون إلا مستقبلا وإذا دخلت الفاء فحقُّ الصلة أن تكون على اللفظ الذي يحسن في الجزاء لفظًا، وإن اختلف المعنى. فيصبح القول: الذي ما يأتني فله درهم؛ لأنه لا يجوز أن تقول في التقدير: إن ما أتاني زيد فله درهم[1].

فإذا أردت هذا المعنى قلت: الذي لم يأتني فله درهم، والقياس يوجب إجازته للفرق الذي بين -الذي- وبين الجزاء؛ لأنه إذا جاز أن يلي -الذي- من الأفعال ما لا يلي -إنْ- وكان المعنى مفهومًا غير مستحيل فلا مانع من إجازته[2].

---

(1) ابن السّراج، الأصول في النحو، ج2، ص272-273.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص273.

وقد يُسأل هل من فرق بين الجملة الأولى والثانية عند الإخبار بالذي والألف واللام وقبل الإخبار؟

إنّ الفرق بين الجملة الأولى والجملة الثانية التي يُجعل فيها الموصول مخبرًا عنه، أي أنَّ الجملة الأولى ليست مألوفة لدى السامع أو المتلقي. أما الثانية فيجب أن يكون مضمون الصلة معلومًا لدى المخاطب مع عدم العلم بالموصول نفسه لديه، فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الأولى[1].

ففي قولك: ضربت زيدًا، تخاطب بذلك من لا يعرف أنّ لديك مضروبًا في الدنيا،و قد تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف أنه زيد، أما قولك: الذي ضربته زيد، فلا تخاطب به إلا من يعرف أنّ لك مضروبًا؛ فمضمون الصلة هنا معلوم للمخاطب[2].

رابعاً: الفائدة التي يحققها الاسم الموصول

هنالك مجموعة من الأغراض التي يؤتى بالاسم الموصول من أجلها وهي أغراض كثيرة، فلا اسم يمكن أن يؤدي ما يؤدي الموصول في هذا المكان. ولا يقتصر فيها الأمر على ذكر الموصولات الخاصة أو المشتركة، وإنما يشتمل الموصولات بنوعيها، و تتمثل هذه الأغراض بما يلي:

1. أن يكون الموصول هو الوسيلة الوحيدة للمعرفة، ومثال ذلك: قولك: الذي كان معنا في الأمس صديق من الأصدقاء الأخيار، وذلك إذا

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص115؛ ابن معطٍ، شرح ألفية ابن معطٍ، ج1، ص700.

(2) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص115.

سُئلت عنه وأراد السائل أن يُذكَر له شيء عنه، فإنه لا وسيلة لهذه المعرفة إلا بالاسم الموصول[1].

2. أن تقصد التعظيم وتحث عليه، ومثاله: جاء الذي أَحْسَنَ إليك؛ فإنك هنا تحث المخاطب على ألاّ يتجاهل ذلك الحسن عند رؤيتك المخاطب قد بدا منه تجاهل نحو ذلك الشخص[2].

3. عند تفخيم الأمر وتهويله وتعظيمه[3]، نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[4]. فالإفادة المتحققة من الموصول هنا لا يحققها شيء آخر لشدة الأمر وتهويله؛ لذا لا يمكن وصفه إلا بالموصول[5]. ومثاله أيضاً قوله تعالى: ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّىٰ﴾[6]. وقوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾[7]، ففي ذلك تعظيم لما يغشى السدرة مما لا يعلم ذلك إلا الله عز وجل[8]. وفي مثل هذه الحالة أي إذا قصد التهويل والتعظيم فإنّ جملة

---

(1) عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، ط11، 1428هـ-2007م، دار الفرقان، العبدلي، ص320.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص295؛ عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص320.

(3) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص320.

(4) سورة طه، الآية78.

(5) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص320.

(6) سورة النجم، الآية54.

(7) سورة النجم، الآية16.

(8) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص321.

فإنّ جملة الصلة تكون ليست معهودة للمخاطب؛ فهي مبهمة بمنزلة المُفَصِّلة[1]. ومنه قول الشاعر (من الطويل):

صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلاَ الشَّيْبُ رَأْسَهُ فَلَمَّا عَلاَهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ ابْعِدِ[2]

4. عندما تريد تنبيهاً على خطأ المخاطب، نحو قولك: الذين تحسبونهم مخلصين لكم إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء[3]، ومثاله قول الشاعر (من الكامل):

إنّ الَّذِيْنَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يُشْفِي غَلِيْلَ صُدُوْرِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوْا[4]

5. زيادة تقرير وتوكيد الغرض والأمر الذي جيء بالكلام لأجله[5]، كقول الله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾[6]. فالغرض الذي سيق الكلام من أجله هو بيان عفة يوسف و نزاهته -عليه السلام-، ففي قوله تعالى: ﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾[7] دلالة جلية وبينة الوضوح على نزاهة يوسف -عليه السلام- لكونه في بيتها يراها صباح مساء. وليس بينه وبينها حجاب أو نحو ذلك[8].ومثاله أيضاً قول الشاعر (من الوافر):

---

(1) عباس، النحو الوافي، ج1، ص376.

(2) البيت لدريد بن الصمّة، الجشمي، ديوانه، قدّم له وجمع وتحقيق وشرح محمد خير البقاعي، ط1401هـ-1981م، دار قتيبة، ص50.

(3) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص321.

(4) البيت لعبدة بن الطيب. عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص321.

(5) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص321.

(6) سورة يوسف، الآية32.

(7) سورة يوسف، الآية32.

(8) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص321.

أَعُبَّادَ المَسِيْحِ يَخَافُ صَحْبِي وَنَحْنُ عَبِيْدُ مَنْ خَلَقَ المَسِيْحا[1]

والشاهد في البيت من الشاعر وتوكيده لقومه على عدم الخوف، فالاسم الموصول قد جاء لتقرير الغرض الذي جيء بالكلام من أجله[2].

6. عند استهجانك ذكر الشخص وعدم تصريحك باسمه[3]، كقولك: جاء الذي تحدث الأعلام عنه أمس.
7. الإيماء والإيحاء والإشارة إلى معرفة الخبر، وهو ما يسمى ببراعة الاستهلال، إذ يذكر المتكلم شيئًا أول كلامه ويستطيع أن يدرك المتلقي الفطن ما سيأتي بعده[4]، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[5].ففي قوله تعالى: (يستكبرون) يستطيع الفطن وصاحب القريحة أن يفهم أو يدرك فحوى الخبر أو الجواب؛ لأن جزاء الاستكبار هو الهوان والخسران؛لذا جاء الخبر دالاً على ذلك من خلال قوله: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.ومثال ذلك قول الشاعر (من الكامل):

---

(1) البيت لأبي العلاء المعري. عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص321. والبيت ليس موجوداً في الديوان.

(2) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص322.

(3) المرجع نفسه، ص322.

(4) المرجع نفسه، ص322.

(5) سورة غافر، الآية60.

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[1]

8. التعريض والتبيين بذكر الصلة[2]، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلاَ تَفْتِنِّي﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾[4].

9. الإيجاز والاختصار باستخدام الاسم الموصول[5]. نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى﴾[6]، فالذين أغنت عن ذكر العدد الكبير من الكفار الذين آذوا موسى -عليه السلام-.

10. عندما تريد العموم[7]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾[8].

---

(1) الفرزدق، ديوانه، ج2، ص318.

(2) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص128.

(3) سورة التوبة، الآية49.

(4) سورة الشعراء، الآية19.

(5) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص121.

(6) سورة الأحزاب، الآية69.

(7) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص130.

(8) سورة فصلت، الآية30.

11. إذا أردت ذكر واحد من الجنس غير معين[1]،نحو قوله تعالى:﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً﴾[2].ومثاله أيضاً قول الشاعر (من الطويل):

أَخُـوكَ الَّـذِيْ إِنْ تَدْعُـهُ لِمُلِمَّـةٍ   يُجِبْكَ وَإِنْ تَغْضَبْ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبِ[3]

ومنه آخر (من الطويل):

أَخُوْكَ الَّـذِيْ إِنْ رِبْتَـهُ قَـالَ إِنَّمَـا   أَرِبْـتَ وَإِنْ عَاتَبْتَـهُ لاَنَ جَانِبُـهُ[4]

12. وقد يؤتى بالموصول لإفادة المدح، نحو: إن الذي يكرم اليتيم...، أو الذم نحو: إن الذي يثق بالأعداء...، أو الثواب نحو: إن الذي يتوكل على الله...، أو العقاب نحو: إن الذي يتعدّى حرمات الله...، وكأنما خلاصة هذا الجزاء كائن من جنس عمله[5].

---

(1) السامرائي، معاني النحو،ج1، ص130.

(2) سورة النحل، الآية92.

(3) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص130.

(4) بشار بن برد، ديوانه، شرح ورتب قوافيه وقدم له محمد مهدي ناصر الدين، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص141.

(5) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص323.

الفصل الثالث

جملة الصلة والرابط

الفصل الثالث

جملة الصلة والرابط

1.3 جملة الصلة.

أولاً: مفهوم الصلة وتسميتها

الصلة: "وهي الجملة التي يفتقر إليها الاسم الموصول ليكتمل بها معناه"[1]، وهي مصطلح كوفي[2]، والحقيقة أنّ الصلة ما يفتقر إليه الموصول؛ لأنّ الموصول يحتاج إلى صلة ليؤدي وظيفة.

وأن مصطلح الصلة يبدو أنه لم يكن مستقرًا مطلع الدراسات النحوية، ذلك سيبويه الذي تردد استخدامه بين مفهومين أو تسميتين هما: الحشو والصلة، أما أكثر النحويين فيسميها صلة[3]، ولعل استخدام سيبويه لها حشوًا -أحيانًا- جاء من معنى أنها ليس لها أصلٌ وإنما هي زيادة يتم الاسم بها و يفهم معناه[4]، والمصطلح الذي استقر لدى النحاة بعد ذلك وأصبح مستقرًا في الاستخدام في كتب النحو اتفاقا هو مصطلح الصلة[5] .

---

(1) المعري، معجم المصطلحات النحوية، ص244.

(2) المرجع نفسه، ص244.

(3) النبالي، عبداللطيف مطيع، الصلة في الجملة العربية، ط1، 1428هـ-2007م، دار جرير، عمان، الأردن، ص17.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص41.

(5) النبالي، الصلة في الجملة العربية، ص18.

ثانياً: طبيعة جملة الصلة والعلاقة بين الصلة والموصول.

تحتمل جملة الصلة أنْ تكون جملة اسمية أو فعلية تتضمن ضميرًا رابطًا يخصّصها لهذه الوظيفة، أي وظيفة الصلة، فإذا انفصلت الصلة عن الموصول كانت جملة مستقلة[1].

وجملة الصلة ضربان: جملة اسمية، أو جملة فعلية وقد تأتي شبه جملة على أن الجملة هي الأصل[2]، والاسم الموصول والصلة مترابطان أما الموصول فمربوط بالصلة من جهة الاحتياج والصلة مربوطة بالموصول من جهة التبعية، وعدم الاستقلال عنه، ووسيلة الربط بينهما هو الضمير غالبًا[3].

ويحتاج الاسم الموصول بنوعيه إلى صلة ليكتمل بها معناه اسمًا مؤديًا معنىً، فالموصول بحذف الصلة مع عدم القرينة ناقص فمعنى الصلة يعيّن بأن الاسم لا يكون تاما في أصله وذاته، ثم يضم إليه ما يتممه ويجبر نقصه، فالصلة تكمل الموصول وتزيل إبهامه، ويسمى الموصول موصولا بالصلة غير مستقل بنفسه غير أنّ الصلة يمكن استقلالها بنفسها ويُحذف الموصول[4].

---

(1) ابن جني، كتاب البيان في شرح اللمع، ص591+592.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص179+180.

(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص92؛ النبالي، الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص481.

(4) المبرد، المقتضب، ج3، ص192؛ الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص92.

والموصول والصلة يقومان مقام الاسم الواحد، ففي قولك: الذي أحبه، ومَنْ أحبه، وما أحبه، جميعها بالمعنى نفسه أي المحبوب، وهذا يعني أن الموصول وحده لا يعوِّض عن الاسم ولا تتهيأ له وظائف العمدة أو الفضلة أو التابع إلا أن يكون مقترنًا بالصلة[1].

والضمير الرابط في جملة الصلة العائد على الموصول يقوم بدور الشارح له، فالموصول مربوط بالصلة احتياجًا لها، وإتماماً للنقص، وبالصلة يتعين معنى الموصول. أما الصلة فمربوطة بالموصول -كما سبق- بواسطة الضمير الرابط الذي يقيدها ويخصصها لتعيينه ورفع الإبهام عنه[2]. والأسماء الناقصة لا تتم إلا بصلاتها؛ لأنها وصلتها بمنزلة الاسم الواحد والاسم الواحد، لا يتم ببعض حروفه دون بعضها كما لا يعطي مفهوما ولا يحقق فائدة، فتلك الأسماء الموصولة لا تتم إلا بصلاتها، ولا تكون صلاتها إلا الجمل والظروف[3]. ومن هنا فإن العلاقة بين الموصول والصلة علاقة وثيقة كعلاقة الجزء بالكل إذ ليس للجزء أن يستقل عن أصله ولو حُذف.

ثالثاً: إعراب جملة الصلة.

أجمع النحاة على أن جملة الصلة ليس لها محل من الإعراب، سوى صلة -أل- أما (أل) فلعدم حلول الاسم المفرد محلها أي محل -أل- حيث إنها توصل بالجملة الفعلية ذات الفعل المضارع -غالبا- إما اختيارا أو اضطرارا.

(1) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص92؛ الأنباري، أسرار العربية، ص330.

(2) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص92؛ النبالي، الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص481.

(3) ابن جني، كتاب البيان في شرح اللمع، ص591.

أما صلة الموصولات الاسمية فلا محل لها، فعندما أنزل الموصول والصلة منزلة الاسم الواحد فلا يمكن لبعضه أن يعرب، كذلك الصلة دون الموصول[1].

رابعاً: ما يشترط في الجملة ليصح استعمالها صلة.

لا بدَّ للجملة حتى يصح استعمالها صلة للموصول من أن يتوفر فيها جملة من الخصائص والصفات، فلا يجوز أن تكون جملة الصلة مطلقة التكوين والتركيب والاستعمال، إذ تتقيد بتركيب نحوي خاص بل يجب أن تتقيد به، أما شروطه فهي:

1. أنّ جملة الصلة يتعين فيها أن تكون معلومة ومعهودة لدى السامع، باعتقاد المتكلم قبل أن يذكر الموصول، فأجدر بالمتكلم أن يعتقد في المخاطب أو السامع أنه يعلم بتحديد الموصول قبل ذكره للحكم الذي تضمنته الصلة، مع أن بعض النحويين ذهبوا إلى عدم وجوب كون الموصول معهود الصلة إلا إذا كان مُخبَرًا عنه؛ لأن الخبر عنه يوجب تعريفه[2]، وثمة موقع آخر لا يشترط فيه أن تكون الجملة معهودة ألا وهو مقام التهويل والتعظيم[3] وقد سبق ذكره.

---

(1) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج2، ص219.

(2) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص91.

(3) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت123هـ)، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني (ت792هـ)، شرح تلخيص المفتاح، الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني (ت739هـ)، تحقيق خليل إبراهيم خليل، (د.ط)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص586.

2. يتعين في الصلة أن تكون جملة؛ لأن الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل، أما أشبهها الصفات مع الفاعل والمصدر مع فاعله، كما جوّز قوم الوصل باسم الفعل[1]. كما زعم الكوفيون[2]، وتبعهم ابن مالك[3] بأنّ الموصول قد يتبع باسم معرفة بعده وبه يستغنى عن الصلة، وأنه يجوز الصلة بـ -مثل- باعتبارهم له ظرف[4]، مستشهدين بقول الشاعر (من الرجز):

حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْن مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحَمْلَجَيْنِ[5]

أما البصريون فجعلوا في البيت تقديرًا: أي عادا أو صارا[6].

3. يجب أن تكون الصلة جملة خبرية لوجوب كون مضمون الصلة حكمًا معلوم الحدوث والوقوع للمخاطب قبل الخطاب؛ لذا ينبغي بذلك وقوع جملة الصلة لئلا تكون إنشائية طلبية، لعدم معرفة مضمونها إلا بعد ذكرها وإيراد صيغتها[7].

وقد جوّز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو: الذي اضربْه والذي لا تضربْه. كما جوز المازني جملة الدعاء، إذا كانت بلفظ الخبر، نحو: الذي

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص91.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص297.

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص524.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص297.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص121.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص297.

(7) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص91.

يرحمه الله زيدًا[1]. وجوّز ابن هشام أن تكون الصلة مصدرة بـ -ليت- أو -لعل-[2] نحو قول الشاعر (من الطويل):

وَإِنِّـي لِـرَامٍ نَظْـرَةً قِبَـلَ الَّتِـي لَعَلِّـيْ وَإِنْ شـطت نواهـا أَزُوْرُهَـا[3]

أما جملة التعجب فإذا قيل فيها إنشائية لا يوصل بها، أما إذا كانت خبرية ففيها قولان: أحدهما الجواز وعليه ابن خروف نحو: جاء الذي ما أحسنه، أما الوجه الثاني المنع؛ لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب، والصلة من طبيعتها موضّحة للموصول[4].

والواقع مَنْعُ جملة الأمر والنهي لأن تكون صلة؛ لأنها ليست معهودة إذ لا يفهم معناها و فحواها إلا بعد لفظها. أما التعجبية فلا يجوز وقوعها صلة إذ لا تذكر في كتب النحو و البلاغة إلا إنشائية غير طلبية بالاتفاق، ففهمها مرتبط بعقب لفظها.

ويمكن التنبيه إلى أن جملة الصلة قد تقع قسمية[5]، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[6] والتقدير: لمن والله ليبطئنَّ، مع أن بعض النحويين قد

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص295.
(2) المرجع نفسه، ج1، ص295.
(3) البيت للفرزدق، البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص444. وردت لراجٍ بدلاً من -لرامٍ- والبيت ليس في ديوانه.
(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص296.
(5) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص92.
(6) سورة النساء، الآية72.

منعوا هذا التأويل[1]. ولعل هذا لا يأتي بلفظٍ صراحة؛ لذا لجأ النحاة إلى التأويل، فليس من شاهد ملفوظ جاءت فيه جملة الصلة بقسم، ففيه ضعف.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إنَّ جملة الصلة لا تكون إلا خبرية محتملة للصدق والكذب، فتأتي اسمية وفعلية وظرفية وشبه جملة من الجار والمجرور ولكن يشترط في جملتي الظرف والجار والمجرور أن تكونا تامتين[2]، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿**وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ**﴾[3].

4. أن تشتمل جملة الصلة على عائد يربطها بالموصول؛ لذا منع قوم مجيء جملة التعجب والقسم أن تأتي صلة للموصول؛ لخلو الجملتين من الضمير[4]، إلا أن ابن الصائغ قد أجاز خلوها من الضمير إذا عُطف عليها بالفاء جملة متضمنة ومشتملة على الضمير لارتباط؛ كلتا الجملتين من خلال الفاء وتحويلهما جملة واحدة مثاله الذي يطير الذباب فيغضب زيد.

ومنع الكوفيون الجمع بين جملتين وقعتا بالصلة إذا لم يفصل بينهما، نحو: أنا الذي قمت وخرجت، فلا يجوز أن تقول خرج بإسنادها لضمير الغائب، أما البصريون فقد أجازوا ذلك.

---

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص92.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص195.

(3) سورة الأنبياء، الآية19.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص296-299.

5. يشترط في جملة الصلة أن تكون مسبوقة بكلام فلا يجوز قولك: الذي حتى أبوه قائم؛ لأن حتى لا بد لها من أن يسبقها أو يتقدمها كلام يكون غايةً لها.

6. أن تتأخر جملة الصلة وجوبًا عن الموصول، فلا يجوز تقديمها أو تقديم شيء منها على الموصول، إلا إذا كان بعض مكملاتها شبه جملة ففي تقديمه خلاف(1).

7. أن تقع جملة الصلة بعد الموصول مباشرة، فلا يفصل بينهما بفاصل أجنبي كما لا يفصل بين أجزاء الجملة بفاصل أجنبي إلا ما شذّ(2).

8. أن تشتمل جملة الصلة على ضمير يربطها بالاسم الموصول يدعى العائد أو الرابط، ولا بدّ للضمير من مطابقة الاسم الخاص في اللفظ والمعنى، ومطابقة الموصول العام أو المشترك في اللفظ أو في المعنى مع أن مطابقته في اللفظ أكثر(3)، وفائدة هذا الرابط تتمثل بالعلاقة بين الصلة والموصول؛ لأن الجملة مستقلة لولا اشتمالها على الرابط(4).

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص226؛ الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص360

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص226.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص299.

(4) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص92.

خامساً: الفصل بين أبعاض الصلة.

لا يجوز أن يفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي؛ أي ما ليس من الصلة[1]؛ لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد[2]. وإن كان ثمّة فاصل فمقيد بشروط، هي:

1. أن يكون الفاصل جملة معترضة[3]، نحو قول الشاعر (من البسيط):

مَاذَا وَلاَ عَيبَ فِي المَقْدُوْرِ رُمْتُ أَمَا ... يَكْفِيْكَ بِالنُّجْحِ أَوْ خُسْرٌ وَتَضْلِيْلُ[4]

فالجملة المعترضة -ولا عيب في المقدور- قد فصلت بين الموصول، والصلة.

2. أن يكون الفاصل قسمًا[5]، نحو قول الشاعر (من الكامل):

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيْكَ تَعْرِفُ مَالِكًا ... وَالْحَقُ يَدْمَغُ تُرُّهَاتِ البَاطِلِ[6]

فقد فصل بالقسم الذي هو -وأبيك- إذ جاء بين الموصول والصلة؛ "لأن فيه تأكيدًا للصلة، حتى كأنه قال: ذاك الذي تعرف مالك حقًا"[7].

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص186.

(2) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص160.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص186.

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج1، ص166.

(5) المرجع نفسه،ج1، ص186.

(6) جرير، (33هـ-140هـ)، ديوانه، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، ط2، 1406هـ-1986م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص325.

(7) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص186.

3. يفصل بين أبعاض الصلة إذا قصد التبيين[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[2]، ففي قوله تعالى: ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ من تمام الصلة وكمالها لعطفها على جملة -كسبوا- أما الفاصل فهو ﴿جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ وهي جملة اسمية من مبتدأ وخبر[3].

4. يجوز الفصل بين أبعاض جملة الصلة بجملة الحال[4]. نحو قول الشاعر (من البسيط):

إنَّ الَّذِي وَهْوَ مثرٍ لاَ يجود حرٍ بِفَاقَـةٍ تَعْتَرِيْـهِ بَعْـدَ إِثْـرَاءِ

5. يجوز الفصل بجملة النداء في سياق الخطاب، نحو قول الشاعر (من الطويل):

وَأَنْتَ الَّذِي يَا سَعْدُ أَبْتَ بِمَشْهَدٍ كَـرِيْمٍ وَأَثْـوَابُ السِّيَادَةِ وَالحَمْـدِ[5]

أما الفصل بالنداء في غير صيغ الخطاب وسياقاته، فيعدُّ فصلاً أجنبيًا و لم يجز إلا في الضرورة وعليه ابن مالك[6]، كقول الشاعر (من الطويل):

تُعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُوْنُنِي لكـنْ مِثْـلَ مَـنْ يَـا ذِئْـبُ يَـصْطَحِبَانِ[7]

(1) المرجع نفسه، ج1، ص186.

(2) سورة يونس، الآية27.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص186.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص303.

(5) حسان بن ثابت، ديوانه، ص61.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص303.

(7) سبق ذكره ص124 من هذا الكتاب.

وقد شذّ الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي[1]، كقول الشاعر (من الوافر):

وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتَ إِلَيَّ فِيْهِ لِسَانِي مَعْشَرٌ عَنْهُمْ أَذُوْدُ

فقد فصل بـ -إلي- بين الصلة ومعمولها، لأن التقدير: من وضعت فيه لساني إلي. كما شذ من الموصولات الاسمية -أل-، إذ لا يجوز أن يفصل بين أبعاض صلتها ولو بأجنبي، كذلك الموصول الحرفي؛ لأن امتزاج كل واحد منهما بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته، ولأن -أل- تنتفي اسميته دون الصلة، أما الموصولات الحرفية فيستثنى منها -ما-، نحو: عجبت مما زيد يضرب، والعلة في ذلك أنها ليست عاملة[2].

سادساً: تقديم الصلة أو بعضها على الموصول

لا يجوز أن تتقدم الصلة ولا شيء من مكملاتها على الموصول، إلا أن يكون ظرفًا أو جارًا مع مجروره، فيجوز عندئذ التقديم إذا أمن اللبس، نحو: أمامنا الذي قرأته رسالة كريمة، والتقدير: الذي قرأته أمامنا رسالة كريمة[3].

وثمّة قول آخر بعدم جواز تقديم الصلة ولو بشيء منها؛ لأن الصلة كبعض الموصول، فلا يجوز سواء أكان ظرفًا أم غيره[4]، كما أن الصلة من الموصول بمنزلة أحد أحرف الكلمة الأصول كالدال من زيد، فكما لا يجوز

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص303.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص304.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص226؛ عباس، النحو الوافي، ج1، ص380.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص223.

تقديم الدال على الزاي في مثل هذا الاسم كذلك القول في تقديم شيء من الصلة على الموصول[1].

أما ما ظاهره تقديم الصلة على الموصول فهو مؤول[2]، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[3]، فظاهر قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ أن الهاء في كلمة –فيه– من صلة الزاهدين، فكأن القول من الزاهدين فيه[4]، ومثاله قول الشاعر (من الرجز):

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا تَمَعْدَدَا   كَانَ جَزَايَ بِالعَصَا أَنْ أُضْرَبَا[5]

وظاهر القول بالعصا أنه من صلة -أن- إلا أن تقديره وتأويله: أن أضربا بالعصا، وينبغي في ذلك أن يحمل على مراعاة إضمار فعل، فكأن القول: أعني فيه أو أعني بالعصا[6]، ولعل الرأي الثاني هو الأرجح إذ لا يتقدم بعض الاسم على بعضه وإلا أصبحنا أمام ما يسمى بالقلب المكاني الذي ليس هذا موضعه.

ويبدو لي أن التقديم لا يجوز؛ لأن ما جاء من شواهد فهي شواهد نثرية قليلة مصطنعة.

---

(1) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص592.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص187.

(3) سورة يوسف، الآية20.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص187.

(5) البيت للعجاج، ملحق ديوانه، ص395.

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص187.

وبناء على ما تقدم فإنّ الصلة لا تعمل شيئًا في الموصول، ولا في شيء قبله؛ لأنها -كما سبق- بمنزلة الجزء من الاسم الواحد، وبعض الاسم لا يعمل فيه أو فيما يتقدمه[1].

سابعاً: حذف جملة الصلة.

أولاً: إنّ الموصول لا يجوز أن تحذف صلته، إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه[2]، كقول الشاعر (من الرجز):

مِنَ اللَّواتِي وَالَّتِي واللاتي   يَزْعَمْنَ أَنّي كَبِرَتْ لِدَاتِي[3]

والتقدير: اللواتي يزعمن والتي زعمت فحذف ذلك لدلالة يزعمن عليه[4].

والقول في جواز حذف الصلة ضربان، أولاهما الجواز في الموصول الاسمي في غير -أل-[5]، ومثاله قول الشاعر (من مجزوء الكامل):

نَحنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو [م]   عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[6]

والتقدير: الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم[7] أو نحن الألى عرفوا بالشجاعة، ومثاله أيضاً (من الطويل):

---

(1) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص592 .

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص169.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص295.

(4) المرجع نفسه، ج2، ص169.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص306.

(6) الأبرص، عبيد، ديوانه، (د.ط)، دار صادر، بيروت، ص142.

(7) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص306.

أُصِيْبُ بِـهِ فَرعًـا سُـلَيْمٍ كِلاَهُمَـا   وَعَــزٌّ عَلَيْنَــا أَنْ يُـصَابَا وَعَــزَّ مَــا[1]

تقديره: "وعز ما أصيب به"[2]، ومثاله أيضًا (من الطويل):

وَعِنْدِي الَّذِي وَالْلاَتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ   عَلَيْـكَ فَـلاَ يَغْـرُرْكَ كَيْـدُ العَوَائِـدِ[3]

وتقديره: الذي عادك.

ثانياً: يجوز حذف الصلة إذا قصدت بذلك إبهامًا على السامع ليذهب بها الذهن والتفكير في كل مذهب، أو أن شئت أن تجعل الصلة لعظمتها ومهابتها لا تدخل في خبر البيان، ولا يحيط بها اللفظ أو السياق[4].

ومن الملاحظ أن جواز حذف الصلة قليل وإنْ دلت عليه صلة موصول آخر[5]. مع أنّ وجود القرينة اللفظية هي أقوى مما يسوّغ الحذف، لكن من غير أن يتعدد الموصول، ويشترط هنا أن لا يكون في الكلام ما يصلح صلة بعد المحذوف، ومثاله سؤالك: من رأيته في المكتبة؟ فيجاب عليه زيد الذي أو فاطمة التي[6]. فيتعين في الصلة المذكورة أن تكون صالحة لموصول دون الآخر فلا تصلح لكل موصول من تلك الموصولات المتقدمة المتعددة، نحو: زرت

---

(1) البيت للخنساء. السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص306.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص159.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، ص582.

(6) عباس، النحو الوافي، ج1، ص325.

الذي التي مرضت[1]. والتقدير: زرت الذي مرض والتي مرضتْ، ولعل ما يمنع ذلك الضمير العائد إذ لا يعود خبر المذكر على المؤنث -مثلاً-.

وقد تحذف الصلة من غير أن يشتمل الكلام على قرينة لفظية تدل عليها، وإنما تكون القرينة معنوية تفهم من خلال السياق[2] كقول الشاعر (من مجزوء الكامل):

نَحْنُ الأُلَى مَا جَمَعَ جُمُوْ [م] عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[3]

وقد لا يحتاج إلى صلة إذا كان الذي بمعنى الرجل، والتي تكون بمعنى المرأة، ولعل هذا كما وصف من غريب ما قيل[4]، وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر (من الوافر):

فَإِنَّ أَدْعُ الْلَوَاتِي مِنْ أُنَاسٍ أَضَاعُوْهُنَّ لاَ أَدْعُ الَّذِيْنَا[5]

فاللواتي والذين لا صلة لهما، والتقدير: فإن أدعُ النساء لا أدع الرجال. وحكى بعض النحاة إنها إذا كانت بمعنى الداهية لم يُحتج إلى صلة[6]. وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر (من الرجز):

بَعْدَ الْلَتَيَّا وَالْلَتَيَّا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ[7]

(1) المرجع نفسه، ج1، ص324.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص325.

(3) سبق ذكره في الصفحة السابقة.

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص524.

(5) الكميت بن زيد، ديوانه، ص466.

(6) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص524.

(7) العجاج، ديوانه، ص223.

أما في هذا الشاهد ففيه صلة محذوفة عند سيبويه، وذهب الفارسي إلى أن الصلة هي: إذا علتها أنفس تردت[1].

2.3 الرابط بين الصلة والموصول.

أولاً: العائد من الصلة إلى الموصول.

لا بدّ لجملة الصلة من رابط عائد؛ لأن -الذي- يصلح لأن يكون وصلةً لكل جملة خبرية، والجملة في نفسها تامة، فلا تصير الجملة تامة -للذي- أو كالجزء منه إلا بوساطة الضمير الذي يربط الجملة بالموصول[2].

وعندما كانت جميع الموصولات تفتقر إلى صلة متأخرة عنها تشتمل هذه الصلة على رابط يسمى العائد[3]. ويحتمل في الرابط أن يكون ضميرًا وهو الأغلب، ويشترط فيه مطابقة الموصول، في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع[4].

وقد يغني الاسم الظاهر عن الضمير العائد فيحل محل الضمير ويكون بمعنى الموصول، إلا أنه على قلة، كقول الشاعر (من الطويل):

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِيْ فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[5]

---

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص524.

(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص125.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص148.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص160.

(5) البيت لمجنون ليلى. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص523.

والتقدير: في رحمته أطمع.

ومن النحاة من لم يُجِز الربط بالظاهر، إذ لم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ، نحو: زيد قام أبو عمرو، وإن كانت كنية زيد أبا عمرو، والأجدر عدم جواز ذلك بالصلة[1] فالعلة علة قياس كما يبدو.

لكنّ أبا حيان الأندلسي قد أجاز الربط بالظاهر لحذف الضمير وإقامة الظاهر مقامه حملا على المسموع وإن قلّ[2]، فالذي حمله على ذلك علة السماع. فمن شواهده قول الشاعر (من الطويل):

سُعَادُ الَّتِيْ أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادِ وَإعراضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادا[3]

وقد خلف الاسم الظاهر الضمير في هذا السياق.

ومن خلال ما سبق تكمن أهمية الضمير الرابط؛ لأنه عنصر مهم في الجملة، يمثل الموصول في جملة الصلة، وبه تتعلق وترتبط الصلة بالموصول، وتؤدي وظيفتها من خلاله، فإن لم يذكر الموصول في الصلة بقي الحكم أجنبيا عنه؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها لولا اشتمالها على الرابط؛ ولأن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول؛ لأنه إما محكوم عليه هو أو سببه أو محكوم به أو سببه، فإن لم يذكر هو لابد من ذكر نائبه بتعلق الحكم بالموصول، لتعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد إليه[4]، أو ما يحل مكانه كالاسم الظاهر كما أجازه بعض النحاة.

---

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص523.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص523.

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص360.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص92؛ النبالي، الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص483.

ثانياً: حذف العائد.

لقد ارتبط حذف العائد بجملة الصلة واشتهر وذاع عند النحاة جواز حذف الضمير من جملة الصلة، طلبًا للتخفيف، نظرًا لطول مكونات جملة الصلة مع الموصول، وكثرة تلك المكونات، إذ يقول المبرِّد في صدد هذا: "إنّ أربعة أشياء صارت شيئًا واحدًا وهي: الذي والفعل والفاعل والمفعول به، فخفف منها" وما ينطبق على الذي يقع على الموصولات جميعها، لذا كان الإيثار بالتخفيف بحذف أحد هذه المكونات الأربعة، وكان الضمير أولى بالحذف تخفيفًا، كما يؤكد المبرد في قوله إن الموصول هو الذي يقع عليه المعنى وما يليه يوضحه[1].

ولكن لا يمكن الإغفال عن أنّ العائد عند النحاة قد رأوا فيه وجوب الذِّكْر، فلا يجوز حذفه من الجملة إلا عند فهم المعنى ووضوحه وأمن اللبس[2]؛ لأنه مما يوجب عودة الضمير من الصلة إلى الموصول؛ ولأن العائد يعلقها بالموصول ويتممه بها[3].

وهناك مجموعة من الحالات التي يجوز فيها حذف العائد -أحياناً-:

1. يحذف العائد إنْ صلح الباقي بعد حذفه، كأن يكون الباقي بعد حذفه جملة أو شبه جملة، لأنه لا يدرى أكان هنالك حذف أم لا، لعدم وجود ما يدل عليه[4].

---

(1) المبرد، المقتضب، ج1، ص157.

(2) النبالي، الصلة في الجملة العربية، ص25.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص327-328.

(4) الأشموني، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص155-156.

2. يجوز حذف الضمير العائد على الموصول إن لم يكن بحذفه التباس[1] كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾[2]، أي خلقته.

3. ألاّ يكون الضمير العائد معطوفًا عليه، نحو: جاء الذي هو ومحمد قائمان، وعليه البصريون مع إجازة الفراء وابن السراج للحذف في مثل هذا.

4. ألا يكون الضمير العائد معطوفًا، نحو: جاء الذي وزيد وهو فاضلان.

5. ألا يكون العائد بعد لولا، نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتك[3].

ثالثاً: حال الضمير العائد.

أما الضمير العائد فيحتمل فيه أن يكون منصوبًا، أو مرفوعًا، أو مجرورًا، ولكن لكل منهما خصائصه من حيث الحذف أو عدمه.

أولاً: الضمير المنصوب:

إذا كان الرابط ضميرًا منصوبًا فإنه لم يجز حذفه إلا بشروط خاصة هي:

1. أن يكون ضميرًا متصلاً ناصبه فعلٌ تام[4]، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[5] أي ما تسرّونه و ما تعلنونه، ومثاله أيضاً قول الشاعر يصف مدينته قائلاً (من الوافر):

---

(1) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص108+109.

(2) سورة المدثر، الآية11.

(3) الأشموني، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص156.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص153؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص309.

(5) سورة التغابن، الآية4.

بِهَا مَا شِئْتَ مِنْ دِيْنٍ وَدُنْيَا وَجِيْرَانٍ تَنَاهَوْا فِي الكَمَالِ[1]

وتقديره: ما شئته.

ومنه آخر (من الطويل):

وَمَنْ يُنْفِقِ السَّاعَاتِ فِي جَمْعِ مَالِهِ مَخَافَةَ فَقْرٍ فَالَّذِيْ فَعَلَ الفَقْرُ[2]

2. أما الحالة الثانية التي يجوز فيها حذف الضمير المتصل المنصوب أن يكون ناصبه وصفاً تاماً على أن يكون الوصف لغير صفة -أل-[3] كقول الشاعر (من البسيط):

مَا اللهُ مُوْلِيْكَ فَضْلاً فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرٌ[4]

وتقديره: الذي الله موليكه فضلا.

3. ومن شروط جواز حذفه أيضاً، أن يأتي في سياق التوكيد نحو: جاء الذي رأيته هو وزيد، والعطف عليه نحو: جاء الذي هو وزيد منطلقان. إلا أنّ في ذلك خلافًا، فقد أجازه الأخفش والكسائي ومنعه ابن السراج والمغاربة أكثرهم، واتفقوا على مجيء الحال منه متأخرة عنه نحو: هذه التي عانقت مجردة، أي عانقتها مجردة، أما إذا كانت الحال متقدمة، نحو: هذه التي مجردة عانقت، ففيها خلاف أجازها ثعلب ومنعها ابن هشام[5].

---

(1) عباس، النحو الوافي، ج1، ص329.

(2) المتنبي، أبو الطيب، أحمد بن الحسين، ديوانه، بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح ديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، (د.ط)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج1، ص150.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص397.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص156+157.

(5) المرجع نفسه.

وقد شذّ حذف الضمير المتصل المنصوب في غير اتصاله بالفعل التام أو الوصف التام. إذْ شذّ عنه قول الشاعر (من الطويل):

أَخٌ مُخْلِصٌ وَاقٍ صَبُوْرٌ مُحَافِظٌ   عَلى الوُدِّ وَالعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ

والتقدير: كانه مالك[1]، ووجه الشذوذ حذف الضمير المتصل المنصوب مع أنه اتصل بفعل ناقص، لذا شذ حذفه. وما تقدم جميعه في الضمير المتصل غير المنفصل.

أما الضمير العائد المنفصل المنصوب فلا يجوز حذفه[2]، نحو الذي جاء إيّاه أكرمت.

الجواز في حذف الضمير المنصوب المتصل:

الجواب عليه أن الاسم الموصول والفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة شيء واحد طلبًا للتخفيف، كان حذف الضمير المفعول أولى؛ لأنّ المفعول فضلة فكان أولى بالحذف[3].

وقد حسن حذف الضمير في جملة الصلة؛ لأنّ الموصول ليس له أن يستغني عن جملة الصلة، وهذا مما يؤكد أن الصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة؛ لذا حسن الحذف[4]. أما المنفصل فقد يكون عدم حذفه لحكم التركيب النحوي للجملة إذ فيه ما يقتضي الوجوب من حيث التقديم، نحو قوله تعالى:

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص158.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص42.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص328.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص118.

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]؛ فلعلَّة التقديم قد مُنِع حذفه، كما أن الحذف مقيد بالاتصال.

ثانياً: الضمير المرفوع.

أما الضمير المرفوع فيأتي مبتدأ أو غيره، أما إذا وقع مبتدأ فإنه يعطف عليه نحو: جاء الذي هو وزيد فاضلان، أو يعطف على غيره نحو: جاء الذي هو وزيد منطلقان، فإن عطف عليه لا يجوز حذفه، أما إذا كان معطوفًا عليه غيره، فإما أن يصلح ما بعده صلة أم لا، فإذا صلح يمكن حذفه، وإذا لم يصلح ما بعده أن يقع صلة فأما أن يكون صدرًا للكلام، نحو جاءني من القوم أيهم أفضل، أم لا، نحو: جاء الذي زيد و هو منطلقان، فإذا وقع صدرًا جاز حذفه مطلقًا، وإذا لم يقع صدرًا فلا يجوز[2].

أما غير المبتدأ فيقصد به أن يقع فاعلاً أو نائبًا أو خبرًا لمبتدأ أو لناسخ فلم يجز حذفه، وشرطه أن يكون معطوفاً على غيره، نحو: جاء الذي زيد وهو منطلقان. كذلك لا يجوز إذا كان معطوفاً عليه غيره، نحو: جاء الذي هو وزيد فاضلان، كما لا يجوز حذفه إذا جاء بعد حرف نفي. نحو: جاء الذي ما هو قائم. أو إذا جاء بعد أداة حصر، نحو: جاء الذي ما في الدار إلا هو، أيضًا إذا كان خبره جملة نحو: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ﴾[3] أو ظرفًا أو مجرورًا، نحو: جاء الذي هو في الدار؛ لأنه لو حذف لم يُدرَ أحذف من الكلام شيء أم لا، مع أن ما جاء بعده من جملة أو ظرف صالح لأن يأتي بحذف الضمير،

---

(1) سورة الفاتحة، الآية 5.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص42.

(3) سورة الماعون، الآية 6.

فبوجوده تطول الصلة؛ لذا يجوز فيه الحذف، لئلا تطول الصلة[1] في غير المواطن سابقة الذكر، ومن شواهد حذفه اختصارًا وتخفيفًا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾[2]، بخلاف إذا لم تطُل الصلة فلا يحذف، فينبغي ذكره[3] نحو: جاء الذي هو فاضل.

لِمَ لَمْ يجُز حذف الفاعل و نحوه سوى المبتدأ؟

لا يجوز حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل، أما حذف المفعول فوجه جوازه أن الفعل قد يقع مكتفيًا بالفاعل ولا مفعولاً فيه، كالأفعال اللازمة التي تكتفي بفاعلها ويتم المعنى، والضمير يحذف غالبًا في التركيب خاصةً إذا وقع مفعولاً به في جملة الصلة لطول الجملة[4].

ثالثاً: الضمير المجرور.

أما إذا كان الضمير العائد مجرورًا فيجوز حذفه مقيدًا بشروط:

1. إذا كان مجرورًا بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا ومعنى[5]، نحو قوله تعالى:﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[6]، وتقديره ما أنت قاضيه.
2. أن يكون العائد مجرورًا بحرف جر الموصول معنى ومتعلقًا[7]، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[8] وتقديره: مما تشربون منه[9].

---

(1) أبو حيان، كتاب المطالع السعيدة، ص226.

(2) سورة الزخرف، الآية84.

(3) أبو حيان، كتاب المطالع السعيدة، ص246.

(4) الغول، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، (د.ط)، الدار المصرية اللبنانية، ص320.

(5) السيوطي، كتاب شرح للمطالع السعيدة، ص245.

(6) سورة طه، الآية72.

(7) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص157.

(8) سورة المؤمنون، الآية33.

(9) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص157.

3. أن يكون العائد مجرورًا بحرف جر الموصوف بالموصول، فيمثله لفظًا ومعنى ومتعلقًا، نحو: مررت بالرجل الذي مررت: تقديره مررت به[1].

أما إذا كان الضمير مجرورًا بالإضافة إلى ما ليس بصفة، نحو: جاء الذي عمله حسن، أو جر بإضافة صفة غير ناصبة، نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس، أو جرًّا معاً بغير حرف، نحو قولك: جاء غلام الذي أنا غلامه، أو لم يجر الموصول أصلاً، نحو: جاء الذي مررت به، أو إن كان الموصول مجرورًا بها لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ، نحو: أقمت بالدار الذي أقمتَ به، أو إذا جر الموصول بما لا يماثل ما جر به العائد لفظًا لا معنى، نحو: مررت بالذي مررت به على زيد. أو لفظًا ومعنى لا متعلقًا، نحو: مررت بالذي فرحتُ به، ففي هذه الأحوال لا يجوز أن يحذف العائد المجرور[2].

ويمكن التنبيه إلى أن جمهور النحاة قد ذهبوا إلى عدم جواز حذف العائد من صلة -أل-، نحو: الضاربها زيد هند[3]، فلا يجوز حذف العائد من صلة الألف واللام ألبتة وإنْ كان الضمير منصوبًا[4].

هل للصلة أن تخلو من الموصول؟

ذهب الفارسي إلى جواز خلو الصلة من الضمير العائد على الموصول، إذا عطف على جملة الصلة بالفاء جملة مشتملة على ضمير الموصول، نحو: "الذي يطير الذباب فيغضب زيد" وعند ذلك يكون الاسم الظاهر بدلاً من الضمير المستتر العائد على الموصول[5].

---

(1) أبو حيان، كتاب شرح المطالع السعيدة، ص245.

(2) أبو حيان، كتاب شرح المطالع السعيدة، ص246.

(3) المرجع نفسه، ص245.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص159.

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص523.

3.3 النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. يأتي الاسم -هذا- اسمًا موصولاً تصريحًا بلفظ اسم الإشارة والذي يميز هو السياق.
2. إنّ الإعراب والبناء سواءٌ في السبق؛ لأن العرب تكلّمت بهما في أول وضع الكلام.
3. إنّ مما أدى إلى بناء الموصولات أنها جاءت على ألفاظ مختلفة، فأغنى اختلاف صيغها عن اختلاف إعرابها؛ ولأنها أيضاً أشبهت الحروف من حيث إنها تحتاج إلى ما يفسِّرها.
4. لا يأتي في كلام العرب اسم مبني على حرف واحد ما لم يكن ضميرًا متصلاً.
5. إن (الذي) و(التي) يعدّان كالأصل لغيرهما من الموصولات الخاصة.
6. إنّ الألف واللام في (الذي) و(التي) زائدة ملزمة للاسم، ووجه إلزامها حتى لا يتوهم لو نزعت أنها للتعريف وإنما لإفادة تحسين اللفظ.
7. إن جميع الموصولات توصف بها المعارف سواء الخاصة منها أم العامة سوى (ما) و(مَنْ).
8. تتعدد الصور اللفظية للموصولات الخاصة أحياناً بتعدد اللهجات مع الاحتفاظ بالدلالة.
9. إنّ اللهجات الواردة في الموصولات الخاصة هي خاصة بالشعر دون النثر.
10. إنّ للموصولات طريقة خاصة في التصغير ليست لغيرها من الأسماء سوى أسماء الإشارة.

11. إنّ ما يبيّن دلالة الموصول المشترك هو ما يعود إليه من ضمير أو قرينة تدل عليه.
12. إنَّ -أل- الداخلة على أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين هي موصولة.
13. يجب بناء (أي) الموصولة عندما تكون مضافة ويحذف صدر صلتها وهو الضمير العائد عليها.
14. لا بدَّ لـ -ذا- حتى يكون اسمًا موصولاً من أن يتوفر فيه شروط عدة.
15. إنّ (ما) الموصولة قد تستخدم للعاقل دون شروط.
16. إنّ (ما) و(من) الموصولتين أوغل في شبه الحرف من غيرهما من الموصولات.
17. جواز اعتبار (ما) لأكثر من وجه في التركيب نفسه.
18. إنَّ (مَنْ) الموصولة يجوز أن يستغنى بها عن تعداد الأسماء الموصولة جميعها، إذ تتضمن أي معنى من معاني الموصولات الأخرى.
19. الصلة مِنَ الموصول كالعجز من الاسم المركب.
20. إن الضمير العائد من جملة الصلة على الموصول يمثّل الموصول نفسه في جملة الصلة.
21. قد يغني الاسم الظاهر عن الضمير العائد في جملة الصلة.
22. لا يجوز أن يحذف الضمير العائد إلا بشروط سواء أكان منصوبًا أم مرفوعًا أو مجرورًا.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأبرص، عبيد. (د.ت). **ديوانه**، (د.ط)، دار صادر، بيروت.

الأخطل، غياث بن غوث. (1986م). **ديوانه**، شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له مهدي محمد ناصر الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ). (2005م). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاق، محمد محي الدين عبدالحميد، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت686هـ). (2007م). **شرح كافية ابن الحاجب**، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ). (1998م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسن الباقولي، (ت543هـ). (2007م). **كتاب شرح اللمع في النحو لأبي عثمان بن جني**، دراسة وتحقيق محمد خليل مراد الحربي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأعشى الكبير، ميمون بن قيس. (1987م). **ديوانه**، شرحه وقد له محمد مهدي ناصر المدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأفغاني، سعيد. (1981م). **الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها**، (د.ط)، دار الفكر.

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت513-577هـ). (1995م). **كتاب أسرار العربية**، تحقيق فخر صالح قدارة، (د.ط)، دار الجليل، بيروت، لبنان.

أنيس، إبراهيم. (1973). **في اللهجات العربية**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

الأيوبي، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي، الشهير بصاحب حماة، (ت732هـ). (2000م). **كتاب الكنّاش في فني النحو والصرف**، ط2، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

بشار بن برد. (د.ت). **ديوانه**، شرح ورتب قوافيه وقدم له محمد مهدي ناصر الدين، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

البصروي، علي بن خليل بن أحمد بن سالم علاء الدين، (ت950هـ). (2000م). **شرح قواعد البصروية في النحو**، دراسة وتحقيق عزام عمر الشجراوي، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، دار البشير، عمان، الأردن.

عبدالقادر بن عمر البغدادي. (1998م). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

جاد الكريم، عبدالله أحمد. (2001م). **التوهم عند النحاة**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1.

جرير، ابن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع. (33هـ-140هـ). (1986م). **ديوانه**، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

جرير، ابن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع. (33هـ-140هـ). (1995م). **ديوانه**، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، ط2، الشركة العالمية للكتب.

جميل العذري. جميل بثينة، جميل بن عبدالله بن معمر. (1987م). **ديوانه**، شرحه وكتب هوامشه وصنّف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

جنهويتشي، هدى. (د.ت). (1993م). **الأخفش الأوسط عن سيبويه**، د.ط، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع.

ابن جنى، أبو الفتح عثمان (ت392هـ). (1985م). **سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ). (1998م). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، دراسة وتحقيق محمد عبدالقادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (2002م). **البيان في شرح اللمع**، إملاء الشريف عمر ابن إبراهيم الكوفي، تحقيق علاء الدين حمويّة، ط1، دار عمار.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (570-646هـ). **كتاب الكافية في النحو**، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

حسان بن ثابت. (1991م). **ديوانه**، تحقيق بدر الدين حاضري محمد حمامي، ط1، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

حسان بن ثابت. (1993م). **ديوانه**، تحقيق سيد حنفي حسنين، د.ط، دار المعارف.

حسانين، فتحي علي. (1991م). **الشواهد النحوية في شعر الفرزدق**، ط1، مطبعة الأماني، بدران شبرا، مصر.

الحموز، عبدالفتاح أحمد. (1984م). **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرشد.

الحيدرة، علي بن سليمان اليمني. (ت599هـ). (2002م). **كشف المشكل في النحو**، دراسة وتحقق هادي عطية مطر الهلالي، ط1، دار عمار، عمان، ساحة الجامع الحسيني.

أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي. (ت745هـ). (2001م). **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وشارك

في تحقيق زكريا عبدالمجيد، وأحمد النجولي الجمل، وقرظه عبدالحي البرماوي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1984م). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، ط1.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1995م). **النهر الماد من البحر المحيط**، تحقيق عمر الأسعد، (د.ط)، دار الجليل، بيروت.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد. (1990م). **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة.

الخويسكي، زين كامل. (1996م). **ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف**، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية.

الدجني، عبدالفتاح. (د.ت). **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، (د.ط)، وكالة المطبوعات، شارع فهد، العالم، الكويت.

دريد بن الصمّة الجشمي. (1981م). **ديوانه**، قدّم له وجمع وتحقيق وشرح محمد خير البقابي، ط1، دار قتيبة.

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت123هـ). (د.ت). **حاشية الدسوقي على مختصر السعد**، الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني (ت792هـ)، تحقيق خليل إبراهيم خليل، (د.ط)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الدمينة، أبو السري عبدالله التميمي الخثعي. (1379هـ). **ديوانه**، صنعة أبي العباس ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاج، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر.

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، (763-827هـ). (1983م). **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، (1362-1424م)، تحقيق محمد بن عبدالرحمن بن محمد المقدر، ط1.

الراجحي، عبده. (1999م). **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ط1، مكتبة المعارف، الرياض.

الرعيني، محمد بن محمد، الشهير بالحطاب. (1990م). **الكواكب الدرية على متممة الأجرومية**، شرح محمد بن أحمد ابن عبدالباري الأهدل، تأليف عبدالله بن يحيى الشعبي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد. (2001م). **المفصل في صنعة الإعراب**، حققه وعلّق عليه محمد محمد عبدالمقصود وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم فهمي حجازي، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

الساقي، فاضل مصطفى. (1977م). **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، تقديم تمام حسان، (د.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السامرائي، إبراهيم. (1995م). **النحو العربي في مواجهة العصر**، (د.ط)، دار الجليل، بيروت.

السامرائي، فاضل صالح. (1987م). **معاني النحو**، (د.ط)، جامعة بغداد، بيت الحكمة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت316هـ). (1988م). **الأصول في النحو**، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (2009م). **الكتاب**، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، (د.ط)، دار الجليل، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (2000م). **الكتاب**، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ). (2007م). **الأشباه والنظائر في النحو**، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ). (1980م). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عبدالعال سالم مكرم، (د.ط)، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. (1977م). **كتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، تحقيق نبهان ياسين حسين، (د.ط)، دار الرسالة، بغداد.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. (2007م). **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (د.ط).

الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، (562هـ-654هـ). (1994م). **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، درسه وحققه، تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين. (1999م). **الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الصبان، محمد علي. (1997م). **حاشية محمد علي الصبان على شرح محمد علي الأشموني لألفية ابن مالك**، تحقيق مصطفى حسين أحمد، (د.ط)، دار الفكر.

الصغير، محمد أحمد. (1999م). **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، ط1، 1999م، دار الفكر.

عباس، حسن. (2007م). **النحو الوافي**، مكتبة المحمدي، بيروت، لبنان، ط1.

عباس، فضل حسن. (2007م). **البلاغة فنونها وأفنانها**، ط11، دار الفرقان، العبدلي

عبدالتواب، رمضان. (1999م). **فصول في فقه اللغة العربية**، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة.

العجاج، عبدالله بن رؤبة التميمي. (1997م). **ديوانه، رواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي**، قدّم له وحققه سعدي ضناوي، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت669هـ). (1997م). **المقرب**، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، (د.ط).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1991م). **شرح جمل الزجاجي**، الشرح الكبير، تحقيق صاحب أبو جناح.

عضيمة، محمد عبدالخالق. (2004م). **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، د.ط، دار الحديث، القاهرة.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (538-616هـ). (2000م). **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ). (2005م). **التبيان في إعراب القرآن**، حُقِقَ بإشراف مكتب البحوث والدراسات، (د.ط)، دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين. (1996م). **إعراب القراءات الشاذة**، تحقيق ودراسة محمد السيد أحمد عزّوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، م2، ص248؛ العكبري، التبيان.

علوش، جميل. (1997م). **الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي**، ط1، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. (ت855هـ). (2005م). **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: محمد باسم عيون السود، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الغلاييني، الشيخ مصطفى. (2005م). جامع الدروس العربية، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة.

الغول، أحمد. (د.ت). **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، (د.ط)، الدار المصرية اللبنانية.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (ت377هـ). (2001م). **الحجة للقراء السبعة**، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية.

الفارسي، أبو علي. (د.ت). **المسائل الحلبيات**، تقديم وتحقيق حسن هنداوي، (د.ط)، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (1986م). **المسائل العضديات**، تحقيق شيخ الراشد، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية.

الفارسي، أبو علي، (288هـ-377هـ). (1980م). **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، (د.ط)، مطبعة العاني، بغداد.

الفرزدق، همام بن غالب. (1995م). **ديوانه**، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحناوي، ط2، الشركة العالمية للكتب، بيروت.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت355هـ-437هـ). (1987م). **كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق محمد محي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.

كثير عزة، أبو صخر عبدالرحمن بن الأسود بن عامر (ت45-105هـ). (1996م). **ديوانه**، شرح وتحقيق رحاب عكاوي، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

الكميت بن زيد الأسدي. (2000م). **ديوانه**، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.

اللبدي، محمد سمير نجيب. (1985م). **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.

ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطّائي الجياني الأندلسي. (ت672هـ). (2001م). **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، طارق فتحي السيد، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن مالك محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي. (ت672هـ). (1991م). **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، ضبط نصّه على شروح الألفية خالد بن رشيد، (د.ط)، دار الرشيد.

المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد (210-285هـ). (1399هـ). **كتاب المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (210-285هـ). (1986م). **الكامل**، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه محمد أحمد الدالي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المتنبي، أبو الطيب، أحمد بن الحسين. (د.ت). **ديوانه**، بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح ديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، (د.ط)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي. (ولد 245هـ). (1428هـ). **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق جمال الدين محمد شرف، ط1، ، دار الصحابة للتراث، طنطا.

مجنون ليلى، قيس بن الملوح. (1992م). **ديوانه**، شرح يوسف فرحات، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

المعري، شوقي. (1996م). **معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس عربي-عربي**، مكتبة لبنان، ناشرون.

ابن معطٍ، زين الدين أبو الحسن يحيى. (1985م). **شرح ألفية ابن معطٍ**، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي، (د.ط)، مكتبة الخريجي.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري. (1990م). **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.

النبالي، عبداللطيف مطيع الشاذلي. (2007م). **الصلة في الجملة العربية**، ط1، دار جرير، عمان، الأردن.

أبو نواس، الحسن بن الهانئ. (1992م). **المقتضب**، تحقيق بدر الدين حاضري حماسي، ط1، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

ابن هشام أبو محمد عبدالله بن جمال بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري. (ت761هـ). (1995م). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن هشام أبو محمد عبدا لله جمال الدين الأنـصاري. (2006م). **شرح شذور الـذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق الفاخوري بمؤازرة وفـاء البـاني و ربيـع الحـوني، (د.ط)، بيروت.

ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف بـن أحمـد بـن عبـدالله الأنـصاري. (1985م). **شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلـسي**، تحقيـق صـلاح رواي، ط2، ج1.

ابن هشام أبو محمد عبدالله جمـال الـدين بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـدالله الأنـصاري. (2005م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حققه وفـصله وضـبط غرائبـه محمد محي الدين عبدالحميد، (د.ط).

الهذلي، أبو ذؤيب عمر بن معمر. (1998م). **ديوانه**، شرحه وقدّم لـه ووضـع فهارسـه سوهام المصري، عني بمراجعه ياسين الأيوبي، ط1، المكتب الإسلامي.

ابن يعيش، موفق الدين بن علي (ت643هـ). (د.س). **شرح المفصل**، تحقيق أحمد السيد أحمـد، مراجعـة إسماعيـل عبـدالجواد عبـدالغني، (د.ط)، المكتبـة التوفيقيـة، القاهرة، مصر.

يوسف، مجدي إبراهيم. (2000م). **شواهد الشعراء المخضرمين في التراث النحوي توثيق ودراسة**، إشراف محمود فهمي حجازي، (د.ط)، دار الكتب المصرية، القاهرة، دار الكتب اللبناني، بيروت.

ملحق (أ)

قائمة الآيـــات القرآنيـــة الكريمـــــة

الرقم	الآيـــة	الســورة	رقم الآية	الصفحة الواردة فيها الآية
1	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾	الفاتحة	7	64+32
2	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	الفاتحة	5	166
3	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾	البقرة	85	12
4	﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾	البقرة	17	36
5	﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾	البقرة	226	65
6	﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾	البقرة	255	105
7	﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾	البقرة	219	108
8	﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾	البقرة	245	109
9	﴿وَاللّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾	البقرة	72	121
10	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾	البقرة	173	121
11	﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾	البقرة	26	12
12	﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللّهَ يَعْلَمُهُ﴾	البقرة	270	123
13	﴿وَمَا أَنفَقْتُم﴾	البقرة	270	124
14	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾	البقرة	8	127
15	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُوْلَـئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلاَّ خَآئِفِينَ﴾	البقرة	114	129

129	81	البقرة	﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	16
129	200	البقرة	﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾	17
130	81	البقرة	﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾	18
119	35	آل عمران	﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾	19
123	92	آل عمران	﴿حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾	20
129	152	آل عمران	﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾	21
130	97	آل عمران	﴿وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً﴾	22
39+23	5	النساء	﴿وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾	23
54	16	النساء	﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمَا إِنَّ اللّهَ كَانَ تَوَّاباً رَّحِيماً﴾	24
75	15	النساء	﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ﴾	25
77	23	النساء	﴿اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾	26
77	15	النساء	﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾	27
119+117	3	النساء	﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾	28
150	72	النساء	﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾	29
62	90	الأنعام	﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللّهُ﴾	30
60	194	الأعراف	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾	31
141	49	التوبة	﴿وِمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلاَ تَفْتِنِّي﴾	32
124	42	يونس	﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾	33
124	40	يونس	﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِ﴾	34

35	﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾	يونس	27	154
36	﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾	يونس	27	154
37	﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾	يونس	27	154
38	﴿وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ﴾	هود	79	121
39	﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾	يوسف	32	139
40	﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾	يوسف	32	139
41	﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	يوسف	20	156
42	﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾	الرعد	10	131
43	﴿مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾	الرعد	10	131
44	﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	الحجر	94	120
45	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾	النحل	24	104
46	﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾	النحل	30	108
47	﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾	النحل	96	118
48	﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾	النحل	17	126
49	﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا﴾	النحل	92	142
50	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾	الإسراء	57	96
51	﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾	مريم	69	+97+95 101
52	﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	مريم	69	100
53	﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾	طه	17	12
54	﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾	طه	69	117

55	﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾	طه	78	138
56	﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾	طه	72	167
57	﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾	الأنبياء	19	151
58	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾	الحج	18	126
59	﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾	المؤمنون	4	60
60	﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾	المؤمنون	67	70
61	﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾	المؤمنون	33	167
62	﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾	النور	45	126
63	﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾	الشعراء	19	141
64	﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾	النمل	52	14
65	﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾	النمل	91	37
66	﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾	العنكبوت	46	42
67	﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾	العنكبوت	42	122
68	﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾	الأحزاب	31	127
69	﴿اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ﴾	الأحزاب	4	73
70	﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ﴾	الأحزاب	69	141
71	﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾	الصافات	164	131
72	﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾	الزمر	33	38

73	﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾	غافر	60	140
74	﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾	غافر	60	140
75	﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾	فصلت	30	141
76	﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾	فصّلت	29	55
77	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾	الزخرف	84	167
78	﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	الأحقاف	5	125
79	﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾	ق	33	123
80	﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾	النجم	54	138
81	﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾	النجم	16	138
82	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾	الرحمن	26	126
83	﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	الرحمن	29	131
84	﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	الحشر	1	118
85	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	الصف	2	43
86	﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا﴾	المنافقون	7	62
87	﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾	التغابن	4	163
88	﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾	الطلاق	4	73+70
89	﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾	الطلاق	3	125
90	﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾	المدثر	11	163
91	﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾	الشمس	5	119+117

92	﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾	الليل	3	119
93	﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ﴾	الماعون	6	166

ملحق (ب)

قائمة الأبيات الشعرية

الرقم	البيت الشعري		البحر	الصفحة الواردة في الرسالة
1	فَمَا نَحْنُ إِلاَّ مِنْ أُنَاسٍ تَحَرَّمُوا	بِأَدْنَى مِنَ اللَّذْ نَحْنُ فِيهِ وَأَبْرَءُوا	البحر الطويل	30
2	إِنَّ الَّذِي وَهُوَ مُثْرٍ لاَ يَجُودُ حَرٍ	بِفَاقَةٍ تَعْتَرِيهِ بَعْدَ إِثْرَاءِ	البسيط	154
3	أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ	وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ	الوافر	131
4	رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا	كَانَ جَزَايَ بِالعَصَا أَنْ أُضْرَبَا	الرجز	156
5	مِنَ اللاَئِي يَعُودُ الْحِلْمُ مِنْهُمْ	وَيُعْطُونَ الجَزِيلَ بِلاَ حِسَابِ	الوافر	69
6	أَخُوكَ الَّذِيْ إِنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ	يُجِبْكَ وَإِنْ تَغْضَبْ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبِ	الطويل	142
7	إِذَا لَمْ أَجِدْ فِي بَلْدَةٍ مَا أُرِيدُهُ	فَعِنْدِي لأُخْرَى عَزْمَةٌ وَرِكَابُ	الطويل	105
8	رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الأُلَى يَخْذُلُونَنِي	عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ	الطويل	58
9	أَخُوكَ الَّذِيْ إِنْ رِبْتَهُ قَالَ إِنَّمَا	أَرَبْتَ وَإِنْ عَاتَبْتَهُ لاَنَ جَانِبُهُ	الطويل	142
10	مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللاَّتِي	يَزْعُمْنَ أَنِّي كَبِرَتْ لِدَاتِي	السريع	157+39
11	وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتْ	وَمَوْضِعُ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتْ	السريع	115
12	بَعْدَ اللُّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِي	إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ	الرجز	159+35
13	فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي	وَبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ	الوافر	111+110 114+
14	هُمُ اللاؤُون فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي	بِمَرْوِ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي	الوافر	67
15	نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا	يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا	الرجز	63
16	تَرُوقُ عُيُونُ اللاءِ لاَ يَطْمَعُونَهَا	وَيَرْوِي بِرَيَّاهَا الضَّجِيعُ المُكَافِحُ	الطويل	68
17	وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ	تُهَيِّجُ الرِّيَاضُ قَبْلَهَا وَتَصُوحُ	الطويل	128
18	أَعُبَّادَ المَسِيحِ يَخَافُ صَحْبِي	وَنَحْنُ عَبِيدُ مَنْ خَلَقَ المَسِيحَا	الوافر	140
19	سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادِ	وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا	الطويل	161
20	وَعِنْدِي الَّذِي وَاللاَتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ	عَلَيْكَ فَلاَ يَغْرُرْكَ كَيْدُ العَوَائِدِ	الطويل	158
21	صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلاَ الشَّيْبُ رَأْسَهُ	فَلَمَّا عَلاَهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ ابْعَدِ	الطويل	139
22	مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ	لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ	الوافر	92

الرقم	البيت الشعري			البحر	الصفحة الواردة في الرسالة
23	وَإِنَّ الَّذِيْ حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ		هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ	الطويل	37
24	وَأَنْتَ الَّذِي يَا سَعْدُ أُبْتَ بِمَشْهَدٍ		كَرِيْمٍ وَأَثْوَابُ السِّيَادَةِ وَالحَمْدِ	الطويل	154
25	فَدُوْمِي عَلَى العَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا		أَمْ انْتِ مِنَ الْلاَ مَا لَهُنَّ عُهُوْدُ	الطويل	72
26	وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتَ إِلَيَّ فِيْهِ		لِسَانِي مَعْشَرٌ عَنْهُمْ أَذُوْدُ	الوافر	155
27	مِنَ اللَّوَاتِي إِذَا لاَنَتْ عَرِيْكَتُهَا		كَانَ لَهَا بَعْدَهُ آلٌ وَمَجْلُوْدُ	البسيط	76
28	فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيدا		كاللذْ تزبّى زُبيةً فاصطيدا	الرجز	20
29	مِنَ الْلاَءِ تَمْشِي بِالضُّحَى مَحِنَّةً		وَتَمْشِي العَشَايَا الْخَوْزَلَى رُخْوَةَ الْيَدِ	الطويل	71
30	أَغْضِ مَا اسْطَعْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِيُّ		يَأْلَفُ الحِلْمَ إِنْ جَفَاه بَذِيٌّ	الخفيف	31
31	وَلَيْسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ		وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلاَّ لِلَّذِيِّ	الوافر	30
32	يَنَالُ بِهِ العَلاَءَ وَيَصْطَفِيْهِ		لأَقْرَبِ أَقْرَبِيْهِ وَلِلْقَصِيِّ	الوافر	30
33	جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ عِكَارِ		مِنَ اللَّوا شَرِبْنَ بِالصِّرَارِ	السريع	72
34	وَاللَّذِ لَو شَاءَتْ لَكَانَتْ بَرّاً		أَوْ جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرّا	الرجز	29
35	إِذَا اشْتَبَهَ الرُّشْدُ فِي الحَادِثَا	[م]	تِ فَارْضَ بِأَيَّتِهَا قَدْ قُدِرْ	المتقارب	101
36	مِنَ الصُّوَرِ الْلاَتِي يَرُحْنَ إِلَى الصِّبَا		تَظَلُّ إِلَيْهَا تَنْزَعُ النَّفْسُ وَالهَجْرُ	الكامل	76
37	لاَ تَعْذِلِ الْلَذِ لاَ يَنْفَكُّ مُحْتَسِباً		حَمْداً وَإِنْ كَانَ لاَ يُبْقِي وَلاَ يَذَرُ	البسيط	29
38	مَا اللهُ مُوْلِيْكَ فَضْلاً فَاحْمَدَنْهُ بِهِ		فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرٌ	البسيط	164
39	فَلَمْ أَرَ بَيْتاً كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً		مِنَ اللَّذْ لَهُ مِنْ آلِ عَزَّةَ عَامِرُ	الطويل	29
40	وَمَنْ يُنْفِقِ السَّاعَاتِ فِي جَمْعِ مَالِهِ		مَخَافَةَ فَقْرٍ فَالَّذِيْ فَعَلَ الفَقْرُ	الطويل	164
41	وَإِنِّي لِرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي		لَعَلِّيْ وَإِنْ شطت نواها أَزُوْرُهَا	الطويل	150
42	فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ		عَلَيْنَا الْلاَءِ قَدْ مَهَدُوْا الْحُجُوْرَا	الوافر	68
43	أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيْرُ جَنَاحَهُ		لَعَلِّيْ إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطِيْرُ	الطويل	125
44	فَمَاذَا الَّذِي يَشْفِي مِنَ الْحُبِّ بَعْدَمَا		تَشَرَّبَهُ بَطْنُ الفُؤَادِ وَظَاهِرُهْ	الطويل	105
45	وَكَانَتْ مِنَ الْلاَ يُعَيِّرُهَا ابْنُهَا		إِذْ مَا الغُلاَمُ الأَحْمَقُ الأُمَّ عَيَّرَا	الطويل	72

الرقم	البيـت الشعـري			البحـر	الصفحة الواردة في الرسالة
46	اللاَتِ كَالْبِيْضِ لَمَّا تَعْدُ أَنْ دَرَسَتْ		صُفْرُ الأَنَامِلِ مِنْ قَرْعِ القَوَاقِيْرِ	البسيط	76
47	أَرْضَنَا اللَتْ أَوَتْ ذَوِي الفَقْرِ والذْ	(م)	لُ فَأَضْحَوا ذَوِي غِنَى وَاعْتِزَازِ	الخفيف	27
48	فَقُولاَ لِهَذَا المَرْءِ ذُوْ جَاءَ سَاعِيًا		هَلُمَّ فَإِنَّ المُشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ	الطويل	110
49	يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا		إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارُ اليُجَدَّعُ	الطويل	87
50	أَلاَ أَيُّهَا القَوْمُ الأُلَى يَنْبَحُونَنِي		كَمَا نَبَحَ اللَّيْثَ الكِلاَبُ الضَّوَارِعُ	الطويل	57
51	إِنَّ الَّذِيْنَ تَرَوْنَهُم إِخْوَانَكُمْ		يُشْفِي غَلِيْلَ صُدُوْرِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوْا	الكامل	139
52	مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى المَعَهْ		فَهْوَ حَرٍ بِعِيْشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ	الرجز	92
53	وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ		وَمِنْ جُحْرِهِ ذِيْ الشَّيْمَةِ اليَتَقَصَّعُ	الطويل	91
54	مِنَ النَّفَرِ اللاَئِي الَّذِيْنَ إِذَا هُمُ		يَهَابُ اللِئَامِ حَلْقَةَ البَابِ قَعْقَعُوْا	الطويل	69
55	فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ		وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ	الطويل	160
56	بِاللاَّءِ وَاللاَتِ قَدْ جُمِعَا		وَاللاَءِ كَالَّذِيْنَ نَزْرًا وَقَعَا	الرجز	70+45
57	وَغَيَّرَنِي مَا غَالَ سَعْدًا وَمَالِكًا		وَعَمْرًا وَحُجْرًا بِالمُشَقَّرِ المَعَا	الطويل	93
58	كَذَاكَ الَّذِيْ يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا		تُصِيْبُهُ على رُغْمٍ عَوَاقِبَ مَا صَنَعَ	الطويل	41
59	فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ فَعَلْتُمْ		لأَنْتَحِيَنْ بِالعَظْمِ ذُوْ أَنَا عَارِفُهُ	الطويل	112
60	وَإِنِّي مِنَ اللاَئِيْنَ إِنْ قَدَرُوْا عَفَوْا		وَإِنْ أَتْرَبُوا جَادُوا وَإِنْ تَرِبُوا عَفُّوا	الطويل	67
61	أَمَّا النِّسَاءُ فَأَهْوَى أَيُّهُنَّ أَرَى		لِلْحُبِّ أَهْلاً فَلاَ أَنْفَكُّ مَشْغُوْفًا	البسيط	96
62	وَنَحْنُ أُلَى ضَرَبْنَا رَأْسَ حُجْرٍ		بِأَسْيَافٍ مُهَنَّدَةٍ رِقَاقِ	الوافر	59
63	جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ		ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ	الرجز	116
64	وَمَاذَا عَسَى الوَاشُوْنَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا		سِوَى أَنْ يَقُوْلُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ	الطويل	106
65	جَمْعُ الَّذِيْ الأُلَى الَّذِيْنَ مُطْلَقًا		وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا	الرجز	56+45
66	تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى		مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيْقُ	الطويل	59
67	عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ		نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ	الطويل	13
68	أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُوْرٌ مُحَافِظٌ		عَلَى الوُدِّ وَالعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ	الطويل	165
69	إِلاَّ انْتِيَاءَتُهُ البِيْضَ اللَّوَاتِ		مَا إِنْ لَهُنَّ طِوَالَ الدَّهْرِ إِبْدَالُ	البسيط	77
70	أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا		قَتَلاَ المُلُوْكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ	الكامل	52

الرقم	البيت الشعري		البحر	الصفحة الواردة في الرسالة
71	وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ حكيمةٍ	قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا؟	الكامل	109+104
72	أَبَى اللهُ للشُّمِ الألاَءِ كَأَنَّهُم	سُيُوفَ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمَ صِقَالِهَا	الطويل	59
73	بِهَا مَا شِئْتَ مِن دِينٍ وَدُنْيَا	وَجِيرَانٍ تَنَاهَوْا فِي الكَمَالِ	اوافر	164
74	أَلَمَّا تَعْجَبِي وَتَرِيْ بَطِيطَا	مِنَ اللاَّئِيْنَ فِي الحِقَبِ الخَوَالِيْ	الوافر	67
75	مُحَا حبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا	وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُن حُلَّ مِنْ قَبْلُ	الطويل	60+59
76	وَتُبْلِي الأُلَى يَستَلْئِمُوْنَ عَلَى الأُلَى	تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدَإِ القُبْلِ	الطويل	58+57
77	كَأَنَّ اللَّوَاتِي هُنَّ مُكْتَنَفَاتُهُ	قُوَىً أَنْدَرِيٌّ أَحْكَمَ الصُّنْعَ فَاتِلُهْ	الطويل	76
78	مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُوْمَتُهُ	وَلاَ الأَصِيْلُ وَلاَ ذِيْ الرَّأْيِ وَالجَدَلِ	البسيط	91+87
79	إِذَا مَا لَقِيْتَ بَنِيْ مَالِكٍ	فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ	المتقارب	98
80	حُبُّ المُدَامَةِ ذُو سَمِعْتَ بِهِ	لَمْ يُبْقِ فِيَّ لِغَيْرِهَا فَضْلاً	الكامل	112
81	قَوْمِي اللَّذُو بِعُكَاظَ طَيَّرُوا شَرَرًا	مِنْ رُوْسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالمَصَاقِيْلِ	البسيط	64
82	ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تَعْرِفُ مَالِكًا	وَالْحَقُّ يَدْمَغُ تُرُهَاتِ البَاطِلِ	الكامل	153
83	ألاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ	أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ؟	الطويل	107
84	مِنَ اللاَءِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِيْنَ حِسْبَةً	وَلَكِنْ لِيَقْتُلْنَ البَرِيْءَ المُغَفَّلاَ	الطويل	71
85	أَرِحْنِي مِنَ اللاَئِي إِذَا حَلَّ بَيْنَهُمْ	يَمْشُوْنَ فِي الدَّارَاتِ مَشْيَ الأَرَامِلِ	الطويل	69
86	إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا	بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ	الكامل	141
87	مَاذَا وَلاَ عَيْبَ فِي الْمَقْدُورِ رُمْتُ	أَمَا يَكْفِيكَ بِالنُّجْحِ أَوْ خُسْرٌ وَتَضْلِيْلُ	البسيط	153
88	شَغِفَتْ بِكَ اللَّتِ تَيَّمَتْكَ فَمِثْلُ مَا	بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ	الكامل	26
89	أُوْلَئِكَ إِخْوَانِي الَّذِيْنَ عَرَفْتَهُمْ	وَأَخْدَانُكَ اللاَءَاتِ زُيِّنَّ بِالكَتْمِ	الطويل	78
90	أُصِيْبُ بِهِ فَرْعَا سُلَيْمٍ كِلاَهُمَا	وَعَزٌّ عَلَيْنَا أَنْ يُصَابَا وَعَزَّ مَا	البسيط	158
91	فَأَمَّا الأُولى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ	فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصِمَا	الطويل	79
92	ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُوْ يُوَاصِلُنِي	يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ	المنسرح	110
93	فَقُلْ لِلَّتْ تَلُوْمُكَ إِنَّ نَفْسِي	أَرَاهَا لاَ تُعَوَّذُ بِالتَّمِيْمِ	الوافر	30
94	هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيْمُ	لَقِيْلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيْمُ	الرجز	53

الرقم	البيت الشعري			البحر	الصفحة الواردة في الرسالة
95	تَعَشْ فَإِنْ عَاهَدْتَنِيْ لاَ تَخُونُنِي		نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ	الطويل	154+128
96	وَبَنُو نُوَيْجِيَّةَ اللَّذُوْنَ كَأَنَّهُم		مُعْطٌ مُخَدَّمَة مِنَ الخُزَّانِ	الكامل	63
97	مِن اجلكِ يَاالَّتِيْ تَيَّمْتِ قَلْبِي		وَأَنْتِ بَخِيْلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّيْ	الوافر	42
98	يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ		لاَ يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا	البسيط	106
99	فَإِمَّا كِرَامٌ مُوْسِرُوْنَ لَقَيْتُهُمْ		فَحَسْبِيْ مِنْ ذِيْ عِنْدَهَمْ كَفَانِيَا	الطويل	112
100	مَا اللَّذْ يَسُوْءُكَ سُوْءاً بَعْدَ بَسْطِ يَدٍ		بِالبرِّ إِلاَّ كَمِثْلِ البَغْيِ عِدْوَانَا	البسيط	29
101	مَا الَّذِيْ دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَعَزْمٌ		وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ	الخفيف	42
102	فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا		حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا	الكامل	130
103	فَادْنُوا إِلَى حَقِّكِمْ يَأْخُذْهُ أَيُّكُم		شِئْتُم وَإِلاَّ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّانَا	البسيط	97+96
104	دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ		وَلَكِنْ بَالْمُغَيَّبِ نَبِّئِيْنِي	الوافر	108+105
105	حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْن		مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحَمْلَجَيْنِ	الرجز	134
106	ألاَ إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِيْنَا		حَزِيْنٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِيْنَا	المتقارب	109
107	فَإِنَّ أَذعُ اللَّوَاتِي مِنْ أُنَاسِ		أَضَاعُوْهُنَّ لاَ أَدَعُ الَّذِيْنَا	الوافر	159
108	نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو	[م]	عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا	مجزوء الكامل	157

فهرس المحتويات

المقدمة 5

المدخل 9

الفصل الأول

الموصولات الخاصة، الذي، التي، اللذان، اللتان، الألى، الذين، اللائي، اللاتي

1.1 الذي والتي 21

2.1 اللذان واللتان 46

3.1 الألى الذين واللائين 56

4.1 اللائي واللاتي 69

الفصل الثاني

الموصولات المشتركة —أل، أي، ذا، وذو الطائفية، ما، مَن، الإخبار بالذي وبالألف واللام

1.2 أل 84

2.2 أي 95

3.2 ذا وذو الطائفية 103

4.2 ما 116

5.2 مَنْ 124

6.2 الإخبار بالذي وبالألف واللام 133

الفصل الثالث

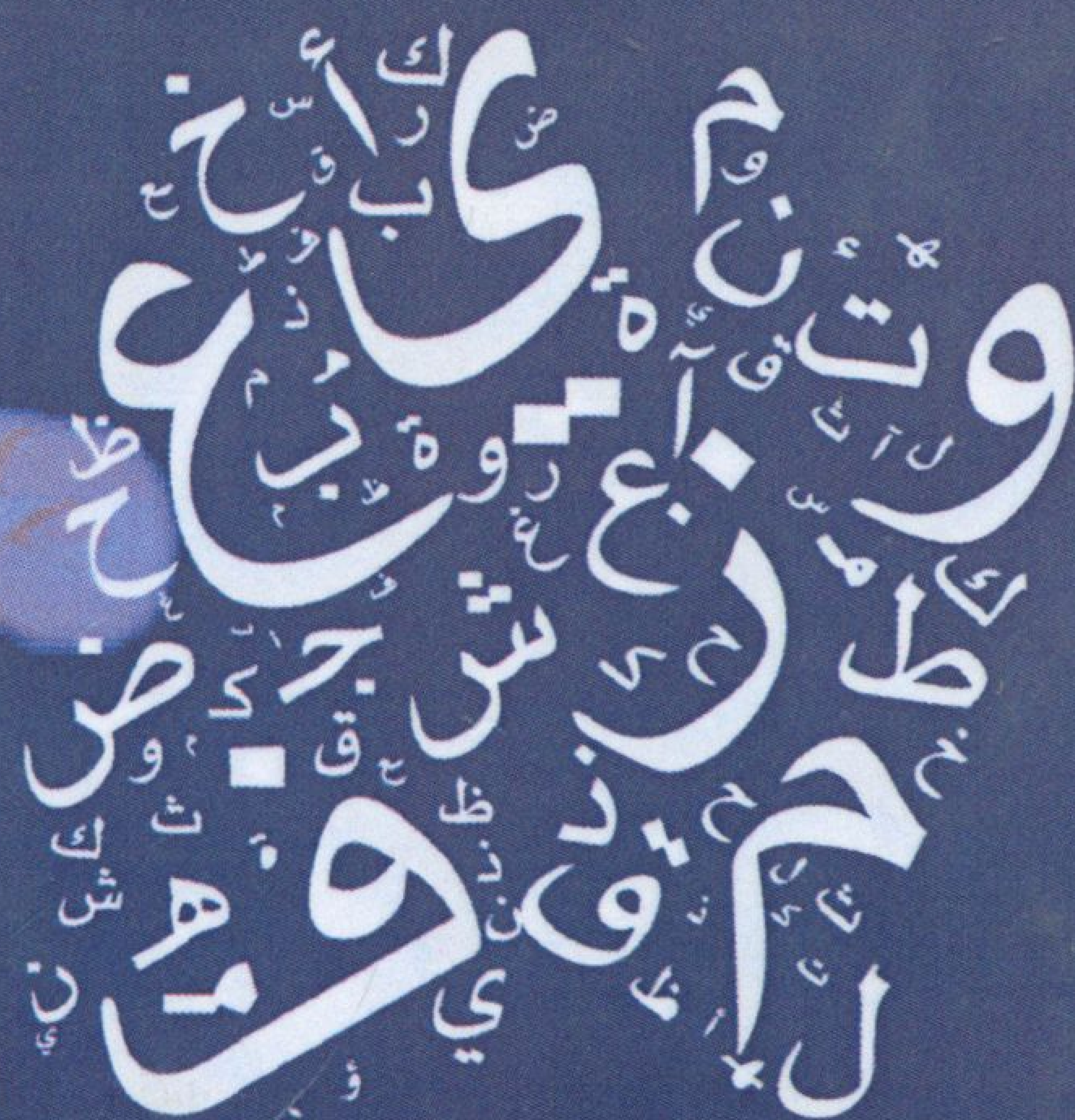
جملة الصلة والرابط

1.3 جملة الصلة 145

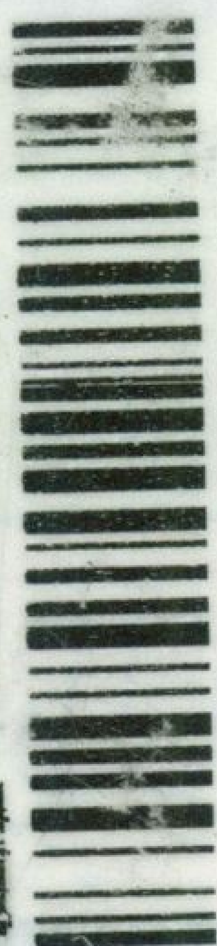
2.3 الرابط بين الصلة والموصول 160

3.3 النتائج التي توصل إليها الدراسة 169

المراجع 171



المَوْصُولات الإسميّة في اللغة العربية







دار جليس الزمان
للنشر والتوزيع

الأردن - عمان
شارع الملكة رانية - مقابل كلية الزراعة - عمارة العساف

Tel.: +962 6 5343052 - Fax: +962 6 5356219
E-mail: dar.jaleesalzaman@yahoo.com
dar.jaleesalzaman@hotmail.com


9 789957 811570